



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الاقتصاد الخفي في فلسطين - دراسة قياسية

محمد إبراهيم عبدالله مرعي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439هـ/2018م

الاقتصاد الخفي في فلسطين - دراسة قياسية

إعداد:

محمد إبراهيم عبدالله مرعي

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية - جامعة بيرزيت - فلسطين

إشراف: د. عبد الوهاب الصباغ

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
التنمية المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد
التنمية المستدامة - جامعة القدس

1439هـ/2018م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية

إجازة الرسالة

الاقتصاد الخفي في فلسطين - دراسة قياسية

اسم الطالب: محمد ابراهيم عبدالله مرعي

الرقم الجامعي: 21420171

المشرف الرئيس: د. عبدالوهاب الصباغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2018/1/21 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع: 

التوقيع: 

التوقيع: 

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الوهاب الصباغ

2. ممتحناً داخلياً: د. عزمي الأطرش

3. ممتحناً خارجياً: د. عروبة البرغوثي

القدس - فلسطين

1439هـ/2018م

الإهداء

الى صاحب الفضل الأول والأخير والهادي الى سواء السبيل (الله عز وجل)

الى من قال فيهما الحق (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا) والدتي العزيزة، والدي. اطال الله في عمرهما وامدهما بالتقوى والعافية.

الى من آلمني فراقه وأحزنني رحيله عمي أبا يوسف

الى اخوتي واخواتي

الى زوجتي ورفيقة دربي

الى ابنائي (عمار وطارق)

الى زملائي وزميلاتي ... الى جميع اساتذتي في معهد التنمية المستدامة والى مشرفي
الفاضل د. عبدالوهاب الصباغ

محمد ابراهيم عبدالله مرعي

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاث الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: محمد مرعي

محمد إبراهيم عبد الله مرعي

التاريخ: 21/1/2018

شكر وتقدير

اعترافا بالفضل وشكرا لأهله وعملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

أسجل خالص شكري وامتناني لحضرة الدكتور "عبد الوهاب الصباغ" لتفضله بقبول الاشراف على هذه الرسالة، حيث لم يبخل علي بتوجيهاته الرشيدة و آرائه السديدة وسعة صدره في تقبل تساؤلاتي والاجابة عليها رغم مشاغله ومنحي من علمه ودرايته وتعليمي من آدابه وحسن خلقه ما أعجز عن مكافأته.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان الى:

حضرة الدكتور عزمي الاطرش

وحضرة الدكتورة عروبة البرغوثي

على تفضلهما بطيب نفس وحسن قبول مناقشة هذه الرسالة واثرائها بالتوجيهات النافعة والارشادات الصائبة.

كما أتوجه بالشكر والعرفان الى استاذتي في معهد التنمية المستدامة وكل من مد لي يد العون والمساعدة واطمأن بالذكر مكتبة جامعة بيرزيت على ما وجدت فيها من كتب ودوريات وابحاث ساعدتني في إتمام دراستي.

وأسأل الله العلي العظيم ان ينفعني وينفع كل من قرأ رسالتي بإذن الله تعالى

المصطلحات

- **التهرب الضريبي:** هي عملية التهرب من دفع الضرائب المستحقة من خلال قيام دافعي الضرائب باللجوء الى الوسائل غير القانونية والتي تتضمن الخداع والاختفاء المتعمد للدخل والأصول وتعتبر عملية جنائية. (IRS, 2014)
- **التجنب الضريبي:** قيام دافعي الضرائب بعملية تقليل الضرائب المستحقة عليهم و الحد منها او تجنبها بالوسائل المشروعة وضمن القانون ولا تعتبر عملية تجنب الضرائب جريمة جنائية. (IRS, 2014)
- **المعاملات النقدية:** هي العمليات التي تتم من خلال دفع او تلقي (او تحمل التزام) مقوما بعملة نقدية. (OECD, 2001)
- **المعاملات غير النقدية:** عملية التبادل التي لا تتضمن أصول او تحمل التزامات مالية (تحويل متبادل) بالإضافة الى عملية نقل أصول غير مالية لا يتم استلام او تحمل التزامات مقابلها (تحويل غير متبادل). (FASB, 1973)
- **المقايضة:** عملية التجارة التي تتم باستخدام سلع وخدمات مقابل سلع وخدمات أخرى دون استخدام النقود. (Frank et al., 2015)
- **الاقتصاد الخفي:** كافة الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في القيمة المضافة والتي ينبغي ان تدرج في الدخل القومي من حيث القواعد المحاسبية الوطنية ولكنها غير مسجلة في الوقت الحاضر من قبل مؤسسات الإحصاء الوطنية (Schneider, 1986)

المختصرات

AFI	Absolute Fit Index	مؤشرات المطابقة المطلقة
AGFI	Adjusted Goodness of Fit Index	مؤشر جودة المطابقة المصحح
CDA	Currency Demand Approach	طريقة الطلب على العملة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GFI	Goodness of Fit Index	مؤشر جودة المطابقة
IFI	Incremental Fit Index	مؤشرات المطابقة التزايدية
IRS	Internal Revenue Service	دائرة الإيرادات الداخلية
MIMIC	Multiple Indicators Multiple Causes	الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة
NFI	Normed Fit Index	مؤشر المطابقة المعياري
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
RMSEA	Root Mean Square Error of Approximation	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ الاقتراب
SCR	Simple Currency Ratio	نسبة العملة البسيطة
SEM	Structural Equation Model	نموذج المعادلات الهيكلية

المخلص

تناولت الدراسة تقدير ظاهرة الاقتصاد الخفي في فلسطين باعتباره (كافة الأنشطة الاقتصادية القانونية التي تسهم في الحسابات القومية لكنها لم تسجل فيه اما بهدف التهرب الضريبي او بهدف تجنب معايير العمل الرسمية) مسطرة الضوء على أسبابه واثاره وطرق تقديره وقد عرضت الدراسة الناتج المحلي من حيث مفهومه واهم الانتقادات الموجهة اليه وذلك في محاولة لربط القصور في الناتج المحلي كمقياس يغيب عنه أنشطة الاقتصاد الخفي.

هدفت الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين والتعرف على اهم العوامل المؤثرة فيه والتي تدفع الافراد او المنشآت على حد سواء للقيام بأنشطة خفية وذلك في ظل فرضيات اعتمدها الدراسة وهي علاقة كل من معدل البطالة، العبء الضريبي ممثلا بنسبة الضريبة الى الناتج المحلي، النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي والعاملين في القطاع العام مع الاقتصاد الخفي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في التعرف على ظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال استعراض المفاهيم المختلفة للاقتصاد الخفي والاسس التي قامت عليها هذه المفاهيم وكذلك بيان اهم أسبابه واثاره سواء السلبية او الايجابية بالإضافة الى عرض مناهج تقديره واهم الإيجابيات والسلبيات التي صاحبته.

كما اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي في تقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال بناء نموذج قياسي يتضمن فرضيات الدراسة مستخدما في ذلك أسلوب (MIMIC) الذي يقوم على أساس المعادلات الهيكلية (SEM).

أظهرت نتائج الدراسة دور كل من العبء الضريبي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي والعاملين في القطاع العام في حجم الاقتصاد الخفي ففي الوقت الذي كانت فيه العلاقة طردية بين كل من الاقتصاد الخفي والعبء الضريبي ونصيب الفرد جاءت العلاقة عكسية بين ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي والقطاع العام. اما العلاقة مع البطالة فقد جاءت غير معنوية.

كما بينت الدراسة ان متوسط الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة الممتدة بين عام 2000 و 2016 بلغ 49.85% من الناتج المحلي، في حين بلغت اقل نسبة 42.6% من الناتج المحلي عام 2000

واكبر نسبة للاقتصاد الخفي كانت عام 2009 بنسبة وصلت الى 54.7% من الناتج المحلي وقيمة بلغت 3097.86 مليون دولار.

عزت الدراسة ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين مقارنة مع دول الجوار الى خصوصية الوضع الفلسطيني ما بين الدولة والسلطة والكيان والإجراءات الإسرائيلية المستمرة بحق الاقتصاد الفلسطيني المتمثلة بالإغلاقات المستمرة للمدن الفلسطينية والاعتداءات المتكررة على قطاع غزة وسيطرتها على المنافذ البحرية والجوية والبرية الخاصة بفلسطين.

من اهم التوصيات التي اوصت بها الدراسة إعادة النظر في النظام الضريبي الذي يعتبر سبب رئيسي للقيام بأنشطة خفية. وضرورة العمل على بناء قاعدة اقتصادية قوية قادرة على مواجهة التقلبات السياسية الحاصلة بين الفترة والأخرى ووضع القوانين والضوابط المناسبة التي تضمن عمل السوق الفلسطيني بصورة منظمة وقانونية وفرض المزيد من التشريعات التي تجبر المنشآت والافراد على الإفصاح عن دخولهم. واخير اجراء الدراسات حول أثر الاقتصاد الخفي لكل قطاع اقتصادي على حدة بهدف معرفة الاثار المترتبة على هذا القطاع جراء ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي.

Hidden Economy in Palestine- An Econometric Study

prepared by: Muhammad Ibrahim Mar'i

supervisor: Dr. Abed Alwahhab sabbagh

Abstract:

The study presented an estimation of the hidden economy phenomena in Palestine as “all legal economic activities contributing in the national accounts, but is not officially registered, either for the purpose of tax evasion or in order to avoid official work standards”. The study highlights the reasons, impacts, and estimation techniques of this concept. The study presented the gross domestic product in terms of its concept and criticisms, in an attempt to approach the GDP shortfalls as a scale that lacks the hidden economy activities.

The study aimed at estimating the real size of the hidden economy in Palestine as well as identifying the most important factors affecting it and pushing both individuals and organizations to get involved in hidden economic activities. Such estimations are based on certain hypotheses, such as the correlation between the hidden economy and the unemployment rate, tax burden represented by the tax ratio to GDP, the growth in nominal GDP per Capita, and the workers in the public sector

The study used the descriptive method to describe the hidden economy phenomenon. It also reviewed the various aspects of the phenomenon and the foundations which it was based upon. The study also shed light on the most important causes and effects of the hidden economy. Additionally, the study presented the estimation methods, as well as the positive and negative aspects accompanied with it.

The study also adopted an econometrics method to estimate the size of the hidden economy by designing a standard model which included the study hypotheses, using the MIMIC method based on the structural equations (SEM).

The results of the study showed the contribution of tax burden, nominal per capita GDP, and public-sector employees in the size of the hidden economy, in which the correlation was direct between the hidden economy and the tax burden and the per capita, meanwhile, there was a negative correlation between the increase of the hidden economy and the public sector. Additionally, the correlation with the unemployment was insignificant.

The results also showed that the average of hidden economy during the study period, from the year 2000 and 2016, was 49.85% of GDP, while the year 2000 witnessed the lowest rate with 42.6% of GDP. The largest percentage of the hidden economy was in the year 2009 with 54.7% of GDP, with an estimated value of \$ 3097.86 million.

The study attributed the rise in the size of the hidden economy in Palestine, compared with the neighboring countries, to the special Palestinian situation, whether it is a state or authority from one side, and the Israeli entity and the continuous procedures against the Palestinian economy from another side. Such procedures are apparently characterized by in the continues closures of the Palestinian cities and the repeated attacks on the Gaza Strip and its control over the sea, air and land ports of Palestine.

The study came up with several recommendations, including the reconsideration of tax system, which is considered as a major reason for carrying out hidden activities. Additionally, there is a need for building a strong economic base to be able to cope with political fluctuations taking place from time to another, as well as endorsing new laws and regulations to ensure the flow of work in the Palestinian market in on a constant and legal base as well as imposing more legislations to make sure that organizations and individuals disclose their income. Finally, to conduct more studies on the impact of the hidden economy on each economic sector separately in order to figure out its potential implications on that sector.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

يعتبر الاقتصاد الخفي من أقدم الظواهر التي عرفتھا المجتمعات الإنسانية، فهو قديم قدم الانسان نفسه على هذه الارض ومشارك بين دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، فلا يخلو اقتصاد منه (السقا، 1996) عرف بتعدد ابعاده وواجهه ومصاحبته للاقتصاديات الرسمية في دول العالم كافة، الا ان خصائصه وآثاره وحجمه يمكن ان تكون مختلفة بشكل كبير من دولة الى اخرى، فمن الممكن ان تكون اثاره حميدة نسبيا او ان تكون خطرة تؤدي الى تفكك الانسجة الاقتصادية وتدميرها. (Krstić, 2015)

يعد الاقتصاد الخفي من اكثر الظواهر الاقتصادية تأثيرا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم فهو يضم بالإضافة الى الأنشطة الاقتصادية المشروعة أنشطة أخرى غير مشروعة وغير نظيفة في الوقت ذاته كتجارة السلع المسروقة والمخدرات والاتجار بالبشر و الاحتيال الاقتصادي وكافة صور الفساد الأخرى التي تؤدي الى كسب المال غير المشروع واخفائه من القيود المحاسبية في القطاعين العام والخاص خوفا من الملاحقة القانونية والاجتماعية (الزوايدي، 2015) و بالتالي فإن دول العالم باتت تواجه اليوم ظاهرة الانحرافات الاقتصادية المتمثلة بانحراف بعض انشطتها الاقتصادية عن مسارها الصحيح فتصبح غير ظاهرة مما يؤدي الى خروجها من سيطرة السلطة الاقتصادية وعدم

التحكم بها ، وتصبح من اكبر التحديات الاقتصادية للدول وخاصة الدول النامية لما يترتب عليها من تهديد بانخفاض فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الدول وتهديد استقرارها الاقتصادي مما يستدعي العمل على ضبطه والسيطرة عليه (المطيري، 2012)

اظهرت الدراسات المتعاقبة التي اجراها الباحثون ان نسبة هذا الاقتصاد غير المنظم بالنسبة الى الناتج المحلي متفاوتة بين دول العالم المتقدمة والنامية وقد بلغ نسبة لا يستهان بها من الاقتصاد الرسمي، فقد بينت دراسة (Hassan and Schneider, 2016) ان حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة الممتدة بين 1999-2013 قد تراوح بين 8.6% من الناتج المحلي في كل من سويسرا والولايات المتحدة الى 66.4% في بوليفيا. اما على صعيد الدول المجاورة فقد بلغ متوسط نسبة الاقتصاد الخفي خلال ذات الفترة في كل من إسرائيل والأردن ومصر ولبنان 21.23%، 18.37%، 37.39%، 31.71% على التوالي.

محليا فلسطين كغيرها من الدول تعاني من ظاهرة الاقتصاد الخفي لكن بشكل أعمق من الدول المجاورة في ظل دولة تعيش ظروف سياسية صعبة وتعاني من احتلال يعمل على فصل مدنها وقراها عن بعضها البعض ويتحكم بمواردها ومقدراتها مما يفقدها القدرة على تنظيم سياستها الاقتصادية والتحكم بها.

بلغ متوسط نسبة الاقتصاد الخفي في فلسطين بناء على دراسة (Alfar, 2014) 43.98% من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 1995-2012. وبما ان النشاط الاقتصادي الخفي يتم في منأى عن اعين الدولة فإن تزايد حجم هذا الاقتصاد يؤثر على فاعلية الإصلاحات الاقتصادية ويحد من قدرتها على انجاز أهدافها وقد دفع اثر هذا الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الرسمي الجهات الرسمية الفلسطينية الى اجراء الدراسات المتعاقبة حول هذه الظاهرة بهدف معرفة خصائصها وسماتها ووضع السياسات المناسبة لتجنب وتحييد اثارها ، حيث عمد كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وماس الى اجراء الدراسات المتعاقبة حول هذه الظاهرة وقد جاءت هذه الدراسة لتكمل الدراسات المختلفة حول الاقتصاد الخفي من خلال تقدير حجمه بأدق الأساليب المعروفة ومن ثم الوقوف على أسباب ظهوره والتعرف على الآثار المترتبة على نمو حجمه وتقديم التوصيات المناسبة.

2.1 مشكلة الدراسة:

يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة منتشرة في اقتصاد العالم، وله تأثير على النمو الاقتصادي وينعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية فلا بد من العمل على تقدير حجم هذا الاقتصاد ومعرفة مكوناته بحيث يتمكن صناع القرارات الاقتصادية من وضع السياسات الاقتصادية الصحيحة واللائمة لتنظيمه وتضمينه في منظومة السياسات الاقتصادية.

بالرغم من ان مشكلة الاقتصاد الخفي عالمية الا انها تأخذ منحى اخر في فلسطين حيث تنتشر الأنشطة الخفية بشكل واسع وفي مجالات مختلفة فقد اشارت دراسة (Alfar, 2014) ان متوسط نسبة العمالة في الأنشطة الخفية بلغ 35.25% من اجمالي حجم العمالة المشاركة في فلسطين خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995-2012، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة العمالة في الأنشطة الخفية ينعكس على تزايد أنشطة هذا الاقتصاد وارتفاع حجمه ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة وهي كبر حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين وماهية العوامل التي تدفع الى ارتفاع حجمه.

3.1 مبررات الدراسة:

ترجع مبررات الدراسة الى تنامي وتعاضم حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاديات العالمية وبالتالي الحاجة الى معرفة حجمه وانعكاسه والدور الذي يلعبه في الاقتصاد الفلسطيني. بالإضافة الى ملاحظة الباحث انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وعدم تسجيل الكثير من المنشآت التجارية والصناعية المنتشرة في القرى والمخيمات في دائرة الضريبة، وقيام العديد من الموظفين الرسميين بأعمال ثانوية غير رسمية مما يحرم موازنة السلطة الفلسطينية من عائد كبير من الإيرادات الضريبية.

كما لاحظ الباحث النقص الحاد في الدراسات المتعلقة بقياس حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين وقيام الباحثين السابقين بتقديم توصيات للعمل على اجراء دراسات معمقة أكثر حول هذه الظاهرة حيث اوصى (الأستاذ، 2013) بضرورة اجراء دراسات موسعة للوقوف على حجم هذه الظاهرة والعمل على تحديد مسبباتها وتصنيف أنشطتها وفقاً لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

4.2 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع وهو تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين والتعرف على أسبابه والدور الذي تلعبه في ارتفاع حجمه واثاره وما تحمله من مخاطر محتملة على الاقتصاد الفلسطيني وبالتالي توفير معلومات خصبة عن هذا الاقتصاد. كما تستمد الدراسة أهميتها من حداثة موضوع الدراسة وقلة الدراسات المحلية والعربية المتعلقة به وخصوصا تقديره من خلال اسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة.

كما قد تسهم الدراسة من خلال النتائج والتوصيات الى لفت انتباه الاقتصاديين الفلسطينيين الى هذه الظاهرة وفتح المجال امامهم لمعالجتها من خلال تتبع حجم هذه الظاهرة خلال فترة الدراسة وتحديد العوامل الرئيسية المسببة لها ومساعدتهم على رسم السياسات الاقتصادية الصحيحة.

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.
- 2- قياس العوامل التي تؤدي الى ظهور الاقتصاد الخفي في فلسطين.
- 3- تقديم توصيات من شأنها المساعدة في معالجة ظاهرة الاقتصاد الخفي.

6.1 أسئلة الدراسة:

نلخص المشكلة البحثية في السؤال الرئيسي التالي:

- ما هو حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين؟

وينبثق عن السؤال الرئيس السؤال الفرعي التالي:

1. ما هو دور معدل البطالة في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الفلسطيني؟
2. ما هو دور العبء الضريبي في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الفلسطيني؟
3. ما هو دور النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الفلسطيني؟
4. ما هو دور نسبة العاملين في القطاع العام في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الفلسطيني؟

7.1 فرضيات الدراسة:

بعد مراجعة الادبيات المتعلقة بالاقتصاد الخفي ومسبباته والدراسات السابقة التي أجريت حوله والاطلاع على هيكل ومكونات الاقتصاد الفلسطيني، قررت الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى:
 - الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين معدل البطالة وحجم الاقتصاد الخفي.
 - الفرضية البديلة: توجد علاقة بين معدل البطالة وحجم الاقتصاد الخفي.
2. الفرضية الثانية:
 - الفرضية البديلة: لا توجد علاقة بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد الخفي.
 - الفرضية الصفرية: توجد علاقة بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد الخفي.
3. الفرضية الثالثة:
 - الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي وحجم الاقتصاد الخفي.
 - الفرضية البديلة: توجد علاقة بين النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي وحجم الاقتصاد الخفي.

4. الفرضية الرابعة:

- الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين نسبة العاملين في القطاع الحكومي وحجم الاقتصاد الخفي.
- الفرضية البديلة: توجد علاقة بين نسبة العاملين في القطاع الحكومي وحجم الاقتصاد الخفي.

8.1 هيكلية الدراسة:

شملت الدراسة على خمسة فصول مقسمة على النحو التالي:

- الفصل الأول: تضمن الإطار العام للدراسة حيث احتوى على المقدمة ومشكلة الدراسة ومبررات الدراسة وأهمية الدراسة وأهداف الدراسة وأسئلة وفرضيات الدراسة.
- الفصل الثاني: استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة.
- الفصل الثالث: عرض المنهجية التي استخدمها الباحث في قياس ظاهرة الاقتصاد الخفي من أجل الحصول على نتائج الدراسة.
- الفصل الرابع: عرض وتحليل النتائج.
- الفصل الخامس: استعراض استنتاجات وتوصيات الدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 تمهيد

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المقاييس المهمة المستخدمة في الحكم على النشاط الاقتصادي في دولة ما، ويعد وسيلة مستخدمة بشكل واسع في المقارنات الاقتصادية بين الدول باعتباره أكثر الأدوات شمولية لقياس المخرجات الاقتصادية. وبناء عليه يتم وضع الخطط والسياسات الاقتصادية التي ترسم الهيكل الاقتصادي للدولة في الفترات اللاحقة. إلا أن القصور المصاحب للناتج المحلي في قياس المخرجات الاقتصادية يؤثر على فعالية السياسات الاقتصادية ويحد من قدرتها على تحقيق أهدافها المتعلقة بالنمو الاقتصادي. وتعتبر الأنشطة الاقتصادية الخفية (القانونية وغير القانونية) التي تتم بعيداً عن عين السلطات الاقتصادية من أبرز أوجه القصور في الناتج المحلي، حيث لا تنعكس هذه الأنشطة في مخرجات الناتج المحلي بحكم طبيعتها ممارسة هذه الأنشطة وكونها غير ظاهرة للسلطات الرقابية أصلاً.

ولأجل رسم السياسات الاقتصادية السليمة التي تساعد وتسهم في النمو الاقتصادي لا بد من الإلمام بكافة الجوانب المحيطة بالاقتصاد -سواء الاقتصاد الظاهر أو الاقتصاد الخفي- ومعرفة حجم هذه الأنشطة الخفية وأسبابها وأثرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة حتى تتم معالجتها وتصويبها

للتمكن من ادراجها في الحسابات القومية. ولتحقيق ذلك تهدف الدراسة في هذا الفصل ومن خلال الاطلاع على الادبيات ذات العلاقة بالموضوع الى:

- التعرف على الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه والانتقادات الموجه اليه في قياس الأداء الاقتصادي.
- التعرف على ظاهرة الاقتصاد الخفي وبلورة مفهوم واضح لهذه الظاهرة بحيث يكون نقطة الانطلاق في اجراء هذه الدراسة.
- التعرف على الأسباب التي تؤدي الى نمو الاقتصاد الخفي وارتفاع حجمه.
- التعرف على طرق قياس الاقتصاد الخفي من خلال عرض الطرق المختلفة لقياسه
- التعرف على الآثار المترتبة على نمو حجم الاقتصاد الخفي.
- الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بظاهرة الاقتصاد الخفي.

2.2 الناتج المحلي الإجمالي

1.2.2 تعريف الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر التقلبات الاقتصادية من أهم السمات الملازمة للاقتصاديات دول العالم وبهدف معرفة مواطن القوة والضعف فيها والتنبؤ باتجاه تغيرها مستقبلا في ظل تعدد القطاعات الاقتصادية وتنوعها كان لابد من إيجاد وسيلة إحصائية لقياس النشاط الاقتصادي مجتمعا في هذه القطاعات المختلفة وفي هذا الميدان يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في تحديد اتجاه النشاط الاقتصادي وحجمه وسرعة نموه. (الأمين وبشير، 2010). وقد عرف (سامويلسون ونوردهاوس، 1995، ص436) الناتج المحلي الإجمالي بأنه "الاسم الذي نطلقه على القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة ما في السنة "

ويوضح (عوض، 2015) الناتج المحلي الإجمالي بأنه:

- يقيس ما ينتج داخل حدود الدولة الجغرافية بغض النظر عن جنسية العوامل الإنتاجية وبذلك فإن إنتاج العوامل الوطنية خارج حدود الدولة لا يتم حسابها في حين يتم حساب ما تنتجه عوامل الإنتاج الأجنبية من شركات وافراد وغيرها محليا في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
- يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس القيمة السوقية وبالتالي فإن أي منتجات لا تصل للأسواق لا يتم حسابها مثل الانتاج الزراعي المستهلك من قبل المزارعين أنفسهم وعمل ربات البيوت والأنشطة الطوعية بالإضافة الى الأنشطة المحظورة كتجارة المخدرات والجنس والاتجار بالبشر.
- يأخذ بعين الاعتبار السلع النهائية فقط، والمقصود بالسلع النهائية هي السلع تامة التصنيع وجاهزة للاستخدام النهائي المعدة له حيث يتجنب السلع الوسيطة التي يشتريها المنتجون للقيام بعملياتهم الإنتاجية لتفادي حساب هذه السلع مرتين وارتكاب خطأ ما يعرف بالحساب المزدوج.
- يقيس السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة داخل حدود الدولة الجغرافية خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة.

2.2.2 طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

تختلف طرق قياس الناتج المحلي باختلاف نظرتنا اليه، فيمكن قياسه من زاوية الانفاق باعتباره مجموع الانفاق على السلع والخدمات، كما قياسه من زاوية الدخل باعتباره دخل موزع على عناصر الإنتاج وفيما يلي اهم الطرق المستخدمة في قياس الناتج المحلي الإجمالي: -

أولاً: طريقة الانفاق

يقيس الناتج المحلي كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، هذه السلع والخدمات المنتجة لا بد وان يتم شرائها من قبل المستخدمين النهائيين الذين قسمهم الاقتصاديون الى أربعة عناصر وهم (العائلات، الشركات، الحكومة، القطاع الخارجي) وشراء السلع والخدمات لا بد ان يكون مساو لقيمتها السوقية ومن خلال حساب مجموع ما انفقته هذه العناصر نحصل على تقدير حجم الناتج المحلي الإجمالي (Frank et al., 2015) ونوجز عناصر الانفاق فيما يلي:

- الانفاق الاستهلاكي

يتكون من مشتريات القطاع العائلي من السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها خلال سنة معينة، حيث تكون هذه السلع اما معمرة كالسيارات والثلاجات وغيرها ما عدا مشتريات المنازل والمباني التي تدخل ضمن الاستثمار او سلع استهلاكية غير معمرة مثل الطعام والملابس.(الجنابي، 2011)

- الانفاق الاستثماري

يعتبر أي انفاق يؤدي الى زياد القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي انفاقا استثماريا ، ويتكون الانفاق الاستثماري من نوعين من الانفاق ، الأول الانفاق الاستثماري الثابت الذي ينفق على الاستثمار في المعدات والآلات والمباني التي تستخدم في العملية الإنتاجية(الأفندي، 2013) والثاني هو صافي التغير في مخزون الوحدات الإنتاجية من المواد الأولية والخامات والمنتجات غير تامة الصنع والتامة الصنع حيث يمثل المخزن زيادة في أصول الوحدات الإنتاجية تزيد من رصيد رأس المال القائم(الجنابي، 2011 ، ص18) ويستثنى من الانفاق الاستثماري شراء الأسهم والسندات للشركات القائمة حيث يعتبر ذلك تداولاً للأسهم لأنه لا يؤدي الى انشاء شركات جديدة. (الأفندي، 2013)

- الانفاق الحكومي

يشمل الانفاق الحكومي كافة ما تنفقه الحكومة على شراء جميع أنواع السلع والخدمات الاقتصادية ويشمل ذلك جميع رواتب العاملين في الأجهزة الحكومية بشقيها المدني والعسكري وكذلك رواتب التقاعد الاجتماعي ولا يشمل الانفاق الحكومي المدفوعات الحكومية التي تذهب لجهات او افراد دون مقابل وبذلك يقتصر مفهوم الانفاق الحكومي على النفقات التي تحصل الحكومة على مقابل لها. (عوض، 2015)

- صافي الصادرات

وهو عبارة عن الصادرات التي تمثل الطلب الخارجي على السلع والخدمات المنتجة محليا مطروحا منه الواردات التي تمثل الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة خارجا، فإذا كانت الصادرات أكبر من الواردات تمتعت الدولة بفائض تجاري والعكس صحيح. (الأمين وبشير، 2010)

وبجمع المكونات السابقة للنتائج المحلي الإجمالي يظهر القانون التالي (Frank et al., 2015):

$$GDP = C + I + G + NX(X-M)$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي، C: الانفاق الاستهلاكي، I: الانفاق الاستثماري، G: الانفاق الحكومي، NX: صافي الانفاق الخارجي

ثانيا: طريقة الدخل

يعرف الدخل المحلي بأنه "مجموع العوائد التي تستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج من المواطنين او الأجانب خلال فترة سنة نتيجة استخدامها في الأنشطة الإنتاجية داخل الحدود الجغرافية للبلد" (الجنابي، 2011، ص 16)

ويتم قياس الناتج المحلي وفق هذا الأسلوب من خلال جمع تكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاج السلع والخدمات النهائية بالإضافة الى الضرائب غير المباشرة وإهلاكات الأصول الثابتة وي طرح منه الإعانات الحكومية غير المباشرة وتتكون تكلفة عناصر الإنتاج من:

- الأجور: المكافأة لعنصر العمل نظير مساهمته في العملية.
- الإيجارات وريوع الارض: يتم فيها احتساب ايجارات المراكز التجارية والأراضي.
- الفوائد: ثمن استخدام رأس المال، وتدفع للأفراد نظير مساهمتهم برؤوس الأموال التي يمتلكوها في العملية الإنتاجية.
- الأرباح: العائد الذي يحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم في العملية الإنتاجية.
- اية دخول أخرى لم تحسب ضمن البنود السابقة وتشمل دخول أصحاب المهن والحرف وغيرهم.

من المهم التنويه الى ان تكلفة عناصر الإنتاج وحدها تعبر عن صافي الدخل المحلي وهو لا يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (أي ان صافي الدخل المحلي يعطينا قيمة الناتج المحلي على أبواب المصانع ومواقع الإنتاج المختلفة) وبالتالي للحصول على قيمة الناتج بسعر السوق يجب إضافة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج وإضافة مخصصات اهلاك راس المال الثابت وطرح الإعانات الإنتاجية التي تمنحها الحكومة لبعض المؤسسات.(الافندي، 2013)

3.2.2 أوجه القصور في مقياس اجمالي الناتج المحلي الإجمالي

بالرغم من ان مقياس الناتج الإجمالي المحلي من المقاييس شائعة الاستخدام في معرفة الأداء الاقتصادي الا ان هناك بعض أوجه القصور التي تحيط به منها (الأمين وبشير، 2010):

- تجاهل الناتج المحلي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به افراد المجتمع وخاصة عند مقارنة الناتج المحلي لدولة معينة يعمل الافراد بها 35 ساعة أسبوعيا مع دولة أخرى يعمل بها الافراد 48 ساعة.

- لا يعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الثروة حيث ان ارتفاع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ينعكس سلبا على رفاهية الغالبية العظمى من المجتمع.
- لا تأخذ تقديرات الناتج المحلي بعين الاعتبار الاثار البيئية الناتجة عن الأنشطة الصناعية وما يصاحب هذا الإنتاج من التلوث البيئي والصحي.
- هناك بعض السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في السوق وبذلك لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي. (Frank et al., 2015)
- تجاهل أنشطة الاقتصاد الخفي غير القانونية حيث لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من انها تستفيد من الموارد الاقتصادية وتولد دخولا لعوامل الإنتاج المختلفة مثل تجارة المخدرات وخدمات الجنس والقمار. (عوض، 2015)

ويعتبر الناتج المحلي مقياس غير كامل للرفاهية الاقتصادية الحقيقية وهناك نهج بديل عنه عند اخذ الرفاهية الاقتصادية بالحسبان وهو صافي الرفاهية الاقتصادية، حيث يعتمد هذا النهج على إضافة بنود معينة الى الناتج المحلي الإجمالي مثل قيمة وقت الفراغ والخدمات المنزلية والأنشطة التي تقوم بها بنفسك وفي نفس الوقت يطرح من الناتج المحلي بنود أخرى مثل تكاليف لم تدفع عن التلوث وغيرها من منغصات الحياة العصرية. (سامويلسون ونوردهاوس، 1995)

بالرغم من تعدد طرق قياس الناتج المحلي الا ان غياب قدرته على قياس أنشطة الاقتصاد الخفي يعد من أبرز وجوه القصور به كقياس للأنشطة الاقتصادية في بلد ما ولذلك دأب الاقتصاديون على ابتكار الطرق المختلفة لقياس هذه الأنشطة وتقديرها كنسبة مئوية من الناتج المحلي ونعرض فيما يلي الاقتصاد الخفي من حيث مفهومه، أسبابه، طرق قياسه وأثاره.

3.2 الاقتصاد الخفي

1.3.2 تعريف الاقتصاد الخفي

بالرغم من تعدد الدراسات المتعاقبة والمكثفة حول هذه الظاهرة وحجمها الا ان الباحثون لظاهرة الاقتصاد الخفي لم يتفقوا على تعريف محدد او حصر الأسباب والاثار الناتجة عن هذا الاقتصاد بسبب طبيعة وهدف الدراسات التي قام بها الباحثين من جهة وتعدد اسباب واثار الاقتصاد الخفي من جهة أخرى مما أدى الى نشوء غموض في حصر عناصر هذا الاقتصاد، وعدم الارتكاز الى مفهوم موحد له الامر الذي انعكس على مسمياته ومفهومه بين الباحثين أنفسهم.

عرف (Gutmann, 1977, p26) الاقتصاد الخفي بأنه "الكم الهائل والمتجاهل بشكل كبير من الاعمال والدخول غير المبلغ عنها" عند محاولة وصف الحجم الكبير للاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الامريكية، وتبعه في ذلك (Tanzi, 1980, p428) وعرف الاقتصاد الخفي بأنه "الناتج القومي الإجمالي الذي لم يبلغ عنه ولم يتم قياسه من قبل الإحصاءات الرسمية" وقد جاء تعريف Gutmann و Tanzi اعتمادا على ان المعاملات الاقتصادية الخفية تتم بصورة نقدية متجاهلين بذلك عمليات المقايضة.

أما (Schneider, 1986) اعتمد على التعريف المستخدم في اغلب الدراسات التي أجريت لقياس حجم الاقتصاد الخفي وقد شمل هذا التعريف عمليات المقايضة التي تتم بين المنشآت والتي تدخل كسلعة وسيطة في الإنتاج بمعنى ان Schneider لم يقتصر على التسويات النقدية حيث توسع في تعريفه للاقتصاد الخفي وأضاف اليه عمليات المقايضة بالإضافة الى الأنشطة الأخرى التي تسهم في الناتج القومي ولكن لا يتم اعتمادها رسميا اما لتعمد اخفائها من الافراد او المنشآت او بسبب طبيعة النشاط كالأعمال التي يقوم بها الافراد انفسهم وقد عرف الاقتصاد الخفي بأنه (Schneider, 1986, p643) "كافة الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في القيمة المضافة والتي ينبغي ان تدرج في الدخل القومي من حيث القواعد المحاسبية الوطنية ولكنها غير مسجلة في الوقت الحاضر من قبل مؤسسات الإحصاء الوطنية"

هناك من كان اكثر تفصيلا ووضوحا في تعريف الاقتصاد الخفي، منهم Smith حيث قام بتعريف الاقتصاد الخفي من أربعة مستويات ادناها من المنظور الضيق واعلاها المنظور الواسع ، فقد عرفه من المنظور الضيق (Smith, 1994, p4) بأنه " السلع والخدمات القانونية المنتجة القائمة على أساس السوق والتي تنهرب من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي " اما من المنظور الواسع فقد عرفه بأنه "السلع والخدمات القانونية وغير القانونية القائمة على أساس السوق او غير السوق والتي استبعدت عن قصد او عن غير قصد من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي " حيث استثنى Smith في التعريف الضيق السلع والخدمات غير القانونية كالمخدرات والممنوعات كما استثنى عمليات المقايضة وحصرها في السلع والخدمات القانونية والمتداولة في السوق في حين شملها في التعريف الواسع.

والمتتبع للتعريفات السابقة يلاحظ انها قدمت عدة تصنيفات لتعريف الاقتصاد الخفي، منها ما هو قانوني او غير قانوني ومنها ما هو على أساس التسويات النقدية او غير النقدية. ويعزى هذا الاختلاف في تعريف مفهوم الاقتصاد الخفي الى التطور المستمر على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية (شنايدر و إنستي، 2002) مما يؤدي الى استبعاد او إضافة عناصر جديدة الى مفهومه، كما ان طبيعة الدراسة التي يقوم بها الباحث والاهداف التي يسعى الى تحقيقها تنعكس على تعريفه لهذا الاقتصاد ، حيث يلجأ الباحثون عادة الى استخدام التعريف الذي يتناسب مع اهداف الدراسة التي يقومون بها ، وقد ذكر (السقا، 1996) العديد من الأسماء التي تداولها الباحثين لوصف هذه الظاهرة كالاقتصاد الظل والاقتصاد التحتي والاقتصاد غير المرئي واقتصاد الباب الخلفي والاقتصاد غير رسمي والاقتصاد غير المسجل والاقتصاد الأسود والاقتصاد الخفي وغيره من التعريفات التي ترتبط بعملية قياس هذا الاقتصاد وهدف الباحث.

ويبين الجدول رقم (1.2) التصنيفات المختلفة للاقتصاد الخفي وفقا لمشروعية الأنشطة، وطبيعتها النقدية.

جدول رقم (1.2): التصنيفات المختلفة للاقتصاد الخفي

نوع النشاط	تسويات نقدية	تسويات غير نقدية
أنشطة غير مشروعة	تجارة المخدرات ، الدعارة ، التجارة في السلع المسروقة ، التزوير ، التهريب ، الاحتيال ، القمار	مقايضة المخدرات والبضائع المسروقة ، انتاج وتزايد الاستخدام الخاص للمخدرات ، السرقة للاستخدام الخاص
	التهرب الضريبي	التجنب الضريبي
أنشطة مشروعة	الدخل غير المبلغ عنه من العمل للحساب الخاص ، الأصول والأجور والمرتببات الغير معلنة والمتعلقة بأعمال قانونية	التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين
	التهرب الضريبي	التجنب الضريبي
	مقايضة سلع وخدمات مشروعة	مقايضة سلع وخدمات مشروعة
	كافة الاعمال التي يقوم بها الشخص بنفسه	كافة الاعمال التي يقوم بها الشخص بنفسه

المصدر: Lippert and Walker , 1997, p5

وبسبب صعوبة قياس حجم الاعمال غير القانونية لعدم توفر معلومات كافية حول ماهية الأنشطة غير القانونية التي يتم ممارستها وصعوبة حصر اشكالها وانتشارها وعدم توفر مؤشرات عامة يمكن من خلالها قياسها، اعتمدت الدراسة على الأنشطة القانونية التي يمكن قياسها من خلال مؤشرات اقتصادية كلية.

ولتحقيق اهداف الدراسة يعرف الباحث الاقتصاد الخفي بأنه "كافة الأنشطة الاقتصادية القانونية التي تسهم في الحسابات القومية لكنها لم تسجل فيه اما بهدف التهرب الضريبي او بهدف تجنب معايير العمل الرسمية" وبما ان هذا الاقتصاد يشمل أنشطة خفية غير ظاهرة تتم بعيدا عن اعين السلطات فقد تم الاصطلاح على تسميته بالاقتصاد الخفي بالإضافة الى اعتبارات لغوية خاصة باللغة العربية حيث جاء في لسان العرب لابن منظور عدة معان لكلمة خفي منها كتم الشيء وستره ولم يظهره وهي ايضا نقيض العلانية.

2.3.2 أسباب نمو الاقتصاد الخفي

تختلف أسباب نمو الاقتصاد الخفي من دولة الى أخرى، لكن استطاع الباحثون حصر عدد كبير من الأسباب التي المؤدية الى زيادة حجمه ومن هذه الأسباب:

1. العبء الضريبي

يعتبر ارتفاع العبء الضريبي من الأسباب الرئيسية التي تدفع الافراد والمؤسسات للعمل في الاقتصاد الخفي، فارتفاع مستويات الضريبة بشكل لا يتناسب مع دخل الافراد والمؤسسات وضعف كفاءة الإدارة الضريبية وفسادها يشجع الافراد على الانخراط في أنشطة الاقتصاد الخفي لتجنب دفع المزيد من الضرائب. (الأفندي، 2013)

ويرتبط العمل في الاقتصاد الخفي ارتباط وثيق بالعقوبات المحتملة في حالة الكشف عن التهرب الضريبي حيث يلجأ الأفراد الذين يريدون العمل في الأنشطة الخفية الى مقارنة العوائد المحتملة مع العقوبات المفروضة عليهم في حال كشف عملهم في أنشطة خفية. وتعتبر العقوبات المفروضة على التهرب الضريبي ذات علاقة عكسية مع العمل في الاقتصاد الخفي حيث انه كلما كانت العقوبات المفروضة على أنشطة الاقتصاد الخفي أكثر صرامة كلما كانت رادعة أكثر عن العمل في الأنشطة الخفية. (Krstić, 2015)

2. الاخلاق الضريبية

يقصد بذلك موقف الفرد من الضريبة وينعكس ذلك من خلال موقف المواطن باتجاه الدولة ومدى استعداداه لترك العمل الرسمي والانخراط في الاقتصاد الخفي، حيث يفترض ان تراجع مواقف المواطنين الإيجابية باتجاه الدولة يعني زيادة الانخراط في العمل غير الرسمي وبالتالي حرمان الدولة من الإيرادات الضريبية الناتجة عن الدخل. (Schneider & Enste, 2013) كما يتأثر الالتزام الضريبي نفسياً بقانون الضرائب الذي يوضح الحقوق والواجبات من دافعي الضرائب والمواطنين من جهة والسلطات الضريبية والدولة من جهة أخرى ، حيث ان طبيعة معاملة الافراد الذين يدفعون الضرائب من قبل السلطات الضريبية تمثل حافزاً مهم لدفع الضرائب وخاصة اذا تم معاملتهم على انهم شركاء في الضريبة ، كما ان دافعي الضرائب اكثر ميلاً لدفع الضرائب اذا شعروا بأنهم يتلقون مقابل ذلك

خدمات عامة جيدة حتى ولو لم يستفيدوا منها بشكل مباشر ، وبالتالي فإن تفاعل جودة الخدمات العامة المقدمة مع التغيرات الضريبية مهم وحيوي فارتفاع جودة الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات العامة من الممكن ان يخفض الاقتصاد الخفي وفي نفس الوقت فإن ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي سيقلل من العوائد الحكومية الامر الذي سينعكس على جودة وحجم الخدمات الحكومية المقدمة ، حيث ستضطر الحكومة في النهاية الى رفع الضرائب على الشركات والافراد في القطاع الرسمي من اجل الحصول على المزيد من العوائد الامر الذي سيكون دافع قوي للتوجه للعمل في الأنشطة الخفية (Schneider & Williams, 2013)

3. القيود الحكومية

تفرض القيود الحكومية عادة بهدف تحقيق الاستقرار في النظام الاقتصادي وتنظيم ممارسة الأعمال وتوفير مستويات عادلة من المعيشة والرفاهية ، كما تفرض بسبب طبيعة هذه الأنشطة ذاتها التي قد تكون غير قانونية او لا تتسجم مع عادات المجتمع.(نبيه، 2008) لكن ارتفاع حدة القوانين والإجراءات التي تفرضها الحكومة على القطاع الاقتصادي مثل قيود العمل على المهاجرين وقوانين سوق العمل والحوافز التجارية عامل مهم في اضعاف فرصة الافراد للانضمام الى الاقتصاد الرسمي و يقلل من حرية الاختيار للأفراد العاملين في القطاع الرسمي وبالتالي التوجه للاقتصاد الخفي للممارسة الأنشطة الاقتصادية كما ان القيود المفروضة على أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية من الممكن ان تؤدي الى زيادة كبيرة في تكلفة العمالة في الاقتصاد الرسمي مما ينعكس على اجور العاملين من خلال تخفيضها الأمر الذي يوفر حافز للعمل في الاقتصاد الخفي. (Schneider & Williams, 2013)

4. الفساد الإداري

تعتبر الفجوة بين الدخل ومستويات المعيشية السائدة في الدولة بالإضافة الى منح الموظفين مسؤوليات وسلطات لا تتناسب مع مستوى الدخل الذي يتلقونه من الدوافع الرئيسية التي تدفع هؤلاء الموظفين للبحث عن طرق وأساليب تدر لهم المزيد من الدخل مثل قبول الرشاوى والتلاعب في منح التراخيص وغيرها الامر الذي ينعكس على زيادة الأنشطة الخفية في الدولة ومن ثم توليد دخول غير قانونية يمنعها القانون.(أندراوس، 2005)

5. انخفاض مستوى الدخل

يعتبر انخفاض مستوى دخل الافراد مقارنة مع مستويات المعيشة وغياب أنظمة الرعاية والحوافز والمكافآت المالية أحد دوافع العمل في الاقتصاد الخفي، حيث يضطر الافراد للعمل في أنشطة خفية في سبيل تأمين مستوى معيشي معتدل ولائق وخاصة في ظل ارتفاع عام للأسعار مع جمود الدخل مما يؤدي الى تضيق الخناق الاقتصادي على الافراد ودفعهم للبحث عن اعمال وأنشطة خفية. (الذواوي، 2015).

6. عجز الموازنة

ينعكس عجز الموازنة العامة المتمثل بزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة وما يتبعه من سياسات اقتصادية غير مدروسة بعناية على نمو الاقتصاد الخفي، حيث يتم عادة اللجوء في حالة عجز الموازنة الى اسلوبين، الاول رفع نسبة الضرائب او فرض ضرائب ورسوم جديدة تدفع الافراد والمؤسسات الى البحث عن طرق جديدة بهدف التحايل على الأنظمة الضريبية الجديدة او التوجه الى العمل في الأنشطة الخفية البعيدة عن اعين الحكومة مما يفقد الحكومة جزء كبير من الإيرادات، الامر الذي قد يفاقم هذا العجز. اما الأسلوب الثاني الذي تنتهجه بعض الحكومات لسد عجز الموازنة هو الإصدار النقدي الجديد، وهذا الأسلوب يترتب عليه ضغوط تضخمية. (زعلاني، 2011) حيث ينعكس على هذا التضخم ارتفاع الدخل الاسمي، مما يعني الانتقال الى شرائح ضريبية اعلى بالرغم من الدخل الحقيقي قد يكون انخفض بفعل التضخم وبالتالي البحث عن مخرج بهدف التهرب من دفع الالتزامات الضريبية من خلال اللجوء الى المقايضة او تعمد إخفاء جانب من الاقرارات الضريبية او حتى الانتقال للعمل بأعمال غير رسمية. (شبحان، 2013)

7. دور المشروعات الصغيرة

يعتبر تنامي عدد المشروعات الصغيرة عامل مهم في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي ، فغالبا ما تقوم الصفقات المبرمة من قبل المشروعات الصغيرة على التعامل النقدي بعيدا عن البنوك والأنظمة الائتمانية الأخرى والمعلوم انه من السهل بالنسبة للمشروعات التي تقوم اعمالها وأنشطتها على استخدام الأموال النقدية ان تتجنب الإفصاح الضريبي الذي يعكس احد أوجه الاقتصاد الخفي .(عوض الله، 2002) بالإضافة الى المساعدات المجانية والهدايا التي قد تقدمها هذه المشاريع الصغيرة بحكم

العلاقات العائلية بالإضافة الى عمليات المقايضة التي تتم فيما بينها بعيدا عن السجلات الرسمية.(زعلاني، 2011) ولهذه الأسباب نجد ان أي محاولة لتطبيق نظام الضريبة بالقوة ، يترتب عليها افلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة ، لأن هذه المشروعات تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب.(نبيه، 2008 ، ص46)

8. الاختلال الهيكلي في الناتج المحلي وندرة السلع

تختلف أسباب وجود الاقتصاد الخفي باختلاف الدول وخاصة بين الدولة المتقدمة والنامية ، فطبيعة الاقتصاد والأسواق مختلفة وبالتالي فإن طبيعة العمل غير المشروع غير متشابهة ، ففي الدول المتقدمة تلعب الضرائب وخاصة ضريبة الدخل دورا أساسيا في التحايل على الأنظمة والقوانين الحكومية ، غير ان الامر مختلف في الدول النامية ، فالأسواق تمتاز بجانب كبير من السيطرة من قبل الحكومة كما أن الهيكل الاقتصادي في الدول النامية يفتقر الى الكثير من المقومات الأساسية وبالتالي تعاني الدول النامية غالبا من ظاهرة ندرة السلع ، وخاصة النقص في عرض بعض أنواع السلع الاستهلاكية او الرأسمالية وسهولة التلاعب بها الامر الذي يعد احد الأسباب التي تؤدي الى تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في هذه الدول.(شبحان، 2013)

1.2.3.2 التعقيب على أسباب نمو حجم الاقتصاد الخفي

ان وجود الاقتصاد الخفي في دولة ما لا يعني ان جميع الأسباب الآنف ذكرها هي الأسباب التي تدفع الاقتصاد الخفي الى النمو، فاختلاف درجة التقدم الاقتصادي للدولة عن الدول الأخرى ودرجة ممارسة الدولة لحرية الاعمال والانفتاح الاقتصادي على دول العالم الأخرى والسياسات الضريبية التي تنتهجها الدولة له دور كبير في اختلاف الأسباب من دولة لأخرى.

أشار العديد من الباحثون عند تناولهم ظاهرة الاقتصاد الخفي الى ان حجم العبء الضريبي الذي يتحمله المكلف غالبا له الدور الأكبر في اللجوء الى ممارسة أنشطة الاقتصاد الخفي وذلك لتجنب دفع الضرائب التي تعتبر السبب الرئيسي في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي بعكس الأسباب الأخرى التي تكون متفاوتة ومختلفة من دولة الى أخرى. وبالرغم من ذلك فإن العبء الضريبي قد لا يكون السبب

الرئيسي في ارتفاع أنشطة الاقتصاد الخفي وخاصة في الدول التي تمتاز بانخفاض العبء الضريبي لديها. حيث تعتبر أنشطة الاقتصاد الخفي وسيلة لتجنب المساءلة القانونية للأعمال التي تتم في الاقتصاد الرسمي وبالتالي فإن فرض قيود معينة لا تتناسب مع واقع وحاجيات شريحة كبيرة من الافراد او قطاع الاعمال قد تدفعهم للجوء الى الأنشطة الخفية لتجنب القيود المفروضة.

3.3.2 طرق قياس حجم الاقتصاد الخفي

1.3.3.2 تمهيد

يتفق الباحثين لظاهرة الاقتصاد الخفي على صعوبة تقدير حجم هذه الظاهرة لأنها غير ظاهرة فعليا الا ان ذلك لم يمنعهم من محاولة قياسها. (السقا، 1996) حيث دأب الباحثون على ابتكار واستخدام طرق وأساليب مختلفة لتقدير حجم هذا الاقتصاد فكان اول هذه الطرق الأساليب النقدية والتي مرت بتطورات عديدة بدءا من تطوير طريقة نسبة العملة البسيطة والتي استخدمها Cagan عام 1958 لتقدير حجم الاقتصاد الخفي ومرورا باستخدام طريقة المبادلات وصولا الى طريقة الطلب على العملة التي طورها Tanzi بالاعتماد على أسلوب Cagan ولم يكتف هذا التطور باستخدام الطرق النقدية لقياس حجم هذا الاقتصاد بل امتد ليشكل طرق جديدة منها طريقة المدخلات المادية وطريقة المسوحات الإحصائية وطريقة الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة التي تعد الأسلوب الادق للقياس في هذا المجال.

ان هذا الامتداد والتطور والاستحداث المستمر في استخدام أساليب مختلفة لقياس حجم الاقتصاد الخفي دفع الباحثين على تصنيفها ضمن مداخل رئيسية حيث يضم كل مدخل عددا من الطرق المتشابهة. وعموما ستقوم هذه الدراسة بتصنيف طرق قياس حجم الاقتصاد الخفي الى ثلاثة مداخل رئيسية وهي المدخل المباشر والمدخل غير المباشر ومدخل النموذج الاحصائي وفق (Schnider & Williams, 2013).

2.3.3.2 المدخل المباشر

يتم قياس الاقتصاد الخفي وفق المدخل المباشر على المستوى الجزئي ويكون في لحظة زمنية معينة ومن الأساليب المستخدمة في المدخل المباشر:

1. المسوحات الاستقصائية

يتم الاعتماد عليها في العديد من البلدان حول العالم لقياس حجم أنشطة الاقتصاد الخفي وتتم من خلال تصميم استبانة تصميمًا جيدًا بغرض القياس ثم عرضها على المبحوثين وذلك بالاعتماد على إجابات طوعية لعينة الدراسة وتتميز هذه الطريقة بتوفير معلومات مفصلة عن هيكل الاقتصاد الخفي وانشطته الاقتصادية. (Schneider & Enste, 2013)

ويمكن تنفيذ هذه الطريقة على شرائح مختلفة من المجتمع مثل المشتريين، المستهلكين، الأفراد أو الأسر كما يمكن تنفيذها على مستوى الوحدات الاقتصادية. (المطيري، 2012) ويعتمد اختيار الشريحة المناسبة لتنفيذ المسح العيني على طبيعة وهدف الدراسة.

ومن الصعوبات التي تواجه هذا الأسلوب ان الناس لا يميلون عادة للاعتراف بانخراطهم في سلوك احتيالي او قيامهم بإخفاء دخولهم عن السلطات الضريبية اما للخوف من الملاحقة القانونية او لشعورهم بالخجل من ارتكاب هذه السلوكيات مما ينعكس على دقة الدراسة وصعوبة تقدير حجم الأنشطة الخفية كما ان المعايير المستخدمة في دراسة ما في دولة معينة من الصعب استخدامها لقياس ومقارنة الاقتصاد الخفي في دولة أخرى. وذلك لاختلاف البيئة المحيطة بالدراسة والثقافة السائدة من حيث تقبل عناصر المجتمع للإجابة على هذا النوع من المسوحات. (Echavarria, 2015) بالإضافة الى التكلفة العالية لإجراء مثل هذا النوع من المسوحات وخاصة اذا كانت موسعة للحصول على نتائج مرضية.

2. الفرق بين الدخل والانفاق للأسرة

يقوم هذا الأسلوب على حساب الفرق بين الدخل والانفاق على المستوى الجزئي أي على المستوى العائلي من خلال المسوح الإحصائية، حيث يتم مقارنة دخل وانفاق عينة من الأسر لمعرفة الفرق بينهما ثم تعميم النتائج على المستوى الكلي كما في دراسة Dilnot & Morris (1981) حيث اخذ عينة من اجل مقارنة الانفاق بالدخل في المملكة المتحدة ثم قاموا بتعميم النتائج حيث وجدوا ان الاقتصاد الخفي بين 2.3% الى 3% من اجمالي الناتج القومي. (Georgiou, 2007)

3. طريقة سوق العمل

يعتمد هذا الأسلوب على تحليل إحصاءات العمالة من خلال عمل مسوحات بهدف تقدير حجم العمالة الفعلية ثم مقارنتها مع معدل المشاركة الرسمي في العمل بهدف تقدير حجم العمالة غير رسمية. ولكي يعبر عن حجم الاقتصاد الخفي بدلالة العمالة لا بد ان يتم وضع بعض التقديرات حول إنتاجية الفرد داخل الاقتصاد الخفي وعدد العاملين في هذا الاقتصاد. وقد واجه هذا الأسلوب عدة انتقادات أهمها انه يقتصر في قياسه على الدخل الناشئ من عنصر العمل دون عنصر رأس المال، كما انه لا يأخذ الأنشطة غير السوقية بعين الاعتبار بالإضافة الى صعوبة تحديد إنتاجية العمل داخل الاقتصاد الخفي مما قد يؤدي الى وضع فروض لا تتسق مع الامر الواقع. (أندراوس، 2005)

4. المراجعات الضريبية

يمكن القيام بتقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال التدقيق الضريبي وذلك بأخذ عينة والقيام بالتدقيق في الدخل المعلن للضريبة والدخل الحقيقي من اجل معرفة الفرق بينهما ومن ثم القيام بتعميم النتائج. (Schneider & Enste, 2013) ومن امثلة المراجعات الضريبية ما قامت به دائرة الإيرادات الداخلية في الولايات المتحدة (IRS) حيث قامت بعملية تدقيق لدافعي الضرائب من خلال اخذ عينة كبيرة لكل من الاسر والشركات ضمن برنامج قياس امتثال دافعي الضرائب (TCMP) الذي هدف الى معرفة حجم الفجوة الضريبية (الفرق بين الضرائب المستحقة المدفوعة و الغير مدفوعة) والتي بلغ مقدارها اكثر من 100 بليون دولار امريكي في أواخر الثمانينات للأسر. (Georgiou, 2007)

الا ان طريقة المراجعات الضريبية كغيرها من الطرق المستخدمة في قياس الاقتصاد الخفي لا تخلو من الانتقادات حيث يتأثر هذا الأسلوب بالتغيرات التي تحدث في أساليب الكشف الضريبي وهيكل الضريبة وكذلك التشريعات الضريبية.(السقا ، 1996) كما انها لا تكشف الا عن جزء بسيط من الاقتصاد الخفي وهو التهرب الضريبي وهذا الجزء يمكن ان يكون نسبة بسيطة من أنشطة الاقتصاد الخفي كما تواجه هذه الطريقة صعوبات عديدة حيث ان العينة المختارة ربما تكون متحيزة ولا تمثل كافة المجتمع أضف على ذلك ان مبدأ التدقيق الضريبي ربما يكشف عن جزء يسير بسيط من الإيرادات والدخول المتحققة. (Schneider & Buehn, 2016)

3.3.3.2 المدخل غير مباشر

يستخدم في هذا المدخل مؤشرات الاقتصاد الكلي في تقديراته لحجم الاقتصاد الخفي ويتميز عن المدخل المباشر بأنه يمكن من خلال هذا المدخل تقدير حجم الاقتصاد الخفي لسلسلة زمنية وبيان التغير في حجمه مع مرور الوقت ومن الأساليب المستخدمة في المدخل المباشر:

1. طريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)

• طريقة The Kaufmann – Kaliberda

لقياس أنشطة الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي اعتبر (1996) Kaliberda ان استهلاك الطاقة الكهربائية أفضل مؤشر لقياس الأنشطة الاقتصادية (الرسمية والخفية) وبما ان مرونة الكهرباء الى الناتج المحلي الإجمالي تقترب من الواحد في دول العالم، وبالتالي يعتبر ارتفاع استهلاك الكهرباء مؤشر على نمو القطاع الاقتصادي بشقيه الرسمي والخفي. وبالرغم من ان هذه الطريقة تنسب الى Kaliberda & Kaufmann الا انها استخدمت مبكرا من قبل C.Lizzeri عام 1979 و Del Boca and Francesco Forte عام 1982. (Schneider & Enste, 2013) و لقياس حجم الاقتصاد الخفي في أوكرانيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقا قام Kaufman and Kaliberda بافتراض (Hanousek & Palda, 2003):

- حجم الاقتصاد الخفي عام 1989 بلغ في اغلب دول الاتحاد السوفيتي حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي (بناء على دراسات سابقة).
- ان مرونة استهلاك الكهرباء بالنسبة الى حجم النمو الاقتصادي تبلغ واحد وبالتالي اذا كان حجم الناتج المحلي يساوي \$100 بليون دولار عام 1989 فذلك يعني ان حجم الاقتصاد الخفي يساوي \$12 بليون
- اذا ارتفع استهلاك الكهرباء بمقدار 10% في السنة التالية أي عام 1990 فهذا يعني ان حجم الاقتصاد الحقيقي سيبلغ \$123.3 بليون
- القيام بطرح حجم الاقتصاد الرسمي لعام 1990 من حجم الاقتصاد المقدر لمعرفة حجم الاقتصاد الخفي.

• طريقة Lackó The

تقوم طريقة Lackó على ان استهلاك الكهرباء في العالم لا يتحدد فقط من خلال حجم السكان ومستوى التنمية والسعر النسبي للكهرباء بل هناك في كل بلد يتم استخدام جزء معين من الاستهلاك المنزلي للكهرباء في الاقتصاد الخفي وبالتالي فإن الارتفاع في استهلاك الكهرباء يعكس نمو الاقتصاد الرسمي جنباً الى جنب مع الخفي. (Lackó, 1999) وتدعى هذه الطريقة باسم طريقة الاستهلاك المنزلي للكهرباء وتفترض ان الاقتصاد الخفي موجود في كافة القطاعات الاقتصادية بما في ذلك المنازل وان جزء كبير من الاقتصاد الخفي يعمل في المنازل حيث ان العاملين لحسابهم الخاص عادة ما يعملون في منازلهم. وفيما يلي النموذج القياسي لطريقة الاستهلاك المنزلي للكهرباء (Lackó, 2000):

$$\ln ER_{ij} = a_1 \ln C_{ij} + a_2 AG_{ij} + a_3 G_{ij} + a_4 Q_{ij} + a_5 PR_{ij} + a_6 H_{ij} + a_7$$

$$\alpha_1 \geq 0, \alpha_2 \leq 0, \alpha_3 \leq 0, \alpha_4 \leq 0, \alpha_5 \leq 0, \alpha_6 \geq 0$$

حيث:

i: الدولة.

j: السنة.

ERij: نصيب الفرد من استهلاك كهرباء المنزل في الدولة i في السنة j (كيلو وات).

Cij: نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي للأسرة من الكهرباء (تعادل القوة الشرائية).

AGij: حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الرسمي.

Gij: مؤشر تقلب الطقس.

Qij: حصة مصادر الطاقة الأخرى غير الكهربائية الى اجمالي مصادر الطاقة المستهلكة في المنازل.

PRij: السعر الحقيقي لاستهلاك 1 كيلو وات من الكهرباء.

Hij: نصيب الفرد من الإنتاج في الاقتصاد الخفي.

من الانتقادات التي وجهت الى أساليب المدخلات المادية أنها لا تشير الى الحجم الكلي للاقتصاد الخفي حيث انه هناك أنشطة خفية لا تحتاج الى كهرباء مثل الخدمات الذاتية او تعتمد على مشتقات بترولية كما ان مرونة الكهرباء الى الناتج المحلي الإجمالي تختلف مع مرور الوقت وبين الدول. (Schneider & Buehn, 2016)

2. فئة الأوراق النقدية

تعتمد هذه الطريقة على دراسة فئات العملة المتداولة، حيث يتم قياس نسبة تداول فئة العملة الكبيرة المتداولة الى باقي الفئات الأخرى ويفترض هذا الأسلوب ان ارتفاع معاملات الاقتصاد الخفي يستلزم ارتفاع الطلب على فئات العملة الكبيرة لتسوية المعاملات الخفية. (المطيري، 2012)

هذا الأسلوب لا يقوم بتقدير حجم الاقتصاد الخفي وانما يعبر عنه بشكل تقريبي ويعكس حجم انتشاره ومن أحد الأسباب الرئيسية لاستخدام هذه الطريقة هو ربط الأنشطة الاجرامية بالفئة النقدية ذات القيمة الكبيرة من قبل الصحفيين والاعلام. وهناك جدل فيما اذا كانت طريقة تداول فئة الأوراق النقدية الكبيرة تعبر بشكل جيد وتعكس التطور الحاصل في حجم الاقتصاد الخفي، ومن الانتقادات الموجهة لطريقة فئة الأوراق النقدية الكبيرة انها تفترض ان معاملات الاقتصاد الخفي تتم نقدا متجاهلة المقايضة والعصر الرقمي مثل الحوالات الالكترونية والبطاقات الائتمانية كما انها تتجاهل الأسباب الأخرى التي من الممكن ان تؤدي الى الارتفاع في الطلب على الأوراق النقدية ذات الفئة الكبيرة مثل التضخم الذي

يدفع الناس للاحتفاظ بالمزيد من النقود وخاصة الأوراق ذات الفئة الكبيرة كما ظهر في العديد من الدراسات. (Georgiou, 2007)

3. الفرق بين الدخل القومي والانفاق الكلي

يعتمد هذا الأسلوب على ان الأشخاص العاملين في الاقتصاد الخفي يمكنهم إخفاء دخولهم لكن لا يمكنهم إخفاء انفاقهم وبالتالي من خلال حساب الفرق بين الدخل القومي والانفاق القومي يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي لكن هذا الأسلوب غير صحيح دائما فمثلا الدخل القومي في سويسرا اعلى من الانفاق القومي وبالتالي اذا تم الاعتماد على هذا الأسلوب في قياس حجم الاقتصاد الخفي سنحصل على اقتصاد خفي سلبي. (Thomas, 1999) كما ان الدخل العائد من الاقتصاد الخفي والذي لم يستخدم او تم حفظه بعملة اجنبية او تم نقله الى الخارج لن يظهر وبالتالي فإن معدل الاقتصاد الخفي سينخفض مما يعكس عدم دقة حساب الاقتصاد الخفي بهذا الاسلوب. (ÖĞÜNÇ & YILMAZ, 2000)

4. طريقة معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب

يعرف هذا الاسلوب أيضا باسم نسبة العملة البسيطة ويرمز لها SCR ويعتبر Cagan اول من استخدم هذه الطريقة عام 1958 عندما حاول شرح اختلاف نسبة العملة الى عرض النقود في الولايات المتحدة الامريكية على المدى الطويل حيث وجد ان الانخفاض في نسبة العملة في عام 1935 اعقبه ارتفاع ملحوظ على مدى الخمسة عشر سنة التالية. حيث ارتفع من 7% عام 1935 الى 20% في الحرب العالمية الثانية وبهدف معرفة الأسباب التي أدت الى تغير النسبة نظر Cagan الى العديد من المتغيرات التي من الممكن ان تفسر هذا الارتفاع بما في ذلك تكلفة الاحتفاظ بالعملة وحجم تجارة التجزئة والتهرب الضريبي والسوق السوداء. (Georgiou, 2007)

يفترض أسلوب معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب ان العملة لديها ميزة على الشيكات وذلك بأن الافراد يمكنهم شراء السلع والخدمات نقدا بعيدا عن اعين السلطات، حيث تعتبر هذه الطريقة بأن الارتفاع في حجم المدفوعات النقدية مؤشر على ارتفاع المعاملات غير المسجلة من قبل الحكومة.

هذا الأسلوب قام Guttman بتطويره عام 1977 وذلك خلال دراسته لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة وفق المعادلة التالية (ÖĞÜNÇ & YILMAZ , 2000):

$$C = Cr + CU$$

$$D = Dr + DU$$

$$kr = Cr / Dr$$

$$ku = CU / DU$$

$$Vr = Yr / (Cr + Dr)$$

$$VU = YU / (CU + DU)$$

$$\beta = v r / v u$$

لتأخذ الشكل النهائي التالي:

$$Y_u = \frac{1}{\beta} Y_r \frac{(K_u + 1)(C - K_r D)}{(K_u + 1)(K_u D - C)}$$

حيث:

C: العملة تحت الطلب، D: الودائع تحت الطلب، K: العملة تحت الطلب / الودائع تحت الطلب، r: الاقتصاد الرسمي، u: الاقتصاد الخفي، Y: مستوى الدخل، V: تقلب النقود

يقوم أسلوب Gutmann على أربعة افتراضات أساسية وهي (Ahumada et al., 2006):

- ارتفاع الضرائب والقيود الحكومية هي الأسباب الرئيسية وراء ظهور الاقتصاد الخفي
- الدفع نقدا هي الوسيلة الوحيدة لإتمام معاملات الاقتصاد الخفي
- نسبة العملة الى الودائع تحت الطلب تتأثر فقط بالضرائب والقيود الحكومية
- هناك نقطة معينة في الماضي لا يوجد بها اقتصاد خفي

الميزة الرئيسية لطريقة Gutmann هو انها تقوم بتقدير سلسلة زمنية لنشاط الاقتصاد الخفي الا ان هذه الطريقة لم تخلو من الانتقادات التي وجهت لها خصوصا الافتراض بأن سرعة دوران النقود في كل من الاقتصاد الرسمي والخفي متساوية بالإضافة الى ان الافتراض بأن كافة النقود المصدرة يتم تداولها حيث من الممكن ضياع او تلف بعض هذه النقود ومن ثم التأثير على تقدير حجم الاقتصاد الخفي اذا كانت هذه الكمية كبيرة كما ان هناك كمية غير معلومة من الدولارات يتم تداولها خارج الولايات المتحدة وبالتالي فإن نسبة النقود الى الودائع تحت الطلب اقل من النسبة التي استخدمها Gutmann.(السقا، 1996) كما انتقد Tanzi هذا الأسلوب حيث الافتراض بأن نسبة النقود الى الودائع تحت الطلب تتأثر فقط بالضرائب والقيود الحكومية غير واقعي.(Tanzi, 1980)

5. طريقة المبادلات

طورت طريقة المبادلات من قبل Feige في الأعوام 1979 و 1980 و 1989 وتركز هذه الطريقة على حجم المدفوعات بدلا من التغير في الطلب على العملة.(Georgiou , 2007) وجاء التطور في هذا الأسلوب بعدم الاعتماد فقط على النقود السائلة في قياس الأنشطة الخفية كما فعل Gutmann ، حيث افترض Feige ان المعاملات الخفية تتم بصورة نقدية او من خلال الشيكات. (ÖGÜNÇ & YILMAZ, 2000)

يعتمد هذا الأسلوب على ان العلاقة بين اجمالي حجم المعاملات و اجمالي حجم المدفوعات ثابت ويستند هذا الأسلوب على معادلة Fisher المعروفة. (Pyle, 1989) وهي:

$$M*V = p*T$$

حيث:

M: النقود، V: سرعة دوران النقود، P: المستوى العام للأسعار ، T: حجم المبادلات
ويمكن تقدير اجمالي حجم المدفوعات (M*V) ومن ثم مقارنته بإجمالي حجم المبادلات الرسمية المسجلة (P*T) والفروق التي تظهر تكون ناتجة عن أنشطة الاقتصاد الخفي. وفيما يلي معادلة Feige لتقدير حجم المدفوعات (Feige, 1989):

$$(py)^* = (py)r + (py)u$$

$$CVC + DVd = PT$$

وبافتراض ان اجمالي المبادلات يساوي اجمالي الدخل ، تصبح المعادلة (Feige, 1989 , p47):

$$(PT)/(py)^* = k^* = (CVC + DVd)/(py)^*$$

$$(py)u = [(CVC + DVd)lk^*] - (py)r = (py)^* - (py)r$$

حيث:

$(py)^*$: اجمالي الدخل، $(py)r$: الدخل المسجل، $(py)u$: الدخل غير المسجل، C : العملة، Vc : سرعة تداول العملة، D : الودائع تحت الطلب، Vd : سرعة تداول الودائع تحت الطلب، PT : اجمالي المبادلات

لا يخلو هذا الأسلوب من الانتقادات التي وجهت اليه خاصة فيما يتعلق بأن الانحراف بين حجم المعاملات والنتائج القومي الإجمالي ناتج عن الاقتصاد الخفي بالإضافة الى اننا بحاجة الى معلومات كبيرة عن الصفقات المعقودة بصورة نقدية من اجل استثنائها من الاقتصاد الخفي. (Schneider & Enste, 2013)

6. طريقة الطلب على العملة

يرمز لهذا الأسلوب (CDA) وتم استخدامه لأول مرة عام 1958 من قبل Cagan الذي اخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الطلب على العملة والعبء الضريبي كأحد أسباب الاقتصاد الخفي، حيث قام بتقدير حجم الاقتصاد الخفي للولايات المتحدة الامريكية للفترة 1919-1955، ومن ثم Gutmann عام 1977 الذي استخدم طريقة Cagan في تقدير حجم الاقتصاد الخفي مع استخدام الاجراءات الإحصائية. طريقة Cagan تم تطويرها من قبل Tanzi عام 1980 وعام 1983 حيث قام بتقدير حجم الاقتصاد الخفي للفترة 1921-1980 وافترض ان الزيادة في حجم الاقتصاد الخفي ستؤدي الى زيادة في الطلب على العملة. (Schneider & Buehn, 2016)

يستند هذا الأسلوب على ان الافراد يقومون باستخدام النقود السائلة لتسوية معاملاتهم بهدف ابقاءها خفية وبعبدة عن اعين السلطات، حيث ان الدفع نقدا لا يترك أثر، كما ان المعاملات الأخرى يتم تسجيلها في المؤسسات المالية وبالتالي يمكن بسهولة معرفة أوجه استخدامها وتعقبها. (Ahumada et al., 2006)

يعتمد نموذج Tanzi على ان الاقتصاد الخفي هو أثر مباشر لارتفاع الضرائب بالإضافة الى ان النقود تستخدم لتنفيذ هذه الأنشطة الخفية وفيما يلي النموذج الذي يقوم على المعادلة التالية , (Tanzi , 1983, 290):

$$\ln C/M2 = a_0 + a_1 \ln T + a_2 \ln WS/NI + a_3 \ln R + a_4 \ln Y + e$$

حيث:

C/M2: نسبة العملة المتداولة الى العرض النقدي M2

T: متغير ضريبة الدخل

WS/NI: نسبة الأجور و الرواتب من الدخل القومي

R: معدل الفائدة المدفوع على الودائع الادخارية والودائع لأجل

Y: نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

e: مصطلح الخطأ

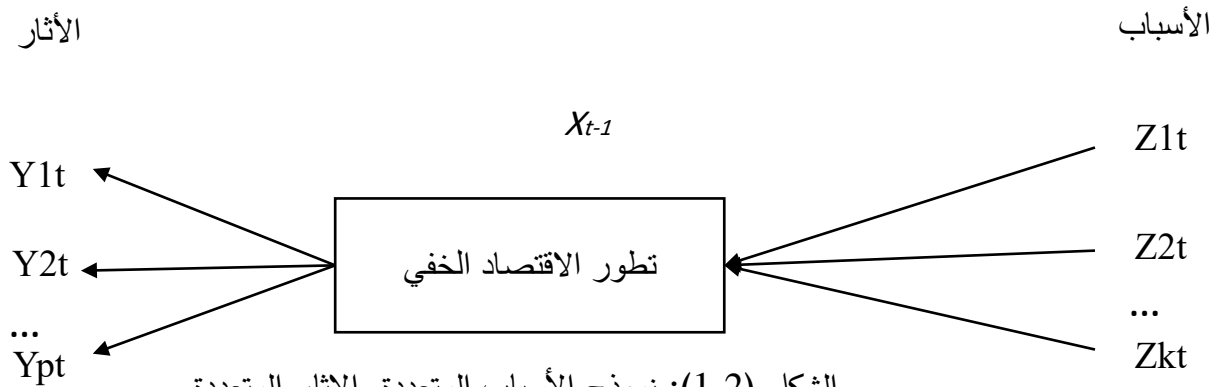
واجهت نظرية الطلب على العملة عدة انتقادات منها (Echavarria, 2015):

- ليس جميع معاملات الاقتصاد الخفي تتم بصورة نقدية.
- من الممكن ان تكون الزيادة في الطلب على العملة ناتجة عن انخفاض الودائع تحت الطلب وليس بسبب الاقتصاد الخفي.
- اغلب الدراسات افترضت ان سرعة دوران المال في الاقتصاد الرسمي هي نفس سرعة دوران المال في الاقتصاد الخفي.

4.3.3.2 مدخل النموذج

يطلق على هذا الأسلوب نموذج (MIMIC) اختصاراً لـ multiple indicators multiple causes وترجع أصول نظرية الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة الى ادبيات التحليل العاملي في القياس النفسي ، في حين تم التعرض لها في الاقتصاد في نماذج Zellner و Goldberger عام 1970 و 1972 على التوالي ، لكن اول من وظف هذا النموذج في تقدير حجم الاقتصاد الخفي كان Frey and Weck-Hanneman عام 1984 حيث قاموا باستعراض البيانات التي تم جمعها عن 17 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالاعتماد على هذا الاسلوب، ثم طورت الفكرة لاحقاً من قبل Aigner, Schneider, and Ghosh واخير من قبل Giles عام 1999. (Trebicka, 2014)

تقوم فكرة النموذج على معاملة الاقتصاد الخفي كمتغير كامن غير ملاحظ لا يمكن قياسه مباشرة في حين ان الأسباب التي تؤدي الى حدوثه معروفة. ومن خلال الأثر الذي يتركه الاقتصاد الخفي يمكن تكوين معادلة هيكلية تسمح بقياس حجمه كما هو موضح في الشكل رقم (1.2). (Ene & Ștefănescu, 2011)



الشكل (1.2): نموذج الأسباب المتعددة والاثار المتعددة

Source: Krstić, 2015 , p51

يتكون نموذج MIMIC من جزأين: المعادلة الهيكلية ومعادلة القياس، حيث تقوم المعادلة الهيكلية بدراسة العلاقة بين المتغير الكامن (الاقتصاد الخفي) والأسباب التي تؤدي الى حدوثه في حين ان

الجزء الثاني وهو معادلة القياس تقوم بربط المؤشرات مع المتغير الكامن كالتالي (Trebicka, 2014, p296)

• المعادلة الهيكلية

$$\eta = \alpha + \gamma_1 X_1 + \gamma_2 X_2 + \gamma_3 X_3 + \gamma_4 X_4 + \gamma_5 X_5 + \gamma_n X_n + \zeta$$

حيث:

η : متغير تابع وهو الاقتصاد الخفي -متغير تابع-

α : معامل الارتباط

γ_n : معامل الارتباط الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والسبب

X_n : الأسباب المشاهدة

ζ : معامل التشتت

• معادلة القياس

$$Y_1 = \delta_1 + \lambda_1 \eta + \varepsilon_1$$

$$Y_n = \delta_n + \lambda_n \eta + \varepsilon_n$$

حيث:

Y : المؤشرات الاقتصادية

δ, λ : معاملات الانحدار لمتغير الاقتصاد الخفي

η : الاقتصاد الخفي - متغير مستقل-

ε_2 : الخطأ العشوائي

ومن الانتقادات التي وجهت الى هذا الأسلوب اعتماده على كم كبير من البيانات والمعلومات وبالتالي فإن النقص في بعضها يؤدي الى نتائج غير دقيقة بالإضافة احتمالية تجاهل بعض الأسباب او المؤشرات المهمة عند عملية القياس. (المطيري، 2012)

5.3.3.2 التعقيب على أساليب قياس الاقتصاد الخفي

تختلف الأساليب المستخدمة في قياس حجم الاقتصاد الخفي باختلاف اهداف الباحثين التي يسعون الى إنجازها حيث يعتبر هدف الدراسة هو المحدد الرئيسي لاختيار الباحث لأسلوب قياس حجم الاقتصاد الخفي الذي ينسجم مع الدراسة التي يقوم بها.

ففي حال هدف الباحث الى معرفة شكل وخصائص الاقتصاد الخفي يمكنه اللجوء الى الاستبانة التي تعتبر أكثر الأساليب فعالية في التعرف على مظاهر هذا الاقتصاد او اللجوء الى طريقة سوق العمل إذا كان هدف الباحث التعرف على حجم العمالة الخفية وتقدير اثرها او الى أسلوب تانزي -طريقة الطلب على العملة- في حال هدف الباحث الى معرفة حجم التهرب الضريبي، ومع ذلك يجب الاخذ بالاعتبار قدرة الأساليب المختلفة على قياس حجم الاقتصاد الخفي بفعالية وكفاءة والتعبير عنه بدقة.

يتميز أسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة عن الأساليب الأخرى بقدرته على قياس وعرض العوامل الرئيسية المسببة للاقتصاد الخفي وبيان اثرها على هذا الاقتصاد حيث يعامل أسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة الاقتصاد الخفي كمتغير كامن غير ملاحظ يتم تقديره من خلال أسباب عديدة يفرضها الباحث بناءا على دراسات وادبيات الاقتصاد الخفي وبعد ذلك يتم استبعاد الأسباب غير المؤثرة على الاقتصاد الخفي من جملة الأسباب التي افترضها الباحث ويذلك يكون الباحث قد استطاع تحديد الأسباب الرئيسية للاقتصاد الخفي وتقدير حجمه بنفس الوقت، مما يساعد في وضع توصيات حقيقية مستندة على نتائج تم إخراجها بأسلوب علمي بعكس الطرق الأخرى التي يكتنفها القصور في انحاء عديدة حيث يكتفي بعضها بعرض هيكل الاقتصاد الخفي وتقدير حجمه في لحظة زمنية معينة او تقدير حجمه خلال فترة زمنية دون بيان الأسباب الرئيسية التي تقف خلفه على عكس أسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة. وبناءا على ذلك قرر الباحث استخدام أسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة في اجراء الدراسة.

4.3.2 اثار الاقتصاد الخفي

1.4.3.2 تمهيد

ينعكس دور الاقتصاد الخفي في الحياة الاقتصادية للدولة وذلك من خلال الاثار المترتبة عليه، حيث ان هناك العديد من الاثار الإيجابية والسلبية التي تنتج عن ممارسة أنشطة الاقتصاد الخفي. وفيما يلي تعرض الدراسة اهم الاثار الإيجابية والاثار السلبية المترتبة على الاقتصاد الخفي.

2.4.3.2 الاثار السلبية للاقتصاد الخفي

تختلف الاثار السلبية الناجمة عن حجم الاقتصاد الخفي من دولة الى أخرى، حيث ترتبط الاثار السلبية بطبيعة الأنشطة المكونة للاقتصاد الخفي في الدولة ومن هذه الاثار:

1. فقدان حصيلة الضرائب

يعد فقدان حصيلة الضرائب الأثر الأكثر شيوعاً نتيجة القيام بأنشطة خفية حيث يترتب عليه عدم تحصيل بعض أنواع الضرائب مثل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وغيرها مما يؤدي الى فقدان خزينة الدولة لمصدر مهم من الإيرادات. (Pyle, 1989) الامر الذي ينتج عنه رفع مستوى الضرائب على الأنشطة الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد الرسمي من اجل مجارة الانفاق الحكومي. (محمد ومصطفى، 2007)

2. الاخلال بمبدأ عدالة توزيع الدخل القومي

ان المشاركة في الاعمال والأنشطة الخفية يترتب عليه زيادة في الدخل والثروة دون المساهمة في الضرائب العامة التي تستخدمها الحكومة في الانفاق وتمويل مشاريع تنموية، كما ان الفئات التي تقوم بالأعمال الخفية تستفيد من الخدمات العامة والمنافع التي تقدمها الحكومة وتزداد ثراء دون المساهمة في تحمل الأعباء العامة، في الوقت الذي لا تحصل فيه الفئات التي تلتزم بإقرارها الضريبي على مواكبة مماثلة في الثراء وبالتالي تبدد وتفشل جهود الدولة الرامية الى تحقيق العدل في توزيع الدخل بين فئات المجتمع. (عوض الله، 2002)

3. الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

تتعرض أنشطة الاقتصاد الخفي على تقديرات الأجهزة الإحصائية للدولة مما ينعكس على دقة المعلومات والبيانات التي يعتمد عليها صناع القرار في رسم السياسات الكلية المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يقلل من فاعلية هذه السياسات وعدم جدواها بسبب عدم دقة التشخيص السليم للمشكلة، حيث أن نمو حجم الاقتصاد الخفي يترتب عليه نوع من المغالاة في تقدير مؤشرات البطالة والتضخم وغيرهما من المؤشرات ذات العلاقة بالاقتصاد القومي ومن ثم فإن السياسات الاقتصادية المتبعة لا تستجيب للمشكلات الواقعية. (محمد ومصطفى، 2007)

4. تشوه المعلومات

يؤدي ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي إلى ضعف مصداقية البيانات الرسمية وتحيزها وخاصة عندما يكون حجم الأنشطة الخفية كبير ومن ثم فإن الاعتماد على هذه البيانات يوقع الاقتصاديين في أخطاء كثيرة عند التعامل مع المشكلات المختلفة من خلال اتباع سياسات أو اتخاذ إجراءات أكثر صرامة أو العكس وبالتالي فشل الحكومات المتعاقبة في إصلاح المشكلات الاقتصادية. (نبيه، 2008)

5. معدلات النمو الاقتصادي

تختلف معدلات النمو الاقتصادي الرسمية عن معدلات النمو الفعلية في ظل تواجد الاقتصاد الخفي. ففي حالة نمو الاقتصاد الخفي بصورة غير موازية للاقتصاد الرسمي فإن معدل النمو الاقتصادي العام سيكون أكبر أو أقل من الواقع أما في حالة النمو بصورة موازية مع الاقتصاد الرسمي فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يكون غير موجود. (عوض الله، 2002) وبالتالي فإن الحساب غير الدقيق لمعدلات النمو الاقتصادي والمؤشرات الأخرى يؤدي إلى تشوه المؤشرات الاقتصادية وصعوبة التنبؤ الصحيح بتغيراتها ومعالجتها. (Schneider & Enste, 2013)

6. معدلات البطالة

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية للدولة وبالتالي فإن إدراج العديد من الأفراد العاملين في الاقتصاد الخفي بسبب عدم توفر المعلومات عن أنشطتهم الخفية يؤدي إلى إعلان الحكومة لمعدلات بطالة أكبر من المعدلات الفعلية والشروع في تنفيذ سياسات اقتصادية توسعية في محاولة لتوفير فرص

عمل بشكل مبالغ فيه مما يؤدي الى اهدار الموارد الاقتصادية وتحميل الموازنة أعباء إضافية لا حاجة لها. (عوض الله، 2002).

7. الأثر على فاعلية السياسة النقدية

تعتمد الأنشطة الخفية على المعاملات النقدية غالباً في معاملاتها وبالتالي فإن الطلب على النقود ليس حساساً الى التغيير في معدلات الفائدة بسبب الرغبة في الاحتفاظ بالنقود لتنفيذ هذه الأنشطة الخفية وفي حالة كبر حجم الاقتصاد الخفي فإن مرونة الطلب على النقود تقل بالنسبة لمعدل الفائدة مما يحد من فعالية السياسات النقدية التي يتخذها البنك المركزي في ظل وجود اقتصاد خفي كبير لعدم تمكنه من التأثير على هذا القطاع النقدي. (نبيه، 2008)

8. التضخم

يؤثر الاقتصاد الخفي على معدلات التضخم من خلال تشوه أسعار السلع والخدمات، حيث تميل أسعار السلع والخدمات الى الارتفاع بمعدل اقل من اسعار الاقتصاد الرسمي ولا سيما في حالة وجود منافسة بين الاقتصادين الرسمي والخفي في تقديم نفس السلع والخدمات وينعكس هذا الاختلاف في السعر بين الاقتصاد الرسمي والخفي من خلال حدوث نوع من المبالغة في حجم التضخم او العكس. (عوض الله، 2002)

بالإضافة الى الآثار السلبية الاقتصادية السابقة الناتجة عن ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي هناك آثار اجتماعية مرتبطة بهذا الاقتصاد مثل ارتفاع معدلات الجريمة المرتبطة بنشاطات هذا الاقتصاد وتدهور منظومة المبادئ والقيم من خلال العمل على توليد ثروات بغض النظر عن مشروعيتها، الامر الذي يسهم في تدهور قيم العمل والكسب المشروع في المجتمع. (الأستاذ، 2013)

3.4.3.2 الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي

بالرغم من الآثار السلبية الناجمة عن الاقتصاد الخفي الا انه هناك بعض الآثار الإيجابية منها:

1. على المستوى القومي يعمل الاقتصاد الخفي على جعل الاقتصاد أكثر ديناميكية وأكثر استجابة للتغيرات الحاصلة في ظروف السوق مقارنة مع الاقتصاد الرسمي من خلال تحييد اثار القواعد والإجراءات التنظيمية مثل الضرائب وقوانين الحد من الأجور. (عوض الله، 2002)
2. خفض الفروق في توزيع الدخل من خلال تقديم سلع وخدمات بأسعار منخفضة وبالتالي مساعدة محدودي الدخل من خلال تحقيق أثار توزيعية موجبة. (بودلال، 2008)
3. يعتبر الاقتصاد الخفي عامل مشجع على الاستهلاك، حيث ان أكثر من ثلثي الدخل الناتجة عن أنشطة الاقتصاد الخفي يتم انفاقها في القطاع الرسمي من خلال شراء سلع وخدمات وبالتالي تنشيط القطاع الرسمي. (المطيري، 2012)
4. المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادية الفعلية جنبا الى جنب مع الاقتصاد الرسمي من خلال الاستفادة وتوظيف الأموال المتولدة من أنشطة الاقتصاد الخفي في أوجه الاستثمار المختلفة بالإضافة الى معالجة مشكلة البطالة وذلك بامتصاص جزء من القوى العاملة. (زعلاني، 2011)

4.4.3.2 التعقيب على اثار الاقتصاد الخفي

حيث تختلف طبيعة الاثار الناجمة عن الاقتصاد الخفي بين الدول المختلفة الا ان هناك بعض السمات التي تمتاز بها اقتصاديات معينة، وتعتبر الدول التي تشترك بكبر الوعاء الضريبي لديها الخاسر الأكبر من فقدان حصيلة كبيرة من الضرائب بسبب التوجه للأنشطة الخفية نتيجة لكبر الوعاء الضريبي، كما ان الدول التي يرتفع فيها التضخم غالبا ما ينعكس على انخفاض دخل الافراد في هذه الدول، الامر الذي يؤدي الى زيادة الأنشطة الخفية من اجل التغلب على فقدان قيمة النقود.

وبذلك ترتبط الاثار الناجمة عن الاقتصاد الخفي بالأسباب الدافعة لارتفاع حجمه، حيث ان التوجه للعمل في أنشطة خفية ما هو الا نتيجة لأسباب دفعت نحو العمل في الأنشطة الخفية ومن هنا تبرز ضرورة التعرف على أسباب نمو الاقتصاد الخفي كي تتم معالجتها وتجنب الاثار السلبية الناجمة عنها.

بالرغم من بعض الآثار الإيجابية المترتبة على الاقتصاد الخفي وخاصة خفض الفروق في توزيع الدخل في الدول التي تفتقر الى الطبقة المتوسطة الا ان الآثار السلبية الناجمة عنه تخل بالهيكل الاقتصادي العام في الدولة وتحد من قدرته على النمو الاقتصادي.

4.2 لمحة عن الاقتصاد الفلسطيني

توجت المفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بتوقيع اتفاق اسلو الذي قامت على اثره سلطة فلسطينية تولت مسؤولية إدارة الأراضي الفلسطينية. تبع هذا الاتفاق بروتوكول باريس الاقتصادي الذي ترتب عليه تداعيات مختلفة انعكست على مختلف مجالات الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة وخلقت وقائع جديدة ساهمت في رسم ملامح الاقتصاد الفلسطيني. وبالرغم من الآمال الكبيرة التي انعقدت على هذه الاتفاقية وتفاوض الأطراف المختلفة الموقعة عليها -على الأقل الطرف الفلسطيني- الا ان الوقائع على الأرض سرعان ما بعثرت الآمال وخالفت الطموحات. (ماس، 2013)

أجبرت السلطة الفلسطينية على التعاطي مع الإرث الذي خلفه الاحتلال المتمثل بتكليف الاقتصاد الفلسطيني بما يخدم الاقتصاد الإسرائيلي ويناسبه وذلك في ظل الصلاحيات المحدودة والخيارات الضيقة التي قامت بموجبها السلطة الفلسطينية، وبالرغم من ذلك اولت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة اهتماما ملحوظا بالاقتصاد الفلسطيني حيث بذلت الكثير من الجهود من اجل تحريره من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي تمثل ذلك بالعمل على رسم السياسات الاقتصادية التي من شأنها إعادة هيكلة بنى القطاعات الاقتصادية المختلفة والعمل على فتح افاق جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي مع دول العالم من خلال توقيع الاتفاقيات الاقتصادية المختلفة مع العديد من دول العالم بهدف تعزيز الاقتصاد الفلسطيني المحلي والوصول الى تنمية اقتصادية متكاملة. (سرداح، 2012) وفيما يلي اهم ملامح الاقتصاد الفلسطيني:

1. النمو الاقتصادي

يتعرض الاقتصاد الفلسطيني للعديد من التشوهات الهيكلية التي تفقده القاعدة الإنتاجية بسبب الممارسات الممنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي إضافة الى تعرضه لظروف قسرية افقدته القدرة على

التحكم بموارده الاقتصادية وقطاعاته الانتاجية مما انعكس على النمو الاقتصادي لفلسطين. (ابوعيدة، 2013)

شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تذبذبا واضحا خلال الفترة (1995-2015) بسبب حالة عدم الاستقرار والتقلبات السياسية التي شهدتها فلسطين ، فمع بداية تكوين السلطة الفلسطينية وانعكاسا للدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لتأهيل البنية التحتية لإنشاء الدولة الفلسطينية بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي (9.12%) خلال الفترة (1994-1999) ، لكن في الفترة (2000-2002) شهد النمو الاقتصادي اتجاها مغاير اذ بلغ (-10.12%) كنتيجة لاندلاع انتفاضة الأقصى وسياسة الحصار وتقطيع اوصال الطرق بين المدن والمحافظات الفلسطينية والعمل على تدمير البنى التحتية واغلاق المصانع وفرض القيود على حركة البضائع والسلع والمواد الاولية التي اتخذتها إسرائيل. (حمدان، 2012)

مع انتهاء شدة انتفاضة الأقصى بدأ الاقتصاد الفلسطيني يتعافى من جديد بفعل المساعدات الدولية وفك الحصار المفروض على المدن فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (11.72%) خلال الفترة (2003-2005) لكن سرعان ما اصطدم هذا التعافي بتوقف الدعم المالي المقدم للسلطة الفلسطينية كنتيجة لفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006 وامتناع العديد من الدول المانحة عن الوفاء بالتزاماتها المالية باتجاه السلطة الفلسطينية بالإضافة الى القيود المشددة التي فرضت على التعامل مع البنوك الفلسطينية وإيقاف إسرائيل تحويل العائدات الجمركية التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية والتي تكفي لوحدها تمويل 60% من عجز موازنة السلطة الفلسطينية (صندوق النقد العربي، 2007) اذا بلغ معدل النمو الحقيقي عام 2006 (-3.90%) وفق تقارير سلطة النقد الفلسطينية.

خلال الفترة (2007-2010) شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعا اخر بسبب الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما القت ازمة الرهن العقاري بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني اذ تراجعت القيمة الحقيقية للمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية نتيجة الارتباط الكبير بين الاقتصاد الإسرائيلي والأمريكي بفعل انخفاض قيمة الدولار وارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي

من خلال قطاع العمل والتجارة، اضعف الى ذلك تآكل الودائع الفلسطينية بنسبة 30% حيث تشكل الودائع بالدولار نسبة 70% من قيمة الودائع في البنوك الفلسطينية (صندوق النقد العربي ، 2008) وعند تتبع معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي نلاحظ ان معدل النمو في العام 2008 لم يتحسن كثيرا نتيجة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وبالرغم من التحسن الملحوظ عام 2011 اذ وصل الى 12.41% الا انه انخفض عام 2012 كنتيجة للحرب الإسرائيلية الثانية على قطاع غزة. بالإضافة الى اغلاق حكومة ما بعد مرسى للأنفاق الحدودية مع قطاع غزة اذ كانت مصدر مهمة لدخول المواد الأولية للقطاع. (صندوق النقد الدولي، 2014) كما شهد الاقتصاد الفلسطيني عام 2014 انخفاض حاد في نمو الناتج المحلي الحقيقي بفعل الحرب الإسرائيلية الثالثة على قطاع غزة اذ وصل الى (-) 18%. وقد قدر صندوق النقد الدولي الخسائر الناجمة عن الحرب بحوالي 4 مليارات دولار امريكي. (صندوق النقد الدولي، 2015)

2. التضخم

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التضخم بأنه "هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما" و يعتبر التضخم في فلسطين تضخما مستورد الى حد كبير حيث يظهر حساسية اتجاه ارتفاع الأسعار العالمية وخاصة الغذاء والوقود، وترتفع الأسعار المحلية عن مثيلتها عالميا وعلاوة على ذلك فإن الانخفاض في الأسعار العالمية لا ينعكس بشكل فوري على الأسعار المحلية مما ينعكس على قدرة استيراد السلع الأساسية لتلبية حاجة المواطنين. (سلطة النقد - 1 ، 2016)

ويختلف معدل التضخم حسب مناطق السكن في فلسطين انعكاسا لاختلاف مستويات المعيشة ومعدل البطالة ونسبة الفقر، حيث ان نسبة الفقر مختلفة ما بين الحضر والريف كما ان اختلاف معدل التضخم بين المناطق الجغرافية يرجع الى اختلاف مستويات الطلب المحلي وتكاليف المعيشة، حيث تلعب الأجور دورا هاما في قدرة الفرد على الوفاء بالتزاماته. (صبيح، 2015)

رغم ان التضخم مرتبط غالبا بالمناخ الاقتصادي في الدولة الا ان المتتبع لمؤشر التضخم في فلسطين يلاحظ ان هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر في ارتفاع معدل التضخم مثل الإجراءات الإسرائيلية على

ارض الواقع المتمثلة بالإغلاقات والحروب مع قطاع غزة بالإضافة الى النمو السكاني، ويخفي معدل التضخم في فلسطين الكثير من التناقضات ففي الوقت الذي تراجع فيه الأسعار في قطاع غزة شهدت الضفة الغربية ارتفاعا في الأسعار مما يعكس حجم الاختلاف في مسببات التضخم والظروف الاقتصادية بين الضفة والقطاع وبالتالي لا بد من العمل على إحلال الواردات وبخاصة الاستهلاكية وإيجاد المحلية البديلة. (قديح، 2015)

3. البطالة

تعتبر البطالة المعضلة الأساسية لاقتصاديات الدول، لاسيما النامية منها حيث لا يقتصر خطر البطالة على توفير فرص عمل للداخلين الجدد لسوق العمالة بل يتعداه الى استيعاب تراكم البطالة القائم، وتعتبر مهمه صعبة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية وانخفاض مستوى الاستثمار وارتفاع معدلات النمو السكاني كما هي الحال في فلسطين بشكل عام. ولا تزال معدلات البطالة في فلسطين مرتفعة جدا بالمقارنة مع دول الجوار (سلطة النقد، 2016)

ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها "جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق" وتشير المعطيات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى ان نسبة البطالة في فلسطين بلغت 25.9% من اجمالي القوى المشاركة في العمل عام 2015 وان نسبة مشاركة الاناث لا تزال متدنية بالمقارنة مع الذكور اذ بلغت لنفس العام 19.1% مقابل 71.9% للذكور. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)

وتشكل البطالة خطر حقيقي على الاقتصاد الفلسطيني من حيث اهدار قيمة العنصر البشري والتسبب بحدوث تشوهات هيكلية في الاقتصاد التي بدورها حدثت من قدرته على امتصاص القوى الداخلة الى سوق العمل. ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي المتسبب الرئيسي للبطالة في فلسطين حيث عمد الاحتلال الى ربط الاقتصاد الفلسطيني به وفق افق محدود وضيق، هذا الأفق هو اتفاقية باريس الاقتصادية التي قيدت الاقتصاد الفلسطيني وعزلته عن باقي الدول ، ولم تكتفي إسرائيل بذلك بل لجأت الى

استبدال العمالة الفلسطينية بأخرى اجنبية وفرض قيود صارمة على انضمام العمالة الفلسطينية الى سوق العمل الإسرائيلي مما فاقم مشكلة البطالة فلسطين.(الأسطل ، 2014)

يعتبر ضعف البنية الاقتصادية وما يصاحبها من غياب التخطيط التنموي السليم وغياب التنسيق والتخطيط المشترك بين جامعات ومعاهد الوطن من جهة وسوق العمل الفلسطيني من جهة أخرى احد العوامل المتسببة في حدوث فجوة بين مخرجات هذه الجامعات ومتطلبات السوق وبالتالي لا بد من العمل تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة ووضع خطط تنموية واضحة من شأنها خفض معدل البطالة في فلسطين.(درويش، 2013)

4. النظام الضريبي الفلسطيني

ارتبط مفهوم النظام الضريبي في العصور الوسطى بمقابل مادي او عيني يدفعه الافراد للدولة نظير الخدمات التي تقدمها لهم وحمايتهم وتطورت بعد ذلك لتأخذ شكل تكليف الزامي وذلك حتى تتمكن الدولة من القيام بواجباتها واتسع هذا المفهوم فيما بعدا فلم يعد يقتصر على تقديم الدولة للحماية لمواطنيها بل امتد ليصبح له ابعاد سياسية واجتماعية واقتصادية فمن جهة أصبحت الدول اليوم تقوم باستخدام السياسة الضريبية بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي والاستثمار والإنتاج والاستهلاك وحل مشاكل الفقر والبطالة وتعتبر أداة تستخدمها الدولة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وفي فلسطين ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 عملت السلطة الفلسطينية على تطبيق قوانين ضريبية موجودة سابقا وفي نفس الوقت بدأت بإصدار قوانين جديدة منها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني عام 2004 وقانون الضريبة الفلسطيني عام 2007 وغيره من القوانين.(قباجة، 2011)

يکمن اهتمام السلطة الفلسطينية بتطوير النظام الضريبي في فلسطين لأنها تعد من اهم الأدوات المالية التي تساعدها في تأمين الموارد المالية وتحقيق الأهداف والخطط التنموية على كافة الأصعدة والتي تلبي حاجات المجتمع، لكن القصور والضعف في أداء منظومة الضريبة يحد من قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق أهدافها وبالتالي لا بد من مراجعة القوانين والأنظمة الضريبية المعمول بها في فلسطين بحيث تراعي خصوصية المكلف الفلسطيني من كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية والعمل على تطوير الشرائح الضريبية بما يتلائم مع المقدرة التكليفية للمواطنين.(نشوان،
(2017)

1.4.2 التعقيب على ملامح الاقتصاد الفلسطيني

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطة الفلسطينية لتطوير الاقتصاد الفلسطيني ورفع كفاءته وتوسيع افقه الا انه كغيره من اقتصاديات الدول الاخرى يعاني من ظاهرة الاقتصاد الخفي، هذه الظاهرة التي تقوض نجاعة وكفاءة السياسات الاقتصادية التي تتخذها السلطة الفلسطينية وتعيق الخطط التنموية الاقتصادية التي تبذلها الجهات الحكومية.

ومن اجل تنظيم هذا الاقتصاد الخفي وصد الاثار الناتجة عنه وتقليل حدتها عمدت السلطة الفلسطينية الى العمل على تنظيم القطاع الاقتصادي الفلسطيني من خلال اصدار القوانين والتشريعات التي تساعد على تحديد ملامح هيكل الاقتصاد الفلسطيني وتسمح ببناء أرضية لممارسة الأنشطة الاقتصادية. الا ان هذه القوانين والتشريعات غالبا ما تصطدم مع الإجراءات الإسرائيلية التعسفية بحق الاقتصاد الفلسطيني.

5.2 الدراسات السابقة

1.5.2 تمهيد

تكمن أهمية الدراسات السابقة في إثراء الباحث بالمعلومات اللازمة حول الظاهرة قيد الدراسة وإغناء دراسته والاستفادة من نتائج الدراسات الأخرى في بناء الباحث لدراسته وقد ساعدت الدراسات السابقة الباحث على وضع تصور عام لمشكلة البحث والاهداف والفرضيات المستخدمة في الدراسة، كما مكنت الباحث من الاطلاع على الأساليب المختلفة المستخدمة في قياس حجم الاقتصاد الخفي والتعاريف المتعددة التي اعتمدت عند قياسه وذلك من خلال عرض دراسات متنوعة من دول مختلفة الامر الذي مكن من التعرف على عناصر هذا الاقتصاد الغامض ومواطن نشاطه في الاقتصاد الرسمي.

دفع القصور في الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الخفي في فلسطين الباحث الى إضافة دراسات متعلقة بأنشطة الاقتصاد الخفي كالدراسات المتعلقة بالتهرب الضريبي وبرغم ان هذه الدراسات لم تتناول الاقتصاد الخفي بشكل مباشر الا انها تناولت أنشطة مهمة في هذا الاقتصاد، حيث هدفت الدراسة من إضافة هذه الدراسات غير المباشرة الى دعم الإطار النظري في الدراسة بالإضافة الى تعزيز فرضيات الدراسة بدور هذه الأنشطة في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي فلسطين. وقام الباحث بعرض الدراسات التي تناولت الاقتصاد الخفي بشكل مباشرة أولاً متبوعة بالدراسات التي تناولت انشطته.

سعى الباحث جاهدا الى عرض دراسات استخدمت أسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة وهو الأسلوب ذاته الذي تم استخدامه في الدراسة لكن النقص الواضح في استخدام هذا الأسلوب عربيا دفع الباحث عرض دراسات استخدمت أساليب مختلفة وقد قام الباحث بعرض الدراسات التي استخدمت أسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة أولاً بغض النظر عن التسلسل التاريخي متبوعة بالدراسات التي قامت بتقدير حجم الاقتصاد الخفي بأساليب أخرى، اما بالنسبة للدراسات الأجنبية فقد تم عرض الدراسات التي استخدمت أسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة فقط.

2.5.2 الدراسات المحلية

1- دراسة (الانصاري، 1991) بعنوان: "الاقتصاد غير الرسمي في رام الله"

قامت الباحثة بدراسة الاقتصاد الخفي في مدينة رام الله وذلك بعد الملاحظة والمشاهدة المتكررة لظاهرة الباعة المتجولين والبسطات المنتشرة في احياء المدينة بالإضافة الى إشارة البيانات والأبحاث الخاصة في حساب الدخل القومي في الضفة والقطاع الى انهيار الاقتصاد الفلسطيني وانه على حافة الإفلاس في حين ان مجريات الاحداث اليومية من وجهة نظر الباحثة تشير الى العكس، الامر الذي دفع الباحثة الى اجراء هذه الدراسة والتي تعد الدراسة الأولى المتعلقة بالاقتصاد الخفي في فلسطين حسب اطلاع الباحث.

ركزت الدراسة على عرض ظاهرة الاقتصاد الخفي في مدينة رام الله ووصف خصائصها وابعادها ومحاولة استنتاج طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والخفي في المدينة من خلال المدخل المباشر. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وقد اعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية مع أصحاب البسطات والباعة المتجولين.

استطاعت الدراسة حصر اشكال الاقتصاد الخفي الموجودة في مدينة رام الله والمتمثلة بالباعة المتجولين وأصحاب البسطات والعتالين والشحدة والسائقين بالأجرة والاثاث القديم وسيارات البيجو الخاصة وخدمات البيوت والكازيات وتجارة الادوية والسرقاات والمخدرات والتهرب من الضرائب.

وخلصت الدراسة الى ارتفاع ظاهرة الاقتصاد الخفي بشكل كبير في ظل الانتفاضة بسبب تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المحتلة مما دفع الافراد للتوجه الى الأنشطة الخفية لتوفير متطلبات المعيشة. كما خلصت أيضا الى دور الانتفاضة والعوامل الوطنية في كبح نسبة الاجرام والجرائم والسرقاات وهي شكل من اشكال الاقتصاد الخفي وتوفير أنشطة أخرى قانونية لممارسة الاقتصاد الخفي.

2- دراسة (الأستاذ، 2013) بعنوان: "تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية-
دراسة قياسية"

هدفت الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الممتدة بين عامي (2000-2010) والتعرف على مكونات هذا الاقتصاد واهم الإجراءات المتخذة للحد منه والخروج بتوصيات من شأنها مساعدة متخذي القرارات الاقتصادية والسياسية على التعامل مع هذا الاقتصاد ومواجهته.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الدراسة وذلك لأجل التعرف على المفاهيم الأساسية وكذلك استعراض خصائصه وأسبابه والآثار الناجمة عنه. كما استخدمت الدراسة المنهج التحليلي القياسي وذلك لتقدير حجم الاقتصاد الخفي بالاعتماد على أسلوب (CDA) المعروفة باسم "أسلوب الطلب على العملة" وفق المعادلة التالية:

$$\ln(CC/M2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+(T/Y))_t + \beta_2 \ln(W/Y)_t + \beta_3 (R)_t + \beta_4 \ln(SE)_t + \beta_4 \ln(GNIPC)_t + DD + \varepsilon_t$$

حيث:

- المتغير المستقل:

(CC/M2)_t: نسبة العملة المتداولة عرض النقود بمعناها الواسع

- المتغيرات التابعة

(T/Y)_t: نسبة الضريبة بدون مقاصة الى الناتج المحلي الاجمالي

(W/Y)_t: نسبة الأجور و الرواتب الى الناتج المحلي الاجمالي

(R)_t: سعر الفائدة على الودائع الادخارية بالشكل الاسرائيلي في البنوك التجارية كمقياس لتكلفة

الفرصة البديلة للاحتفاظ بالعملة

(SE)_t: نسبة العاملين الفعليين في مصالحهم الخاصة الى العاملين الفعليين في الأراضي الفلسطينية

(GNIPC)_t: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

DD t: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 لفترة ما بعد الانقسام 2007/6 و 0 غير ذلك.

وقد اشارت نتيجة الدراسة الى ان حجم الاقتصاد الخفي متذبذب عبر الزمن وفي المتوسط بلغ 16.6% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي والبالغ 816 مليون دولار. وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها ضرورة اعداد خطة استراتيجية من قبل السلطة الفلسطينية لمواجهة هذه الظاهرة والعمل على رفع وتطوير كفاءة الأجهزة الضريبية وتسهيل الإجراءات امام انتقال أنشطة الاقتصاد الخفي الى الاقتصاد الرسمي.

3-دراسة (Alfar, 2014) بعنوان:

"The Shadow Economy and its Effect on the Palestinian Economy"

هدفت الدراسة الى قياس حجم اقتصاد الظل واسبابه للفترة الممتدة بين عامي (1995-2012) ووضع التوصيات المناسبة في محاولة لتقليص اثر هذه الأسباب ومحاولة دمج هذا الاقتصاد في القطاع الرسمي من اجل الوصول الى نتائج تساعد الاقتصاد الفلسطيني على التعافي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التعرف على اقتصاد الظل بالإضافة الى الأسلوب القياسي في تقدير حجم اقتصاد الظل من خلال نموذجين، الاول تمثل باستخدام نموذج تحليل الانحدار المتعدد للتنبؤ بقيمة الناتج المحلي ثم طرح الناتج المحلي الأصلي من الناتج الذي تم التنبؤ به.

افتترضت الدراسة ان كلا من الوعاء الضريبي ومعدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي والملكية الخاصة الأسباب الرئيسية لاقتصاد الظل وفق المعادلة التالية:

$$\text{Log}(Y_t) = c + \beta_1 \log(Tbt) + \beta_2 \log(UnEt) + \beta_3 \log(Gr_t) + \beta_4 \log(Ot) + \varepsilon$$

حيث:

Yt: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Tbt: الوعاء الضريبي

UnEt: معدل البطالة

Grt: معدل النمو الاقتصادي

Ot: الملكية الخاصة

النموذج الثاني تمثل باستخدام أسلوب سوق العمل والذي يفترض ان النسبة بين قوة العمل وحجم السكان ثابت بمرور الوقت وان الاختلاف في هذه النسبة يعزى الى عمل الافراد بالاقتصاد الخفي وفق النموذج التالي:

$$Lbrt = \frac{Lbt - lbt - 1}{Lbt - 1}$$

$$Pr = \frac{Pt - Pt - 1}{Pt - 1}$$

$$\theta t = \frac{Prt}{Lbrt}$$

$$Pt = \frac{\theta t}{1 + \theta t}$$

حيث: Lb: قوة العمل، Lbr: معدل نمو قوة العمل، P: السكان، Pr: معدل نمو السكان، θt : اقتصاد الظل، Pt: حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد، t: الزمن

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها ارتفاع حجم اقتصاد الظل في فلسطين حيث تراوح بين 36%-47% من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام النموذج القياسي وبلغت بين 10.5%-60% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة سوق العمل وعزت الدراسة هذا الارتفاع في حجم اقتصاد الظل الى الأوضاع السياسية غير المستقرة بالإضافة الى سياسة الاغلاق التي تتبعها إسرائيل باتجاه قطاع غزة كما خلصت الدراسة بأن ارتفاع نسبة الملكية الخاصة هو السبب الرئيسي في ارتفاع اقتصاد الظل حيث ان ارتفاع الملكية الخاصة بنسبة 1% يؤدي الى الارتفاع في اقتصاد الظل بنسبة 0.57.

اما من اهم توصيات الدراسة فكان ضرورة العمل على دمج اقتصاد الظل مع القطاع الرسمي بدلا من العمل على الغائه والعمل على فصل الملكية عن إدارة المشاريع ومراجعة القوانين الضريبية الفلسطينية وتطويرها.

4- دراسة (قاسم، 2003) بعنوان: "التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين"

هدفت الدراسة الى التعرف على ماهية واشكال التهرب من ضريبة الدخل في الضفة الغربية بالإضافة الى التعرف على الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل والاثار الناجمة عنها ووضع آلية لمعالجتها وتقديم التوصيات المناسبة للجهات المختصة للاستفادة منها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وصممت استبانة اعدت لهذا الغرض تم توزيعها على عينة الدراسة. وتمثل مجتمع الدراسة في مدققي الحسابات القانونيين ومستشاري الضرائب وأموري التقدير في الدوائر الضريبية الفلسطينية والمكلفين وقد بلغت العينة العشوائية التي تم اختيارها 60 من عينة من حجم المجتمع.

بينت نتائج الدراسة ان التهرب من ضريبة الدخل يرجع الى عدة عوامل اقتصادية وإدارية وتشريعية ونفسية أهمها انعدام الاستقرار الاقتصادي وضعف التنسيق بين الإدارات الحكومية عامة والضريبية خاصة بالإضافة الى غياب العدالة في تطبيق القوانين الضريبية، كما ان غموض القانون الضريبي المطبق وضعف الوعي الضريبي وضعف الرادع الذي يفرض على المتهربين يلعب دور كبير في عمليات التهرب الضريبي.

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إقرار مشروع قانون ضريبة دخل والعمل على تنفيذه بدلا من القانون الأردني رقم (25) المطبق حاليا والعمل على تناسب وتلائم الشرائح الضريبية مع القدرة التكاليفية للأفراد بالإضافة الى العمل على تنمية الوعي الضريبي وفرض عقوبات رادعة على المتهربين وتفعيل عمليات التفتيش الميداني.

كما اوصت الدراسة بضرورة العمل على تأسيس دائرة معلومات ضريبية وتطوير قواعد للبيانات عن كافة المكلفين وإلزام مدققي الحسابات بتقديم كشوفات تحوي أسماء عملائهم وعناوينهم وذلك حتى يتسنى للإدارة الضريبية فرض الرقابة عليهم.

5- دراسة (منصور، 2004) بعنوان: "العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين"

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين ومحاولة الكشف عن الأسباب التي تقف وراء ذلك لما لها من اثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة أساسية للحصول على المعلومات والبيانات الأولية بالإضافة الى المقابلات الشخصية وقد تمثل مجتمع الدراسة في محاسبين وموظفي الضرائب ومنشآت كبيرة (تضم عشر موظفين فأكثر) ومهنيين (أطباء ومهندسين ومحاسبين ومحامين) وقد تم توزيع أداة الدراسة على عينة ضمت ما يقارب 5% من مجتمع الدراسة في 5 محافظات من محافظات الضفة الغربية.

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها النفور الطبيعي من الضرائب بشكل عام وغياب الوعي الضريبي لدى المكلفين وذلك بسبب عدم الالمام بمتطلبات الإفصاح الضريبي، كما بينت ان أوضاعهم الاقتصادية السيئة تعد سبب رئيس في التهرب الضريبي بالإضافة الى عدم رضا المكلفين عن الخدمات المقدمة لهم وعدم وجود عقوبات رادعة وغياب القوانين الضريبية الحديثة من الأسباب التي تدفع المكلفين للتهرب الضريبي. اما التوصيات فكان من أبرزها ضرورة إقرار مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والقيام بتطبيق قانون العقوبات بحق المتهمين ضريبيا بالإضافة الى زيادة مبلغ الغرامة ليكون مؤثر وفعال والعمل على زيادة الوعي الضريبي.

6- دراسة (الأغا وأبومدلة، 2011) بعنوان: "اقتصاد الانفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية!! أم كارثة اقتصادية واجتماعية"

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر ظاهرة الانفاق على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع وما هي اهم السلبيات والايجابيات المترتبة عليها.

اتبع الباحثان المنهج الوصفي وقد خلصت الدراسة بالعديد من الاستنتاجات من أهمها تقويض تجارة الانفاق امكانية بناء اقتصاد منتج يقوم على تعظيم الموارد الذاتية حيث أدت تجارة الانفاق الى بروز طبقة من امراء الحرب والاثرياء الجدد بالإضافة الى فقدان العاملين في الانفاق لمقومات السلامة بسبب ظروف العمل الخطرة، كما انعكست تجارة الانفاق على السوق الفلسطيني بتحويله لسوق استهلاكي يقوم بتصدير المال فقط مقابل السلع وانتشار المخدرات والتراكم والانحرافات الأخلاقية والأمنية. اما اهم توصيات الدراسة فكانت ضرورة القضاء على ظاهرة تجارة الانفاق بأسرع وقت بالإضافة الى ضرورة انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

3.5.2 دراسات عربية

1- دراسة (حسن، 2005) بعنوان: "حجم الاقتصاد السري في مصر من خلال الأسباب والمؤشرات - دراسة كمية تحليلية عن الفترة 1966-2000"

هدفت الدراسة الى قياس حجم الاقتصاد السري في مصر واستخدمت الدراسة طريقة الأسباب والمؤشرات لتجنب الانتقادات التي وجهت الطرق المباشرة وغير المباشرة واعتمد الباحث على المنهج القياسي في الدراسة والذي تمثل باستخدام النموذج التالي:

• المعادلة الهيكلية

$$\eta = \alpha + \gamma_1 X_1 + \gamma_2 X_2 + \gamma_3 X_3 + \gamma_4 X_4 + \gamma_5 X_5 + \gamma_6 X_6 + \zeta$$

حيث:

η : متغير تابع وهو الاقتصاد السري

α : معامل الارتباط

γ_n : معامل الارتباط الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والسبب

X_n : الأسباب الملحوظة وكانت (معدل البطالة ، التضخم ، الاستهلاك الحكومي كنسبة من

الناتج المحلي الإجمالي ، مدى فاعلية النظام القضائي ، التوجه الاقتصادي ، سوء توزيع الدخل

، سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار)

ζ : معامل التشتت

• معادلة القياس

$$Y_n = \delta I + \lambda I \eta + \varepsilon I$$

حيث:

Y_n : المؤشرات الاقتصادية وكانت (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، معدل النمو في

الطلب على النقود)

δ, λ : معاملات الانحدار لمتغير الاقتصاد الخفي

η : الاقتصاد السري - متغير مستقل -

εI : الخطأ العشوائي

من اهم نتائج الدراسة ازدياد حجم الاقتصاد السري بصفة مستمرة حيث وصل عام 2000 الى أكثر

من 70% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى ان اهم أسباب الاقتصاد السري في

مصر كان تفاقم معدلات البطالة وازدياد اللوائح والقوانين المنظمة للحياة الاقتصادية.

2- دراسة (Alkhdour, 2011) بعنوان:

"ESTIMATING THE SHADOW ECONOMY IN JORDAN: CAUSES, CONSEQUENCES, AND POLICY IMPLICATIONS"

هدفت الدراسة الى تقدير حجم اقتصاد الظل في الأردن خلال الفترة 1976-2010 باستخدام طريقتي الطلب على النقود وطريقة الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة بالإضافة الى التعرف على العلاقة بين الأنواع المختلفة من الضرائب واقتصاد الظل ومحدداته الرئيسية والتعرف على اثر هذا الاقتصاد والسياسات المتبعة لمواجهة واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والأسلوب القياسي في الدراسة. وقد استخدم الباحث نموذج الطلب على العملة التالي:

$$RCRPt = \beta_0 + \beta_1 TS_t + \beta_2 TI_t + \beta_3 TM_t + \beta_4 RGNPP_t + \beta_5 RS_t + \beta_6 ISBP_t + \beta_7 XD_t + \mu$$

حيث:

RCRP: نصيب الفرد من العملة الحقيقية المتداولة

TS: العوائد من ضريبة المبيعات الى الناتج المحلي الإجمالي

TI: العوائد من ضريبة الدخل الى الناتج المحلي الإجمالي

TM: الرسوم الجمركية الى الواردات

RS: متوسط الفائدة على المدخرات

ISBP: نسبة البنوك الإسلامية لكل الف شخص

XD: متغير وهمي لانخفاض قيمة الدينار الأردني عام 1988

μ : الخطأ العشوائي

اما بالنسبة لنموذج الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعدد استخدم الباحث نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة والقيود الحكومية وانخفاض قيمة الدينار عام 1988 كأسباب لاقتصاد الظل والنمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك كمؤشرات تدل عليه واعتمد الباحث على

دراسة (2010) Schneider et al. (2007) Schneider في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأردن وقد بلغ متوسط الاقتصاد الخفي بناء على الدراستين 19.4% من الناتج المحلي وفق المعادلة التالية:

• المعادلة الهيكلية:

$$\frac{\Delta \tilde{\eta}_t}{GDP_t} = \Delta X_{1t} + \Delta X_{2t} + \dots + \Delta X_{nt}$$

• معادلة القياس:

$$\frac{\tilde{\eta}_t}{GDP_{1999}} \frac{\eta^*_{1999}}{GDP_{1999}} \frac{GDP_{1999}}{\tilde{\eta}_{1999}} \frac{GDP_{1999}}{GDP_t} = \frac{\hat{\eta}_t}{GDP_t}$$

حيث:

$$\begin{aligned} & \frac{\tilde{\eta}_t}{GDP_{1999}} : \text{مؤشر الاقتصاد الخفي المحسوب في المعادلة الهيكلية.} \\ & \frac{\eta^*_{1999}}{GDP_{1999}} : \text{التقدير الخارجي للاقتصاد الخفي في سنة الأساس.} \\ & \frac{\tilde{\eta}_{1999}}{GDP_{1999}} : \text{مؤشر الاقتصاد الخفي في سنة الأساس.} \\ & \frac{GDP_{1999}}{GDP_t} : \text{نسبة الناتج المحلي في سنة الأساس الى الناتج المحلي الحالي.} \\ & \frac{\hat{\eta}_t}{GDP_t} : \text{حجم الاقتصاد الخفي المقدر كنسبة من الناتج المحلي.} \end{aligned}$$

الدراسة أظهرت ان حجم الاقتصاد الخفي بطريقة الطلب على العملة بلغ بالمتوسط 14.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 6.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 1976 الى 22.1% من إجمالي الناتج المحلي عام 2010. وبطريقة الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة فقد بلغت نسبة الاقتصاد الخفي الى الناتج المحلي 20.1% عام 2010.

3- دراسة (بودلال، 2008) بعنوان: "الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية: حالة الجزائر دراسة قياسية"

تركزت جهود الدراسة على تعريف ظاهرة الاقتصاد الخفي وتربطاته وطرق قياسه والاستراتيجيات الوطنية والدولية المتبعة لمكافحته وهدفت الدراسة الى المعالجة الفكرية لظاهرة الاقتصاد الخفي بناء على الدراسات النظرية والقياسية وإيجاد الحلول التي من الممكن ان تساعد في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية والحد من الاقتصاد الخفي.

اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي والوصفي التحليلي في وصف الوضع القائم من خلال المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة، ثم تحليل تلك المعطيات والكشف عن الروابط الداخلية فيما بينها واستخدمت أسلوب الطلب على العملة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة 1970-2004م من خلال النموذج التالي:

$$\log \left(\frac{a}{T_2} \right) = b_0 + b_1 \log(y_m) + b_2 \log \left(\frac{R}{y} \right) + b_3 \log \left(\frac{Tx}{y} \right) + b_4 \log(i) + \alpha$$

حيث:

$\frac{a}{T_2}$: نسبة العملة الى النقود بمعناها الواسع (السيولة المحلية)، a : مقدار العملة المتداولة، T_2 :

اجمالي النقود المتداولة وودائع الطلي والطلب الاجل

y_m : الناتج الداخلي الخام

$\frac{R}{y}$: نسبة الأجور الى الناتج الداخلي

$\frac{Tx}{y}$: نسبة الضرائب الى الناتج الداخلي الخام

i : نسبة الفائدة

أظهرت الدراسة ان نسبة الاقتصاد الخفي تتراوح بين 24%-25% من الناتج الداخلي الخام بالإضافة الى ان أثر هذا الاقتصاد انعكس بشكل سلبي على الموازنة العامة في الجزائر. وقدمت الدراسة عدد

من التوصيات منها العمل إيجاد فرص عمل وتحسين الدخل في جميع المناطق والاقاليم بالإضافة الى ضرورة التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري.

4- دراسة (محمد، 2010) بعنوان: "ظاهرة الاقتصاد الخفي"

هدفت الدراسة الى التعرف على ظاهرة الاقتصاد الخفي وتوضيح أسباب ظهوره والعمل على تقدير حجمه في السودان خلال الفترة 1980-2007 واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الدراسة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي نموذج Tanzi التالي:

$$Y=b0 + b1x1+ b2x2 + b3x3 + b4x4 + ui$$

حيث:

Y: نسبة العملة الى النقود المتداولة

X1: متوسط الناتج المحلي الاجمالي.

X2 : نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الاجمالي.

X3: نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي.

X4: معدل الفائدة وهوامش المرابحات.

بينت نتائج الدراسة ان حجم الاقتصاد الخفي يتراوح بين 14%-45% وانه في توسع وانتشار مستمر لعدم مواكبة النظام الضريبي للتطورات الحاصلة عالميا والغموض المحيط بالنظام الضريبي في السودان بالإضافة الى تساهل السلطات القضائية في تنفيذ الاحكام

اوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي الرسمي وتسجيل الإجراءات الإدارية في مناطق المخالفات والسكن العشوائي والعمل على التوسع الافقي والتكامل العمودي في القطاع العام والخاص لزيادة استيعاب العمال.

5- دراسة (المطيري، 2012) بعنوان: "قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة: 1390-1430هـ (1970-2009م)"

قامت الدراسة بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية باستخدام عدة أساليب وخاصة النقدية كان أهمها أسلوب الطلب على العملة وهدفت الدراسة الى تحليل ودراسة الأسباب التي تؤدي الى نشوء ونمو الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وسبل علاجها في التشريع الإسلامي والتعرف على ابعاد ومحددات وأنواع الاقتصاد الخفي في المملكة وقياس تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى الاقتصاد الحقيقي ومن ثم على السياسات الاقتصادية بالإضافة الى ابراز مدى التأثير في تنفيذ الاستراتيجية الأمنية وأهدافها. وقد استخدم الباحث النموذج التالي:

$$ct = \beta_0 + \beta_1 y_t + \beta_2 TR1_t + \beta_3 RS_t + \beta_4 REM_t + \beta_5 W_t + \omega t$$

حيث:

ct : اللوغاريتم الطبيعي للعملة المتداولة خارج البنوك بالنسبة الى الناتج المحلي.

y : لوغاريتم الناتج المحلي الحقيقي.

$TR1$: لوغاريتم الإيرادات الكلية الى الناتج المحلي الحقيقي.

RS : لوغاريتم الفائدة الحقيقية على الودائع (بالدولار).

REM : لوغاريتم التحويلات النقدية الى الناتج المحلي.

W : العمالة الاجنبية.

ω : حد الخطأ العشوائي

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود عناصر الاقتصاد الخفي في القطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة مع تباين تلك العناصر فيما بينها من حيث الحجم والاثر ولكنها تشترك جميعا في علاقتها السلبية بكل من النمو الاقتصادي في المملكة والاستراتيجية السياسية الأمنية بالإضافة الى اختلاف طبيعة الاقتصاد الخفي في المملكة عن غيره من الدول بأنه ليس ناتج عن التهرب الضريبي

وحده او قصور السياسات الاقتصادية لوحدها وانما يرجع الى ضعف تطبيق الأنظمة في سوق العمل وفي سوق السلع والخدمات.

اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالاقتصاد الخفي وتكثيف البحوث التي تتناول أسبابه واثاره وتقدير حجمه وتوحيد الأنظمة التي تتناوله في نظام واحد متكامل وانشاء هيئة مستقلة تعنى بمكافحته ومعالجته وادماج الجانب المشروع منه في الاقتصاد الرسمي وتطوير الأنظمة والقوانين لتكون رادعة.

6- دراسة (عبد الرضا وفالح، 2012) بعنوان: "الاقتصاد غير الرسمي في العراق"

هدفت الدراسة الى التعرف على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في العراق والأسباب التي أدت الى نموه والاثار المترتبة على انشطته، حيث قامت الدراسة بتقدير نسبة المشاركة في الأنشطة غير الرسمية وحجمها في العراق من خلال المسوحات الميدانية حيث تم تصميم استبانة تم توزيعها على 800 فرد في عشر محافظات عراقية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في اجراء الدراسة.

توصلت الدراسة الى ان حجم العمل غير الرسمي بلغ 29.43% من الناتج المحلي الإجمالي العراقي و ان 60.8% من قوة العمل بين 15-65 عاما تعمل ضمن الأنشطة غير الرسمية وان مشاركة الرجال في العمل غير الرسمي بلغ 79% والنساء 21% وان الفئة العمرية 24-45 سنة هم الأكثر ممارسة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بنسبة 47% من المستطلعة آرائهم تليهم الفئة العمرية الأكثر شبابا بين 14-25 سنة وان العاملين في الأنشطة غير الرسمية كان من ذوي المستويات التعليمية المنخفضة (دون الشهادة الإعدادية) كما بينت ان الاقتصاد غير الرسمي له دور في خفض فعالية السياسات الاقتصادية وانتشار أنشطة الجريمة والمخدرات.

7- دراسة (نجوم، 2013) بعنوان: "اقتصاد الظل في سورية: حجمه، أسبابه، وأثاره"

هدفت الدراسة الى فهم ابعاد ظاهرة اقتصاد الظل ومعرفة أسبابه الاجتماعية والاقتصادية وتحديد اثارها في تركيبة الاقتصاد السوري وتقدير حجمه من خلال استخدام طريقتين من الطرق المباشرة في تقدير

حجم اقتصاد الظل وهما طريقة سوق العمل لتحديد حجم العمالة في الاقتصاد غير المنظم وطريقة الفروق حيث عمدت الدراسة الى تقدير الفروق بين دخل الاسرة وانفاقها وفق مسوحات ميزانية الاسرة التي يجريها المكتب المركزي للإحصاء السوري واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

اظهرت نتائج الدراسة ان حجم العمالة غير الرسمية يتراوح بين 30%-34% وفقا لطريقة سوق العمل خلال الفترة خلال الفترة 2006-2010 وان حجم الدخل غير المنظم في ميزانية الاسرة كان 34%-35% من اجمالي الانفاق الشهري للأسر خلال الفترة 2004-2010 وبينت الدراسة ان اقتصاد الظل يشجع ممارسات الفساد ويضر بالمستوى التعليمي نتيجة المساهمة في رفع مستويات التسرب من التعليم ويعمل على تشويه قاعدة بيانات سوق العمل كما بينت الدراسة ان للاقتصاد الخفي فوائد إيجابية تمثلت في توليد الدخل وتشغيل فوائض اليد العاملة

قدمت الدراسة العديد من التوصيات منها إعادة النظر في السياسات الاستثمارية بحيث تأخذ بعين الاعتبار التنمية المكانية المتوازنة بين المدن والارياف وضرورة العمل على تحديث القوانين والأنظمة والإجراءات الخاصة ببيئة الاعمال وتبسيطها وتحديث المؤسسات والهيئات العاملة في مجال الإدارة الحكومية.

4.5.2 دراسات اجنبية

1- دراسة (Dobre, 2009) بعنوان:

"ESTIMATING THE SIZE OF THE SHADOW ECONOMY IN JAPAN: A STRUCTURAL MODEL WITH LATENT VARIABLES"

هدفت الى قياس حجم الاقتصاد الخفي في اليابان خلال الفترة 1980-2008 وتحليل أسباب نموه بالاعتماد على طريقة الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة.

استخدمت الدراسة الوعاء الضريبي والعمالة الحكومية في القطاعات المدنية ومعدل البطالة واشتراكات الضمان الاجتماعي كأسباب لنمو واتساع ظاهرة الاقتصاد الخفي كما استخدمت مؤشر الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي ومعدل المشاركة في القوى العاملة وعرض النقود الواسع M2 كمؤشرات تدل على وجود الاقتصاد الخفي.

اعتمد الباحث على متوسط حجم الاقتصاد الخفي 10.4% في سنة الأساس التي افترضها الباحث وهي عام 1990 و المحسوب من قبل (Johnson et.al(1998) ، Lacko(1999) و Schneider and Enste(2000) والبالغ 8.5%، 13.2%، 9.5% على التوالي وفق المعادلة التالية:

• المعادلة الهيكلية:

$$\frac{\Delta \tilde{\eta}_t}{GDP_{1990}} = \Delta X_{1t} + \Delta X_{2t} + \dots + \Delta X_{nt}$$

• معادلة القياس:

$$\frac{\tilde{\eta}_t}{GDP_{1990}} \frac{\eta^{*1990} GDP_{1990}}{\tilde{\eta}_{1990} GDP_t} = \frac{\hat{\eta}_t}{GDP_t}$$

حيث:

$$\begin{aligned} & \frac{\tilde{\eta}_t}{GDP_{1990}} : \text{مؤشر الاقتصاد الخفي المحسوب في المعادلة الهيكلية.} \\ & \frac{\eta^{*1990}}{GDP_{1990}} : \text{التقدير الخارجي للاقتصاد الخفي في سنة الأساس.} \\ & \frac{\tilde{\eta}_{1990}}{GDP_{1990}} : \text{مؤشر الاقتصاد الخفي في سنة الأساس.} \\ & \frac{GDP_{1990}}{GDP_t} : \text{نسبة الناتج المحلي في سنة الأساس الى الناتج المحلي الحالي.} \\ & \frac{\hat{\eta}_t}{GDP_t} : \text{حجم الاقتصاد الخفي المقدر كنسبة من الناتج المحلي.} \end{aligned}$$

أظهرت الدراسة ان حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة المدروسة تراوح بين 8%-11% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي وان حجم هذا الاقتصاد يتأثر بشكل كبير بحجم الوعاء الضريبي (الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة واشتراكات الضمان الاجتماعي) كما أظهرت الدراسة ان كل من مؤشر عرض النقود ومعدل المشاركة في قوة العمل لم يكونا على علاقة بحجم الاقتصاد الخفي وان كل من الاعمال الحرة ومعدل البطالة لم تكن من أسباب العمل في الاقتصاد الخفي.

2- دراسة (Barbosa et al., 2013) بعنوان:

" The Shadow Economy in Portugal: An Analysis Using the MIMIC Model"

هدفت الدراسة الى التعرف على الأسباب الرئيسية التي تقف خلف نمو حجم الاقتصاد الخفي والعمل على تقدير حجمه في البرتغال خلال الفترة الممتدة بين 1977-2011 باستخدام طريقة الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة واستخدمت الدراسة كل من عدد الموظفين الحكوميين الى قوة العمل، نسبة الوعاء الضريبي الى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة المساعدات الى الناتج المحلي الاجمالي، المنافع الاجتماعية المقدمة من الحكومة الى الناتج المحلي الإجمالي، العاملين لحسابهم الخاص ومعدل البطالة كمتغيرات سببية لتوسع وانتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي. كما استخدمت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل المشاركة الفعلية في قوة العمل كمؤشرات على وجود الاقتصاد الخفي.

اعتمد الباحثون عام 1995 كسنة أساس لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في دراسته والمقدر بحوالي 22% من الناتج المحلي بناء على دراسة (Schneider (2005 وفق المعادلة التالية:

• المعادلة الهيكلية:

$$\frac{\Delta \tilde{\eta}_t}{PIB1995} = \Delta X_{1t} + \Delta X_{2t} + \dots + \Delta X_{nt}$$

• معادلة القياس:

$$\frac{\tilde{\eta}_t}{GDP_{1995}} \frac{\eta^*_{1995}}{GDP_{1995}} \frac{GDP_{1995}}{\tilde{\eta}_{1995}} \frac{GDP_{1995}}{GDP_t} = \frac{\hat{\eta}_t}{GDP_t}$$

حيث:

$$\begin{aligned} & \frac{\tilde{\eta}_t}{GDP_{1995}} : \text{مؤشر الاقتصاد الخفي المحسوب في المعادلة الهيكلية.} \\ & \frac{\eta^*_{1995}}{GDP_{1995}} : \text{التقدير الخارجي للاقتصاد الخفي في سنة الأساس.} \\ & \frac{\tilde{\eta}_{1995}}{GDP_{1995}} : \text{مؤشر الاقتصاد الخفي في سنة الأساس.} \end{aligned}$$

$$\frac{GDP_{1995}}{GDP_t} : \text{نسبة الناتج المحلي في سنة الأساس الى الناتج المحلي الحالي.}$$

$$\frac{\hat{\eta}_t}{GDP_t} : \text{حجم الاقتصاد الخفي المقدر كنسبة من الناتج المحلي.}$$

خلصت الدراسة بالعديد من النتائج، أهمها كان الدور الكبير لمعدل البطالة في تطور حجم الاقتصاد الخفي واتساعه في البرتغال كما بينت الدراسة ان حجم الاقتصاد الخفي انخفض من 52% من حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 1997 الى 13.4% عام 2000، الا انه ارتفع تدريجيا حتى وصل الى 24.2% عام 2011

3- دراسة (Vo & Ly, 2014) بعنوان:

"Measuring the Shadow Economy in the ASEAN Nations: The MIMIC Approach"

هدفت الدراسة قياس حجم الاقتصاد الخفي واتجاهاته في دول جنوب شرق اسيا باستثناء دولتي سنغافورة وبروناي خلال الفترة الممتدة بين 1995-2014 باستخدام طريقة الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة وقد استخدمت الدراسة المتغيرات معدل الضرائب، الانفاق الحكومي، الحرية المالية، حرية سوق العمل، حرية الاعمال ومعدل البطالة كمسببات للاقتصاد الخفي. حيث تشير الحرية المالية الى مدى اثر اللوائح والتنظيمات الحكومية على الافراد والشركات في الاقتصاد اما حرية سوق العمل الى قدرة الفرد على العمل في أي مكان بدون قيود في حين استخدم حرية سوق العمل كنائب عن قدرة الافراد على انشاء وتشغيل مشاريع جديدة بدون تعقيدات.

كما استخدمت الدراسة كل من عرض النقود الضيق وعوائد الضريبة ومعدل المشاركة في قوى العمل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات على وجود الاقتصاد الخفي. واعتمد الباحثان عام 1999 كسنة أساس بناء على دراسة Schneider(2010) وفق المعادلة التالية:

$$\hat{\eta}_t = \frac{\tilde{\eta}_t}{\eta_{1999}} \eta^*_{1999}$$

حيث:

$\hat{\eta}t$: حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي.

$\tilde{\eta}t$: مؤشر الاقتصاد الخفي في السنة t.

$\widehat{\eta}1999$: مؤشر الاقتصاد الخفي في سنة الأساس 1999.

η^*1999 : التقدير الخارجي لحجم الاقتصاد الخفي في سنة الأساس.

اشارت نتيجة الدراسة الى ارتفاع متواصل في حجم الاقتصاد الخفي في دول جنوب شرق اسيا وكان بشكل لافت في فيتنام حيث تراوح بين 25%-30% من حجم اجمالي الناتج المحلي الإجمالي كما بينت الدراسة ان كل من حرية سوق العمل وحرية الاعمال تلعب دور مهم في حجم الاقتصاد حيث كانت العلاقة عكسية بين كل من حرية سوق العمل وحرية الاعمال مع حجم الاقتصاد الخفي واوصت الدراسة بضرورة منح المزيد من الحرية والتخلي عن القيود المفروضة على سوق العمالة والاعمال.

4- دراسة (Nchor & Adamec , 2015) بعنوان:

"Unofficial Economy Estimation By The MIMIC Model: The Case Of Kenya, Namibia, Ghana and Nigeria"

هدفت الدراسة الى فحص حجم الاقتصاد الخفي واتجاهاته في عدة دول افريقية مختارة (كينيا ، نامبيا ، غانا ، نيجيريا) باستخدام طريقة الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة خلال الفترة الممتدة بين 1990-2012.

استخدمت الدراسة كل من حجم الاستهلاك الحكومي، معدل الضرائب المباشرة، والقيود على الاعمال، المعدل الكلي للضرائب، معدل البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وجودة المؤسسات العامة كمسببات لوجود الاقتصاد الخفي في البلدان المختارة بينما استخدمت الدراسة كل من معدل المشاركة في قوة العمل ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنقود المتداولة خارج النظام المصرفي كمؤشرات على وجود الاقتصاد الخفي. واعتمدت الدراسة عام 1990 كسنة أساس بناء على دراسة Schneider et al.(2010) وفق المعادلة التالية:

$$\hat{\eta}_t = 100 \frac{\tilde{\eta}_t}{\tilde{\eta}_{1990}} \eta^{*1990}$$

حيث:

$\hat{\eta}_t$: حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي.

$\tilde{\eta}_t$: مؤشر الاقتصاد الخفي في السنة t.

$\tilde{\eta}_{1990}$: مؤشر الاقتصاد الخفي في سنة الأساس 1990.

η^{*1990} : التقدير الخارجي لحجم الاقتصاد الخفي في سنة الأساس.

أظهرت الدراسة ان حجم الاقتصاد الخفي في كل من كينيا ، نامبيا ، غانا ، نيجيريا بلغ 33.7% ، 29.1% ، 36% و 47% على التوالي من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي وان مسببات الاقتصاد الخفي تختلف بين الدول قيد الدراسة الا ان معدل البطالة يعد سبب مشترك بين هذه الدول في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي وتوسعه و من توصيات الدراسة ضرورة تخفيض حجم الحكومة في كل من كينيا ونيجيريا ورفع حجم الحكومة في كل من نامبيا وغانا.

5- دراسة (Hassan and Schneider, 2016) بعنوان:

"Size and Development of the Shadow Economies of 157 Worldwide Countries: Updated and New Measures from 1999 to 2013"

هدفت الدراسة الى معرفة حجم الاقتصاد الخفي في 157 دولة خلال الفترة الممتدة بين 1999-2013 باستخدام طريقة الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة.

استخدمت الدراسة الوعاء الضريبي والقيود الحكومية ومعدل البطالة والعاملين لحسابهم الخاص والحرية الاقتصادية وحرية ممارسة الاعمال كأسباب للاقتصاد الخفي، كما استخدمت النمو في الناتج المحلي ومعدل المشاركة في قوة العمل والعمل المتداولة خارج النظام المصرفي كمؤشرات على ظهور الاقتصاد الخفي بناء على المعادلة التالية:

• المعادلة الهيكلية:

$$\eta = \gamma x + \zeta$$

حيث:

η : المتغير الكامن.

γ : معاملات القياس.

x : المتغيرات السببية.

ζ : الخطأ.

• معادلة القياس:

$$y = \lambda \eta + \varepsilon$$

حيث:

y : متجه مؤشر المتغيرات.

λ : معامل المتغير الكامن

η : المتغير الكامن.

ε : خطأ القياس.

اظهرت الدراسة التفاوت الكبير في حجم الاقتصاد الخفي بين الدول التي اجريت عليها الدراسة، ففي الوقت الذي بلغ متوسط الاقتصاد الخفي في سويسرا خلال فترة الدراسة 9.09% من الناتج المحلي وصل الى 72.30% في بوليفيا. وبينت الدراسة ان ارتفاع الضرائب والقيود الحكومية ومعدل البطالة والعاملين لحسابهم تساهم بشكل كبير في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي.

6- دراسة (Ene & Ștefănescu, 2011) بعنوان:

"Size and Implication of Underground Economy in Romania-a MIMIC Approach"

هدفت الدراسة الى قياس حجم الاقتصاد الخفي في رومانيا خلال الفترة 1992-2010 باستخدام أسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة. استخدمت الدراسة الوعي الضريبي والفساد والضرائب

المباشرة والضرائب غير المباشرة ونصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل البطالة وصافي الاستثمار والقيود على ممارسة الاعمال والحرية الاقتصادية كأسباب لنمو الاقتصاد الخفي واستخدمت معدل الأنشطة والنمو في الناتج المحلي وعرض النقود 1 الى عرض النقود 2 كمؤشرات على وجود الاقتصاد الخفي. وقد اعتمدت الدراسة عام 1990 كسنة أساس حيث بلغ حجم الاقتصاد الخفي 18% من الناتج المحلي بناء على دراسة (Schneider (2010 وقد استخدم الباحثان المعادلة التالية في تقدير حجم الاقتصاد الخفي:

• المعادلة الهيكلية:

$$\eta = \gamma x + \zeta$$

حيث:

η : المتغير الكامن.

γ : معاملات القياس.

x : المتغيرات السببية.

ζ : الخطأ.

• معادلة القياس:

$$y = \lambda \eta + \varepsilon$$

حيث:

y : متجه مؤشر المتغيرات.

λ : معامل المتغير الكامن

η : المتغير الكامن.

ε : خطأ القياس.

أظهرت الدراسة ان متوسط حجم الاقتصاد الخفي في رومانيا بلغ 34.8% من الناتج المحلي وخلصت الدراسة بضرورة اجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في ظل النتائج التي توصلت اليها الدراسة حيث ان الاقتصاد الخفي يعكس يعتبر بمثابة مرآة للاقتصاد الحقيقي.

5.5.2 التعقيب على الدراسات السابقة

عرضت الدراسة دراسات محلية سابقة متعلقة بالاقتصاد الخفي بشكل مباشر وغير مباشر، فعلى صعيد الدراسات غير المباشرة عرضت الدراسة دراسات لم تشر الى الاقتصاد الخفي بشكل واضح واقتصرت على بعض الأنشطة المتعلقة به كالتهرب الضريبي وتجارة الانفاق التي تتم بين قطاع غزة ومصر مثل دراسة (قاسم، 2003)، (منصور، 2004) و(الأغا وأبومدلة، 2011). اما الدراسات السابقة المباشرة فقد تناولت ظاهرة الاقتصاد الخفي بشكل واضح وصريح من حيث التعريف والأنشطة المتعلقة به وصولا الى تقدير حجمه ويظهر ذلك جليا في دراسة (الانصاري، 1991)، (الأستاذ، 2013)، (Alfar, 2014).

عند مقارنة الدراسات التي تناولت تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين الاختلاف يبدو واضحا في نتائج التقدير بين دراستي (Alfar, 2014) و (الأستاذ، 2013) وذلك في الفترة المشتركة بين الدراستين خلال الأعوام 2000-2010. ففي الوقت الذي بلغ فيه متوسط حجم الاقتصاد الخفي 44.33% في دراسة (Alfar, 2014) بلغ في دراسة (الأستاذ، 2013) 16.65% وهي نسبة قريبة من كندا في دراسة الأستاذ حيث بلغ حجم الاقتصاد الخفي فيها خلال فترة المقارنة 16.1% بناء على دراسة (Hassan and Schneider, 2016) وبالتالي فإن تقديرات (الأستاذ، 2013) غير معقولة في ظل دولة تشهد احتلال وتعاني من عدم السيطرة الأمنية والإدارية على الكثير من المدن.

اما على صعيد الدراسات العربية السابقة فقد استخدمت غالبا نموذج Tanzi لتقدير حجم الاقتصاد الخفي بعد اجراء التعديلات المناسبة ليتوافق مع طبيعة الاقتصاد في الدولة كما في دراسة (بودلال، 2008) ودراسة (محمد، 2010) ودراسة (المطيري، 2012) التي قامت بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية باستخدام اغلب طرق التقدير، اما الدراسات التي قامت باستخدام نموذج الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة كانت دراسة (حسن، 2005) التي أظهرت عدم معنوية الضرائب في تقدير حجم الاقتصاد الخفي ودراسة (Alkhdour, 2011) التي قامت بتقدير حجم الاقتصاد الخفي باستخدام اسلوب الطلب على العملة وأسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة.

اما دراستي (عبد الرضا وفالح، 2012) و (نجوم، 2013) قامتا بتقدير حجم الاقتصاد الخفي بالاعتماد على المسوحات الاستقصائية.

استخدمت الدراسات الأجنبية طريقة الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتنوعت المتغيرات المستخدمة في الدراسات الأجنبية بما يتناسب مع اقتصادات الدول التي أجريت فيها الدراسة وقد ظهر الاختلاف واضحا بين أسباب نمو الاقتصاد الخفي في الدول الأجنبية ففي الوقت الذي كان فيه الوءاء الضريبي الذي يتحمله الفرد في اليابان مؤثرا على حجم الاقتصاد الخفي بناء على دراسة (Dobre, 2009) كان حرية سوق العمل وحرية ممارسة الاعمال الأثر الأكبر في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في دول اسيا بناء على دراسة (Vo & Ly , 2014).

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات المحلية الأخرى هو قدرتها على اظهار العوامل الرئيسية المسببة للاقتصاد الخفي في فلسطين من خلال قيامها بتقدير حجم الاقتصاد الخفي بطريقة الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة والتي تعد من ادق الطرق المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي بالإضافة على قدرتها على اظهار العوامل المتسببة في انتشار الأنشطة الخفية.

الفصل الثالث

الإطار المنهجي للدراسة

1.3 تمهيد

تتناول الدراسة في هذا الفصل التطبيق العملي لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين وذلك بالاعتماد على الأدبيات والدراسات التي تم عرضها في الفصول السابقة، وبعد الاطلاع الواسع على مناهج تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتعرف على إيجابيات وسلبيات كل منهج وفي ضوء ما يتوفر من معلومات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية قررت الدراسة استخدام نموذج الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

في ضوء ما تم عرضه في الفصل الثاني والمتعلق بتقدير حجم الاقتصاد الخفي بطريقة الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة نجد الحاجة الى سنة أساس مقدرة سابقا لحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين تكون بمثابة نقطة انطلاق لتقدير حجم الاقتصاد الخفي، حيث يعني ذلك توفر دراسات سابقة قامت بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين وبالرغم من توفر دراستي (Alfar, 2014) و (الأستاذ، 2013) إلا ان المعضلة الحقيقية تكمن في الفرق الشاسع بين حجم الاقتصاد الخفي المقدر في الدراستين لفلسطين ولذلك تم الاعتماد على دراسة (Alfar, 2014) في تقدير حجم الاقتصاد

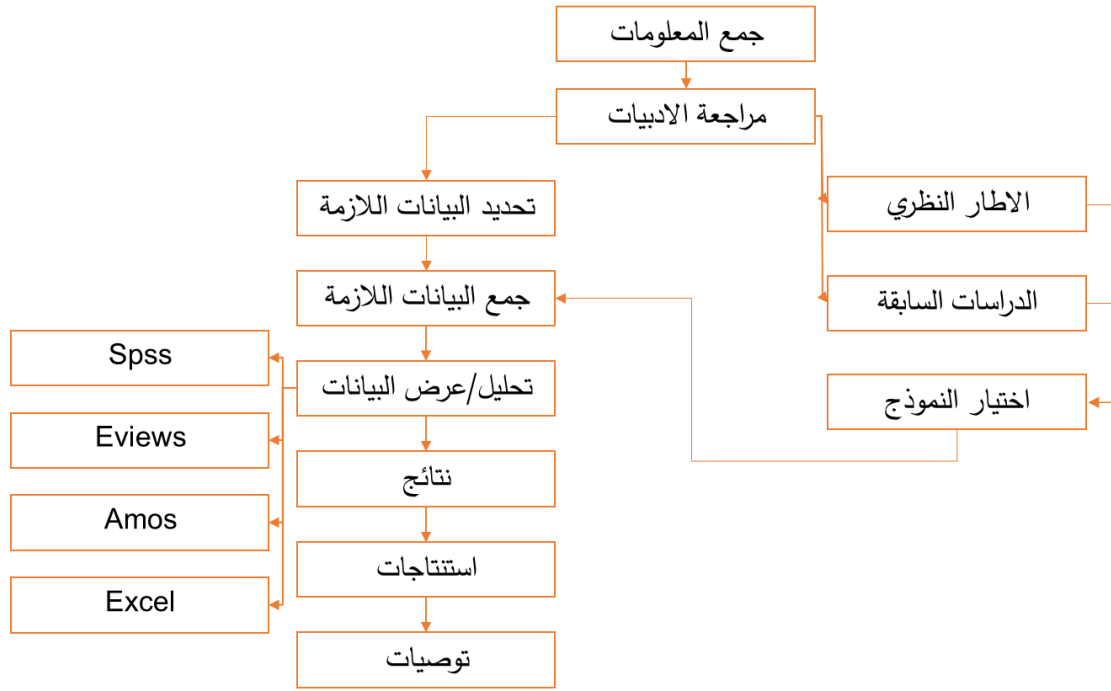
الخفي حيث ان نتيجة (الأستاذ، 2013) لا تبدو منطقية عند مقارنتها بدول الجوار بالإضافة الى ان فلسطين دولة تعاني من حصار اقتصادي وسياسي يضيق الخناق على الحياة الاقتصادية في فيها الامر الذي يدفع الافراد والمنشآت الى اللجوء الأنشطة غير رسمية غالباً.

2.3 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والاسلوب القياسي في اجراء الدراسة لملائمتهم في تحقيق اهداف الدراسة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي في وصف ظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال استعراض الادبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة من اجل التعرف على الناتج المحلي وطرق تقديره والعيوب التي ارتبطت به بالإضافة الى التعرف على المفاهيم المختلفة للاقتصاد الخفي والاسباب المؤدية لحدوثه والاثار الناجمة عنه، كذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي في استعراض أساليب قياس حجم الاقتصاد الخفي. كما استخدم الباحث الاسلوب القياسي في بناء نموذج لقياس حجم الاقتصاد الخفي والتعرف على أسباب ارتفاع حجمه.

3.3 الطريقة والإجراءات

اعتمد الباحث في اجراء الدراسة على الادبيات السابقة في طرح الإطار النظري وعرض الدراسات السابقة كما اعتمد الباحث على الدراسات السابقة وثيقة الصلة بالدراسة في حصر المتغيرات المستخدمة في الدراسة ثم قام الباحث بجمع البيانات اللازمة للنماذج القياسية التي تم اختيارها من خلال الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الشكل رقم (1.3) يوضح إجراءات الدراسة التي قام بها الباحث.



شكل (1.3): طريقة اجراء الدراسة

4.3 حدود الدراسة:

- حدود مكانية: دولة فلسطين
- حدود زمانية: 2000-2016

5.3 نموذج الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة.

أولاً: متغيرات النموذج

- الأسباب

- معدل البطالة (UN.R)

ترتبط البطالة غالباً في غياب فرص العمل المتاحة وبالتالي يؤدي ارتفاع البطالة في ظل تدني فرص العمل الرسمية الى التحول الى الأنشطة غير الرسمية التي تفتقد الى معايير العمل الرسمية

مما يولد نقود غير شرعية تسهم في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي. ويظهر الجدول رقم (1.3) معدل البطالة في فلسطين خلال فترة الدراسة (2000-2016).

جدول رقم (1.3): معدل البطالة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	14.3	25.3	31.2	25.5	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل البطالة	24.5	23.7	20.9	23	23.4	26.9	25.9	26.9	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

- نسبة الضرائب الى الناتج المحلي (TX/GDP)

تعتبر الضرائب من الأسباب الرئيسية التي تدفع الافراد والمنشآت الى القيام بعمليات التحايل على السلطات الضريبية او اللجوء الى الأنشطة الخفية لتجنب دفع الضرائب، كما يلعب ارتفاع حجم الضرائب دور فعال في التحول الى الاقتصاد الخفي ويظهر الجدول رقم (2.3) نسبة الضرائب من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (2.3): نسبة الضرائب من الناتج المحلي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة الضرائب	0.19	0.05	0.06	0.16	0.21	0.23	0.12	0.28	0.21
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
نسبة الضرائب	0.19	0.19	0.19	0.18	0.18	0.21	0.21	0.22	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

- النمو في نصيب الفرد الاسمي من الناتج المحلي (N.PC)

عادة ما يدفع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الافراد الى الاتجاه للأعمال غير الرسمية في محاولة للحصول على دخول إضافية لتأمين متطلبات المعيشة. هذه الدخول عادة ما يتم انفاقها في

القطاع الرسمي. ويظهر الجدول رقم (3.3) نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي.

جدول رقم (3.3): نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة النمو	-0.02	-0.1	-0.14	0.08	0.06	0.08	-0.01	0.09	0.18
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
نسبة النمو	0.06	0.19	0.14	0.05	0.07	-0.01	-0.03	0.03	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

- العاملين في القطاع العام (GV.E)

يمثل هذا المتغير نسبة العاملين في القطاع الحكومي الى حجم القوى المشاركة في العمل كقائمه يعكس درجة الحرية الاقتصادية من خلال حجم الوظائف الحكومية فالاقتصاد الخفي يمثل رد فعل المواطنين ضد القيود المفروضة على الحرية الاقتصادية. (Barbosa et al., 2013) ويبين الجدول رقم (4.3) نسبة العاملين في القطاع العام

جدول رقم (4.3): نسبة العاملين في القطاع العام

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة العاملين	19.3	22.9	23.3	20.5	22.1	22.5	23.2	22.7	24.2
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
نسبة العاملين	24.8	24	22.5	22.7	23	22.9	22	21.6	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

• المؤشرات

- النمو في الناتج المحلي الحقيقي (G.RGDP)

لا يوجد اجماع بين الباحثين على وجود واتجاه العلاقة بين النمو في الناتج المحلي والاقتصاد الخفي، حيث تختلف طبيعة هذه العلاقة من دولة الى أخرى، الا ان العديد من الباحثين أشار الى وجود علاقة

طردية بين نمو الناتج المحلي والاقتصاد الخفي، حيث ان ارتفاع نسبة النمو في الناتج المحلي يؤدي الى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في الاقتصادين الرسمي والخفي معا. وعادة ما يتم وضع النمو في الناتج المحلي في النموذج كمتغير قياس معاملته اما (+1) او (-1). (Alkhdour, 2011). جدول رقم (5.3) نسبة النمو في الناتج المحلي الحقيقي.

جدول رقم (5.3): نسبة النمو في الناتج المحلي الحقيقي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة النمو	-0.09	-0.09	-0.12	0.14	0.1	0.11	-0.04	0.07	0.06
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
نسبة النمو	0.09	0.08	0.12	0.06	0.02	0	0.03	0.04	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

- نصيب الفرد من الناتج الحقيقي (R.PC)

يعتبر ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مؤشر على وجود الاقتصاد الخفي في ظل تدني فرص العمل وانخفاض الأجور الرسمية ويبين جدول رقم (6.3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي.

جدول رقم (6.3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نصيب الفرد	1527	1345	1144	1267	1358	1459	1360	1406	1449
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
نصيب الفرد	1530	1606	1753	1808	1793	1737	1744	1766	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ثانياً: الشكل الرياضي العام لأسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة المستخدم في الدراسة.

يتكون نموذج الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة من معادلتين وهما:

• المعادلة الهيكلية

$$\eta = \gamma_1 UN.R + \gamma_2 TX/GDP + \gamma_3 N.PC + \gamma_4 GV.E$$

حيث:

η : مؤشر الاقتصاد الخفي - متغير تابع -

$UN.R$: معدل البطالة

TX/GDP : نسبة الضرائب الى الناتج المحلي

$N.PC$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي

$GV.E$: العاملين في القطاع العام

• معادلة القياس

$$G.RGDP = \delta_1 + \lambda_1 \eta + \varepsilon_1$$

$$R.PC = \delta_2 + \lambda_2 \eta + \varepsilon_2$$

حيث:

$G.RGDP$: النمو في الناتج المحلي الحقيقي

$R.PC$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي

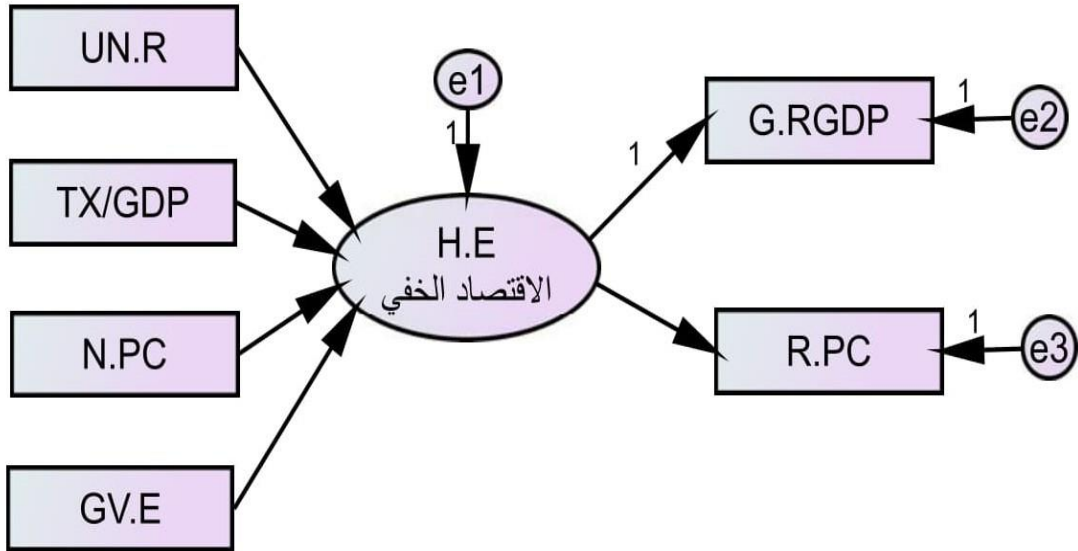
δ, λ : معاملات الانحدار لمتغير الاقتصاد الخفي

η : الاقتصاد الخفي - متغير مستقل -

ε_2 : خطأ القياس

ثالثا: المعالجة الإحصائية

تم استخدام كل من برنامج Spss v24 و Amos v24 و Eviews v10 و Excel 2016 في الدراسة حيث تم ادخال البيانات اللازمة الى برنامج Eviews لاختبار سكون متغيرات الدراسة وبعد اخذ الفروق اللازمة تم تحويل البيانات الى برنامج Spss ثم تحويلها الى برنامج Amos حيث تم انشاء نموذج الدراسة الموضح في شكل (2.3) وقد تم تحليل النموذج باستخدام طريقة الإمكان الأعظم (maximum likelihood) التي يوفرها برنامج Amos وبعد التحقق من جودة مؤشرات النموذج تم القيام بتقدير حجم الاقتصاد الخفي وعرض الرسومات والجداول باستخدام برنامج Excel.



شكل (2.3): نموذج الدراسة

ونعرض فيما يلي الخطوات المتبعة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي بالترتيب.

1. اختبار جذر الوحدة

تكمن أهمية اختبار جذر الوحدة في تحديد درجة سكون السلاسل الزمنية لنتمكن من اخذ الفروق المناسبة وذلك للتغلب على الصعوبات الخطيرة المترتبة على استخدام بيانات سلاسل زمنية غير

ساكنه خصوصا اذا كانت الخصائص الإحصائية التي ولدت السلسلة الزمنية المرصودة غير ساكنة وما يتبعها من صعوبة تفسير المؤشرات الرئيسية واستحالة تقدير هذه المؤشرات بدقة بالإضافة الى صعوبة نمذجة البيانات بواسطة نموذج احصائي يعكس الخصائص الحقيقية للعملية. وبشكل عام تكمن أهمية استقرار السلاسل الزمنية بشكل عام في تخفيض عدد المعالم وسهولة تفسيرها وامكانية تقديرها وسهولة وجودة نمذجة البيانات. (شعراوي، 2005) ويعرض الجدول رقم (2.3) نتائج اختبار فيليبس- بيرون لاختبار سكون السلاسل الزمنية للعينات الصغيرة.

جدول رقم (7.3) نتائج اختبار معنوية سكون متغيرات الدراسة

الفرق الأول			المستوى			
ثابت	ثابت	ثابت	ثابت	ثابت	ثابت	
بدون	ومتجه	ثابت	بدون	ومتجه	ثابت	
0.0000	0.0028	0.0003	0.7697	0.0126	0.0025	UN.R
0.0000	0.0001	0.0000	0.5396	0.0537	0.0775	TX/GDP
0.0000	0.0001	0.0004	0.0423	0.3921	0.1694	N.PC
0.0000	0.0001	0.0003	0.8047	0.0962	0.0100	GV.E
0.0001	0.0001	0.0012	0.0227	0.3132	0.0694	G.RGDP
0.0043	0.1766	0.0330	0.8112	0.0493	0.8438	R.PC

مخرجات برنامج Eviews

بعد اجراء اختبار درجة استقرار متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5% باستخدام برنامج Eviews تبين عدم استقرار متغيرات الدراسة في المستوى وبذلك تم اخذ الفرق الأول حيث تم تحويل كافة متغيرات الدراسة الى الفرق الأول بعد استقرارها فيه باستثناء متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي (R.PC) الذي لم يستقر في الفرق الأول عند ثابت ومتجه حيث تم اخذ الفرق الثاني له.

2. التحقق من مؤشرات جودة النموذج

تم اختبار النموذج باستخدام برنامج AMOS وفق طريقة الإمكان الاعظم حيث هناك العديد من التحليلات التي تظهر لنا في صفحة النتائج ولعل أبرزها وما نحتاجه هو نتائج تحليل بعض مؤشرات

كل من (AFI) و (IFI). لكن قبل قراءة نتائج التحليلات لا بد لنا ان نتأكد فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات (Multivariate Normality Test) ام لا.

1- التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات (Multivariate Normality Test)

يتم الاعتماد على اختبار Mardia's Coefficient في فحص البيانات للتأكد من انها تتبع التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات ولكي تتبع البيانات التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات لا بد ان تكون قيمة الاختبار اقل من 1.96. (البرق واخرون، 2013)

ووفق نتائج برنامج AMOS جاءت نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي وفق اختبار Mardia's Coefficient 0.183 لبيانات الدراسة وهي اقل من 1.96 وبذلك تتبع البيانات التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات.

2- مؤشرات المطابقة المطلقة (AFI)

تعمل مؤشرات المطابقة المطلقة توفير التقييم الأساسي لمدى ملائمة نظرية الباحث لبيانات العينة وهو مقياس مباشر لمدى نجاح النموذج المحدد من قبل الباحث في تحديد البيانات الملائمة للنموذج، ومن المهم ذكره ان مؤشرات جودة المطابقة لا تقوم على مقارنة نموذج بآخر بل يتم تقييم كل نموذج بشكل مستقل عن النماذج الأخرى ومن اهم مؤشرات المطابقة المطلقة والتي نعرض نتائجها هي مؤشر كل من مؤشر حسن المطابقة (GFI) ومؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ الاقتراب (RMSEA). (Hair et al., 2014)

- مؤشر حسن المطابقة (GFI)

يبين هذا المؤشر قدرة النموذج المفترض على تزويدنا بمعلومات عن العلاقات المفترضة في النموذج المقابل له في المجتمع ولكي يدل النموذج المفترض على مطابقة جيدة في المجتمع الأصلي يجب ان تتجاوز قيمته 0.90. (تيغرة، 2012)

- الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ الاقتراب (RMSEA)

يعتبر من اهم تحليلات مؤشرات المطابقة المطلقة ومتابعة التحليلات الأخرى يتوقف على نتيجة هذا المؤشر الذي لا يجب ان تتجاوز قيمته 0.08 فهو يدل على مدى نجاح النموذج المفترض من قبل الباحث مع النموذج الحقيقي. (البرق واخرون، 2013)

ونعرض في الجدول رقم (8.3) نتائج مؤشرات المطابقة المطلقة التي حصلنا عليها من الصفحة الخاصة بالنتائج في برنامج AMOS.

جدول رقم (8.3): نتائج مؤشرات المطابقة المطلقة

مؤشرات المطابقة المطلقة		
نموذج الدراسة	مدى قبول المؤشر	المؤشر
.967	.9<	مؤشر حسن المطابقة
.000	>.08	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ الاقتراب

المصدر: مخرجات برنامج AMOS

3- مؤشرات المطابقة التزايدية (IFI)

تقيم مؤشرات المطابقة التزايدية مدى ملائمة النموذج المقدر بالنسبة الى بعض النماذج الأساسية البديلة. (Hair et al., 2014) أي انها تبين مقدار التحسن النسبي في المطابقة التي يتمتع بها النموذج المفترض مقارنة بنموذج العدم الذي يقوم على افتراض ان تغايرات المتغيرات الملاحظة منعدمة أي تساوي صفر. (تيفزة، 2012) ومن أشهر مؤشرات مؤشر كل من مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) و مؤشر المطابقة المعياري (NFI).

- مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI)

يحاول مؤشر حسن المطابقة المصحح ان يأخذ بالاعتبار درجات مختلفة من تعقيد النموذج وذلك عن طريق تعديل مؤشر حسن المطابقة (GFI) من خلال تعديل نسبة درجات الحرية المستخدمة في النموذج الى اجمالي درجات الحرية المتوفرة وتتراوح قيمته بين الصفر و الواحد والمؤشرات القريبة من واحد تدل على مطابقة جيدة. (Hair et al., 2014)

- مؤشر المطابقة المعياري (NFI)

يعبر هذا المؤشر عن الفرق بين قيمة مربع كاي لنموذج العدم وقيمة مربع كاي للنموذج المفترض مقسوما على قيمة مربع كاي لنموذج العدم وتقع قيمته بين الصفر و الواحد وتشير القيمة واحد الى مطابقة تامة. (Hair et al., 2014) ويعني ذلك انه اذا كانت قيمة مؤشر المطابقة المعياري 0.90 مثلا. فإن النموذج المفترض يتفوق على نموذج العدم بنسبة 0.90. أي انه يقوم بمقارنة النموذج المفترض من قبل الباحث مع نفس النموذج لكن بدون احتوائه على علاقات بين المتغيرات (نموذج العدم). (تيغزة، 2012).

ونعرض في الجدول رقم (9.3) نتائج مؤشرات المطابقة التزايدية التي حصلنا عليها من الصفحة الخاصة بالنتائج في برنامج AMOS.

جدول رقم (9.3): نتائج مؤشرات المطابقة التزايدية

مؤشرات المطابقة التزايدية		
نموذج الدراسة	مدى قبول المؤشر	المؤشر
.77	<.5	مؤشر حسن المطابقة المصحح
.985	<.9	مؤشر المطابقة المعياري

المصدر: مخرجات برنامج AMOS

3. تقدير حجم الاقتصاد الخفي

بعد التحقق من جودة نموذج الدراسة ولكي يتم حساب حجم الاقتصاد الخفي لا بد من الاعتماد على مصدر خارجي قام بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في فترة تشترك بها مع الدراسة الحالية واختيار سنة معينة من الدراسة الخارجية تكون بمثابة سنة أساس لتقدير حجم الاقتصاد في هذه الدراسة ولذلك تم الاعتماد على دراسة (Alfar, 2014) وتم اختيار سنة 2000 كسنة أساس حيث بلغ حجم الاقتصاد الخفي في تلك الفترة 41.77% من الناتج المحلي وفق دراسة (Alfar, 2014). ثم قمنا بتقدير حجم الاقتصاد الخفي وفق أسلوب (Vo & Ly , 2014) من خلال تعويض بيانات الدراسة في معادلة القياس التالية:

$$\hat{\eta}_t = \frac{\tilde{\eta}_t}{\widehat{\eta}_{2000}} \eta^{*2000}$$

حيث:

$\hat{\eta}_t$: حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي.

$\tilde{\eta}_t$: مؤشر الاقتصاد الخفي في السنة t.

$\widehat{\eta}_{2000}$: مؤشر الاقتصاد الخفي في سنة الأساس 2000.

η^{*2000} : التقدير الخارجي لحجم الاقتصاد الخفي في سنة الأساس والبالغ 41.77% وفق دراسة

(Alfar, 2014).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضاً للناتج التي توصلت إليها الدراسة وذلك وفقاً للإطار النظري والنموذج المستخدم بالدراسة ويقدم هذا الفصل النتائج المتعلقة بالنموذج المستخدم في الدراسة حيث يعرض هذا الجزء نتائج النموذج المقترح ومدى تطابقها مع الدراسات السابقة بالإضافة إلى الإجابة على الفرضيات والأسئلة المتعلقة بالدراسة.

2.4 النتائج المتعلقة بأسئلة وفرضيات الدراسة

السؤال الرئيسي: ما هو حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين؟

حتى نتمكن من تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستخدام أسلوب الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة والإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي لابد لنا من الإجابة عن الأسئلة الفرعية وذلك لتقدير معالم النموذج وذلك في ظل إثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة لتحديد أي المتغيرات سيتم إدخالها إلى

المعادلة الهيكلية وإيها سيتم استبعادها وذلك بالاعتماد على الجدول رقم (1.4) الذي يوضح نتائج الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة ومعلماتها المقدرة.

جدول رقم (1.4): نتائج معاملات ومعنوية متغيرات الدراسة

المتغيرات السببية	المعاملات المقدرة
معدل البطالة (UN.R)	-0.178
نسبة الضرائب الى الناتج المحلي (TX/GDP)	0.323**
النمو في نصيب الفرد الاسمي من الناتج المحلي (N.PC)	0.297**
نسبة العاملين في القطاع العام (GV.E)	-0.364**
المؤشرات	
النمو في الناتج المحلي الحقيقي (G.RGDP)	1
نصيب الفرد من الناتج الحقيقي (R.PC)	0.99***
** تشير الى معنوية عند 95% و *** تشير الى معنوية عند 99%	

المصدر: مخرجات برنامج Amos

حيث يوضح الجدول رقم (1.4) نتائج معنوية متغيرات الدراسة التي حصلنا عليها من نموذج الدراسة الذي قمنا بتصميمه لمعرفة الدلالة الإحصائية ومعلمات متغيرات الدراسة بطريقة الإمكان الأعظم باستخدام برنامج Amos لكي نتمكن من تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

السؤال الفرعي الأول: ما هو دور معدل البطالة في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الفلسطيني؟

للإجابة على السؤال الفرعي الأول تم اختبار الفرض القائل بأنه لا توجد علاقة بين معدل البطالة وحجم الاقتصاد الخفي ويشير الجدول (1.4) عدم معنوية معدل البطالة وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين معدل البطالة وحجم الاقتصاد الخفي ونرفض الفرضية البديلة حيث تشير الدلالة الإحصائية المتعلقة بمعدل البطالة الى عدم معنويته عند 95%. وبسبب

قبول الفرضية الصفرية يتبين عدم وجود تأثير لمعدل البطالة على حجم الأنشطة الخفية في فلسطين وفق النموذج المفترض ولذلك تم اقصائه من المعادلة الهيكلية الخاصة بتقدير حجم الاقتصاد الخفي.

السؤال الفرعي الثاني: ما هو دور العبء الضريبي في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الفلسطيني؟

وللإجابة على السؤال الفرعي الثاني تم اختبار الفرض القائل بأنه لا توجد علاقة بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد الخفي، حيث يتضح من الجدول أعلاه (1.4) معنوية متغير العبء الضريبي عند 95% مما يدفعنا الى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد الخفي وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد الخفي حيث جاء متغير العبء الضريبي معنوي عند 95%.

وتشير معلمة العبء الضريبي في الجدول السابق (1.4) الى وجود علاقة طردية بين حجم الاقتصاد الخفي وارتفاع العبء الضريبي حيث انه كلما زاد العبء الضريبي بمقدار وحدة واحدة فإن حجم الاقتصاد الخفي سيرتفع بمقدار 32.3% وهذه النتيجة تتفق ما توصل اليه كل من (الأستاذ، 2013) و (Alfar,2014) بشأن الدور الذي يلعبه العبء الضريبي في ارتفاع نسبة الاقتصاد الخفي حيث انه من الطبيعي ان يؤدي ارتفاع العبء الضريبي الى ارتفاع الأنشطة الخفية بسبب رغبة سواء الافراد او المنشآت بتجنب دفع المزيد من الضرائب.

السؤال الفرعي الثالث: ما هو دور النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الفلسطيني؟

تم اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي وحجم الاقتصاد الخفي للإجابة على سؤال الدراسة الفرعي الثالث وبناءا على جدول رقم (1.4) فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي وحجم الاقتصاد الخفي ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة

بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي وحجم الاقتصاد الخفي حيث اشارت الدلالة الإحصائية الى معنوية متغير النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي عند 95%.

بالنسبة الى معلمة متغير النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي فقد جاءت ذات علاقة طردية مع حجم الاقتصاد وذلك يعني انه كلما ارتفع النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي بمقدار وحدة واحدة ارتفع حجم الاقتصاد الخفي بمقدار 29.7% وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة كل من (الأستاذ، 2013) و (Alfar,2014) بوجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والاقتصاد الخفي ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين نمو نصيب الفرد الاسمي من الناتج المحلي من خلال نقطتين الاولى وهي ان الارتفاع والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي يعني زياد الدخل المتحقق للأفراد وبالتالي توسع المجالات والأنشطة التي يمكن ان يشارك بها وهي غالبا مجالات وانشطة خفية بسبب طبيعة الاقتصاد الفلسطيني وحادثة الجهاز المصرفي نسبيا وعدم قدرة السلطات المختصة من ضبط السوق الفلسطيني واخضاعه للسلطات الاقتصادية والضريبية المختصة والنقطة الثانية تقدم بها (الأستاذ، 2013) وهي ان المواطن الفلسطيني لا يفكر باللجوء الى التعامل بالأوجه النقدية الحديثة كالبطاقات الائتمانية والشيكات مما يعني إصراره على التعامل بشكل نقدي لكي يتنقل بسهولة بين الاقتصاد الخفي والرسمي دون ترك اثر خلفه.

السؤال الفرعي الرابع: ما هو دور نسبة العاملين في القطاع العام في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الفلسطيني؟

وللإجابة على السؤال الفرعي الرابع تم اختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة بين نسبة العاملين في القطاع الحكومي وحجم الاقتصاد الخفي. وقد اشارت الدلالة الإحصائية للفرضية الى معنوية متغير نسبة العاملين في القطاع العام عند 95% وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بين العاملين في القطاع العام وحجم الاقتصاد الخفي.

وقد جاءت معلمة العاملين في القطاع العام سالبة أي انها تشير الى علاقة عكسية، وبالتالي فإنه كلما ارتفعت نسبة العاملين في القطاع العام بمقدار وحدة واحدة انخفض الاقتصاد الخفي بمقدار 34.6%

ويمكن تبرير ذلك بأن القطاع العام في فلسطين يتحمل نصيب الأسد في توظيف المواطنين العاملين في السوق الفلسطيني مما يعني عدم قدرة الافراد العاملين في القطاع الحكومي من القيام بعمليات تحايل على السلطات الضريبية بحكم ان رواتب الموظفين تمر من خلال وزارة المالية الفلسطينية، وبالرغم من ان كبر حجم القطاع الحكومي يعكس غالبا فرض المزيد من القيود الاقتصادية وتقييد حرية السوق مما ينعكس سلبا على ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي الا انه في الحالة الفلسطينية يحد من الفوضى المنتشرة في سوق العمالة الفلسطينية ويقوم بتنظيمه.

أظهرت نتائج النموذج معنوية كافة متغيرات الدراسة باستثناء متغير معدل البطالة وبالتالي فقد تم استبعاد متغير معدل البطالة من المعادلة الهيكلية بحيث يمكننا صياغة المعادلة الهيكلية الخاصة بالنموذج كالتالي:

$$\eta = \gamma_1 * (TX/GDP) + \gamma_2 * (N. PC) - \gamma_3 * (GV.E)$$

حيث:

η : مؤشر الاقتصاد الخفي

$\gamma_{1,2,3}$: معاملات المتغيرات

(TX/GDP) : العبء الضريبي

$(N. PC)$: النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي

$(GV.E)$: العاملين في القطاع العام

بالاعتماد على نتائج تقدير معاملات متغيرات الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (1.4) فإننا نعيد كتابة المعادلة الهيكلية على الصورة التالية:

$$\eta = .323*(TX/GDP) + .297*(N. PC) - .364*(GV.E)$$

حيث:

η : مؤشر الاقتصاد الخفي

(TX/GDP) : العبء الضريبي

$(N. PC)$: النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي

$(GV.E)$: العاملين في القطاع العام

ولإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي المتعلق بحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين قمنا بحساب مؤشر الاقتصاد الخفي في فلسطين خلال فترة الدراسة (2000-2016) وذلك بتعويض البيانات الواردة في الجدول رقم (2.4) في المعادلة الهيكلية السابقة.

جدول (2.4): البيانات المستخدمة في حساب مؤشر الاقتصاد الخفي

السنة	الضرائب من الناتج المحلي	النمو في نصيب الفرد الاسمي	العاملين في القطاع الحكومي
2000	0.19	-0.02	19.3
2001	0.05	-0.1	22.9
2002	0.06	-0.14	23.3
2003	0.16	0.08	20.5
2004	0.21	0.06	22.1
2005	0.23	0.08	22.5
2006	0.12	-0.01	23.2
2007	0.28	0.09	22.7
2008	0.21	0.18	24.2
2009	0.19	0.06	24.8
2010	0.19	0.19	24
2011	0.19	0.14	22.5
2012	0.18	0.05	22.7
2013	0.18	0.07	23
2014	0.21	-0.01	22.9
2015	0.21	-0.03	22
2016	0.22	0.03	21.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وبعد تعويض البيانات الواردة في الجدول السابق (2.4) في المعادلة الهيكلية التي قمنا بتقدير معالمها حصلنا على مؤشر الاقتصاد الخفي في فلسطين كما هو مبين في الجدول (3.4)

الجدول (3.4): مؤشر الاقتصاد الخفي

السنة	مؤشر الاقتصاد الخفي
2000	-6.62
2001	-7.94
2002	-8.08
2003	-7.02
2004	-7.56
2005	-7.69
2006	-7.99
2007	-7.74
2008	-8.25
2009	-8.50
2010	-8.19
2011	-7.68
2012	-7.78
2013	-7.88
2014	-7.86
2015	-7.55
2016	-7.39

المصدر: حسابات الباحث

والخطوة الأخيرة للحصول على نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي والاجابة على سؤال الدراسة الرئيسي قمنا بتعويض مؤشر الاقتصاد الخفي مع سنة الأساس التي اعتمدنا عليها من دراسة (Alfar,2014) في معادلة القياس التي اتبعناها وفق أسلوب (Vo & Ly , 2014) في تقدير حجم الاقتصاد الخفي وهي:

$$\hat{\eta}_t = \frac{\tilde{\eta}_t}{\widehat{\eta}_{2000}} \eta^{*2000}$$

حيث:

$\hat{\eta}_t$: حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي.

$\tilde{\eta}_t$: مؤشر الاقتصاد الخفي في السنة t.

$\widehat{\eta}_{2000}$: مؤشر الاقتصاد الخفي في سنة الأساس 2000.

2000* η : التقدير الخارجي لحجم الاقتصاد الخفي في سنة الأساس والبالغ 41.77% وفق دراسة (Alfar, 2014).

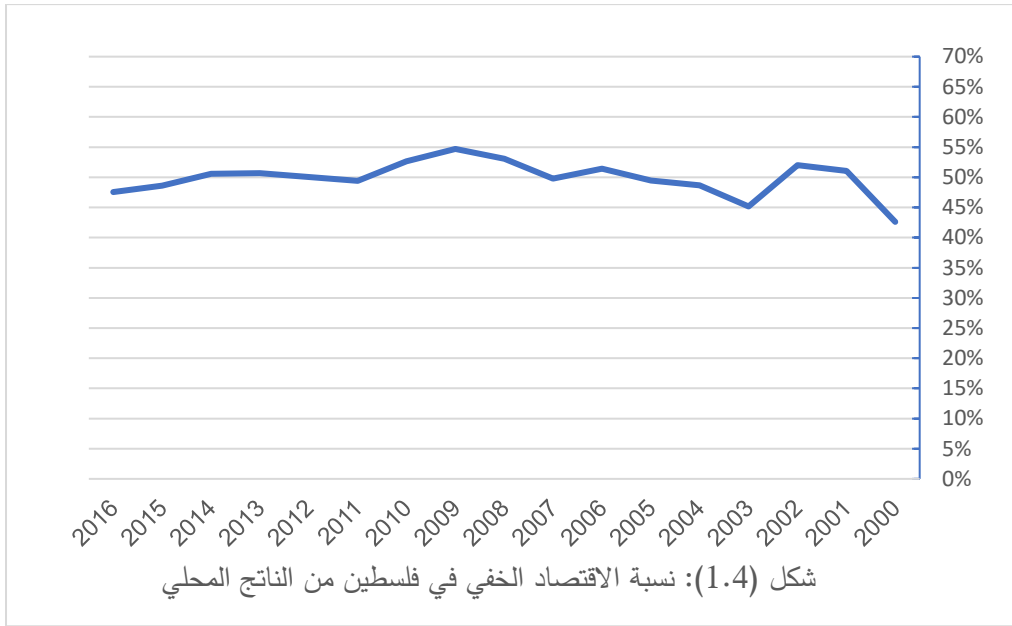
ويظهر الجدول رقم (4.4) نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي وقيمتة النقدية خلال فترة الدراسة 2016-2000.

جدول رقم (4.4): نسبة الاقتصاد الخفي وقيمتة النقدية

السنة	نسبة الاقتصاد الخفي	القيمة النقدية
2000	42.61%	1847.36
2001	51.07%	2008.18
2002	52.00%	1789.53
2003	45.14%	1770.97
2004	48.65%	2106.07
2005	49.45%	2371.73
2006	51.43%	2370.87
2007	49.79%	2446.42
2008	53.09%	2767.23
2009	54.70%	3097.86
2010	52.67%	3224.62
2011	49.43%	3401.84
2012	50.06%	3662.15
2013	50.68%	3789.19
2014	50.56%	3773.72
2015	48.60%	3751.62
2016	47.57%	3823.28

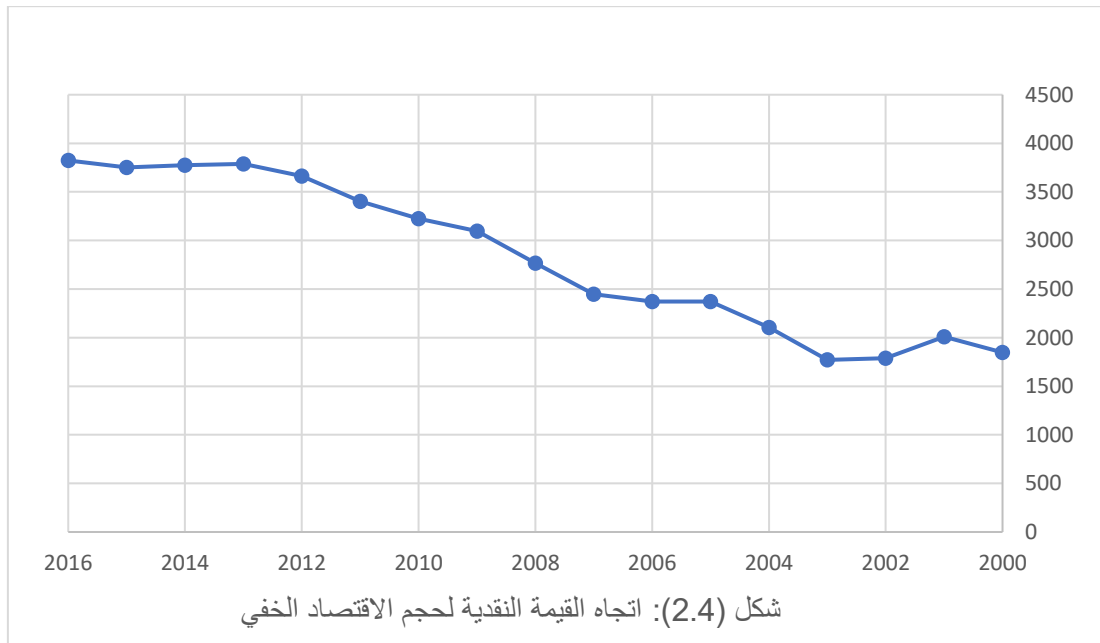
القيمة: مليون دولار امريكي
المصدر: حسابات الباحث

والشكل (1.4) يظهر نسبة الاقتصاد الخفي في فلسطين من الناتج المحلي خلال الفترة 2016-2000.

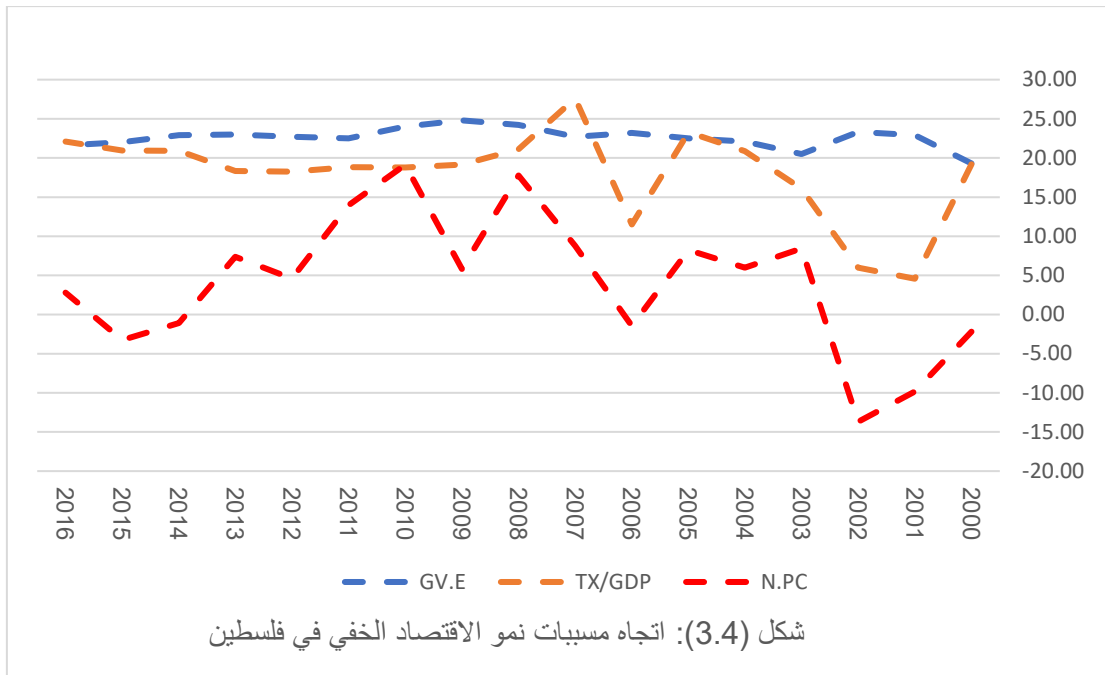


نلاحظ وكما هو مبين في شكل (1.4) ان حجم الاقتصاد الخفي يتراوح بين 42.6% من الناتج المحلي الحقيقي عام 2000 و 54.7% عام 2009 بمتوسط بلغ 49.85% من الناتج الحقيقي. كما ان نسبة الاقتصاد الخفي في فلسطين أخذت بالهبوط خلال السنوات الأخيرة بفعل قيام السلطة الفلسطينية بفرض المزيد من الضوابط والرقابة على السوق الفلسطيني. وبشكل عام نرى ان الاقتصاد الخفي متذبذب عبر الزمن وغير مستقر عند نسبة معينة بفعل التقلبات السياسية التي تنعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني ويظهر ذلك جليا بارتفاع نسبة الاقتصاد الخفي في عام 2001 عن العام الذي سبقه كردة فعل طبيعية لانتفاضة الأقصى وما ترتب عليها من قيود فرضت على الاقتصاد الفلسطيني، كما نلاحظ ان الفترة التي تلت انتهاء انتفاضة الأقصى (2003-2004) قد شهدت انخفاض واضح في نسبة الاقتصاد الخفي الا انه قد عاد للارتفاع بفعل الظروف السياسية التي تمثلت بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 وما تبعها من حصار للاقتصاد الفلسطيني وما تبعه من الانقسام الفلسطيني عام 2007 والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008. كل ذلك اثر بشكل واضح على نسبة الاقتصاد الخفي في فلسطين. هذه النسبة انعكست على القيمة النقدية للمعاملات والأنشطة الخفية كما هو مبين في الجدول السابق رقم (4.4) الذي يبين نسبة الاقتصاد الخفي وقيمه النقدية.

بلغ متوسط نسبة الاقتصاد الخفي في فلسطين خلال فترة الدراسة (2000-2016) 49.85% من الناتج المحلي الحقيقي. وبشكل عام يتذبذب حجم الاقتصاد الخفي عبر الزمن حيث تراوح بين 42.6% عام 2000 أي العام الذي كان ربه الأخير بداية انتفاضة الأقصى و54.7% عام 2009 وهو العام الذي تلا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وقد كان أكبر حجم للاقتصاد الخفي عام 2016 حيث وصل الى 3823.28 مليون دولار امريكي وبالتالي فإن انخفاض نسبة الاقتصاد الخفي بالسنوات الأخيرة من الناتج المحلي لا يعني انخفاض قيمته النقدية التي ما زالت في ارتفاع مستمر.



المصدر: نتائج الدراسة



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.4 تمهيد

يتناول الفصل الأخير من الدراسة عرض الاستنتاجات في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة بالإضافة الى عرض التوصيات التي تقترحها الدراسة.

2.5 الاستنتاجات

- يعتبر كبر حجم الوعاء الضريبي عامل مهم في ارتفاع حجم الأنشطة الخفية في فلسطين حيث يدفع ارتفاع حجم الضرائب الافراد والمنشآت للقيام بأنشطة خفية لتجنب دفع المزيد من الضرائب.
- يؤدي ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي الى ارتفاع حجم الأنشطة غير الرسمية حيث يتمثل ذلك بزيادة الانفاق في الأسواق الفلسطينية التي تفتقد الى السيطرة والانضباط من قبل السلطات المختصة.

- يعتبر ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الحكومي عامل مهم في الحد من انتشار أنشطة الاقتصاد الخفي لما يتمثل به هذا القطاع من سيطرة السلطات وضيق المجالات التي يمكن ان يمارس بها أنشطة خفية في هذا القطاع.
- لا يلعب حجم البطالة أي دور في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي.
- تؤدي ممارسات الاحتلال الممنهجة والمستمرة بحق الاقتصاد الفلسطيني الى ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي.
- بالرغم من انخفاض الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة الا ان حجمه النقدي اخذ بالارتفاع.

3.5 التوصيات

استنادا الى النتائج التي توصلت اليها الدراسة، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ضرورة العمل على بناء قاعدة اقتصادية متينة قادرة على مواجهة التقلبات السياسية الحاصلة بين الفترة والأخرى، حيث ان التقلبات السياسية تنعكس على الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر الامر الذي يؤثر في حجم الاقتصاد الخفي وبالتالي فإن وجود قاعدة اقتصادية صلبة يحد من أثر التقلبات السياسية على الاقتصاد الفلسطيني وحجم الاقتصاد الخفي.
- ضرورة العمل على تنظيم السوق الفلسطيني ووضع القوانين والضوابط المناسبة التي تضمن عمله بصورة منظمة وقانونية. وذلك بفرض المزيد من القيود التي تجبر المنشآت والافراد على الإفصاح عن دخولهم وتنظيم التشريعات بما يكفل سد الثغرات القانونية.
- ضرورة اخذ السلطة الفلسطينية لظاهرة الاقتصاد الخفي على محمل الجد، حيث ان تجاهل هذا الاقتصاد يحرم موازنة السلطة الفلسطينية من جزء كبير من الإيرادات. وذلك من خلال لفت انظار المؤسسات الحكومية الى هذه الظاهرة والبدء في خطة استراتيجية للحد من حجمه.
- ضرورة فرض المزيد من العقوبات والإجراءات القانونية الرادعة بحق الاعمال غير الرسمية والتي لا تلتزم بالمعايير الرسمية الصادرة عن السلطة الفلسطينية.

- العمل على زيادة الوعي بين الافراد والمنشآت بالآثار المترتبة على ممارسة أنشطة خفية وضرورة الالتزام بالمعايير الرسمية في المعاملات الاقتصادية.
- ضرورة زيادة الوعي بأهمية استخدام الأدوات المصرفية كوسيلة لمتابعة الحركات المالية التي ينفذها الافراد والمنشآت وذلك لتجنب الصفقات التي تعقد خارج الإطار الرسمي والقانوني.
- إعادة النظر في النظام الضريبي الذي يعتبر سبب رئيسي للقيام بأنشطة خفية.
- اجراء المزيد من الدراسات حول حجم الاقتصاد الخفي باستخدام الطرق النقدية لإتاحة المجال لتقديره من خلال النماذج الاقتصادية بهدف معرفة مسبباته واثاره.
- اجراء الدراسات حول أثر الاقتصاد الخفي لكل قطاع اقتصادي على حدة بهدف معرفة الاثار المترتبة على هذا القطاع جراء ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي.

المراجع

المراجع العربية

- أبوعيدة، ع. (2013): "أداء الصادرات الفلسطينية و أثرها على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية للفترة (1994-2011)". مجلة جامعة الأزهر، 1. ص ص 347-376.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن عليّ بن احمد بن ابي القاسم بن حبة بن منظور (ت 711هـ): لسان العرب، تحقيق عبدالله على الكبير، 3، دار المعارف، 1981.
- الأمين، ع، بشير ، ف. (2010): الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية. مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية.
- أندراوس، ع. (2005): الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- الأنصاري، ن. (1991): "الاقتصاد غير الرسمي في رام الله". مجلة افاق فلسطينية، 4. ص ص 31-41.
- الاسطل، م. (2014): العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012). الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- الأستاذ، ا. (2013): تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية - دراسة قياسية. الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- الأفندي، م. (2013): مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة. الامين للنشر والتوزيع. صنعاء.
- الأغا، و، أبومدلل، س. (2011): "اقتصاد الانفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية!! أم كارثة اقتصادية واجتماعية". مجلة جامعة الأزهر، 13. ص ص 1147-1182.
- بودلال، ع. (2008): "الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية. حالة الجزائر دراسة قياسية". مجلة رماح للبحوث والدراسات، 10. ص ص 129-163.
- البرق، ع، المعلا، ع، سليمان، أ. (2013): دليل المبتدئين في استخدام التحليل الاحصائي باستخدام برنامج اموس، اثناء للنشر والتوزيع. الاردن.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
(<http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx>, 25.04.2017)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016): مسح القوى العاملة الفلسطينية (التقرير السنوي، 2015). رام الله.
- الجناحي، هـ. (2011): أساسيات علم الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت.
- درويش، س. (2013): "مشكلة البطالة في فلسطين في الفترة 1994-2012 وطرق علاجها". مجلة جامعة فلسطين للدراسات والأبحاث، 5. ص ص 63-87.
- زعلاني، م. (2011): "شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة الى الاقتصاد الجزائري". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 10. ص ص 194-213.
- حمدان، ب. (2012): تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995-2010. جامعة الأزهر، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- حسن، ج. (2005): "حجم الاقتصاد السري في مصر من خلال الأسباب والمؤشرات. دراسة كمية تحليلية عن الفترة 1966-2000". مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، 1 و 2. ص ص 58-102.
- محمد، م. (2010): ظاهرة الاقتصاد الخفي. جامعة ام درمان الإسلامية، السودان. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- محمد، ع، مصطفى، بن نوي. (2007): متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - مفاهيم وأسس، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الاثار وسبل الترويض (المدخل القياسية)، 20-21 نوفمبر 2007. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة مولاي الطاهر، الجزائر.
- المطيري، ح. (2012): قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة: (1430-1390) هـ (1970-2009) م. جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية. (رسالة دكتوراه غير منشورة).

- منصور، ا. (2004): العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2013): الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاما من اتفاقية أوسلو (جلسة الطاولة المستديرة، 9). فلسطين.
- نبيه، ن. (2008): الاقتصاد الخفي، الطبعة الأولى. دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- نجوم، أ. (2013): "اقتصاد الظل في سورية: حجمه، أسبابه، آثاره". مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 3. ص ص 211-238.
- نشوان، إ. (2017): "استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل بدولة فلسطين. دراسة تحليلية". مجلة جامعة الأقصى، 1، ص ص 212-258.
- سامويلسون، ب، نوردهاوس، و. (1995): الاقتصاد، ترجمه هشام عبدالله. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2016-ا): تقرير التضخم (الربع الرابع، 2015). رام الله
- سلطة النقد الفلسطينية. (2016-ب): التقرير السنوي لعام 2015. رام الله.
- السقا، م. (1996): الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- سرداح، خ. (2012): الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي. جامعة الأزهر، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- عبد الرضا، ن، فالح، س. (2012): "الاقتصاد غير الرسمي في العراق". مجلة المستقبل العربي، 404. ص ص 76-92.
- عوض، ط. (2015): مدخل الى الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- عوض الله، ص. (2002): الاقتصاد السري - دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه. دار النهضة العربية.
- صبيح، م. (2015): "تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013)". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 1. ص ص 74-94.
- صندوق النقد الدولي. (2014): تقرير حول تطورات الاقتصاد الكلي والافاق المستقبلية.

- (<https://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014a.pdf>, 25.04.2017)
- صندوق النقد الدولي. (2015): دعم المانحين مطلب حيوي لتعافي الضفة الغربية وقطاع غزة. (www.imf.org/external/country/WBG/RR/2015/051815.pdf, 25.04.2017)
- صندوق النقد العربي. (2007): التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (<http://www.amf.org.ae/ar>, 25.04.2017)
- صندوق النقد العربي. (2008): التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (<http://www.amf.org.ae/ar>, 25.04.2017)
- قاسم، ص. (2003): التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- قباجة، ا. (2011): النظام الضريبي الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والانماء وشبكة المنظمات الاهلية. رام الله.
- قديح، ن. (2015): محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني. دراسة قياسية (1995-2013). الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- شيحان، ش. (2013): "اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية)". مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 5. ص ص 1-25.
- شنايدر، ف، إنستي، د. (2002): الاختباء وراء الظلال. نمو الاقتصاد الخفي (قضايا اقتصادية، 30)، صندوق النقد الدولي. واشنطن.
- شعراوي، س. (2005): مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى. مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.
- تيغزة، ا. (2012): التحليل العملي الاستكشافي والتوكيدي، الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- الذوايدي، م. (2015): "الاقتصاد الخفي في ليبيا. الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي". مجلة العلوم والتقنية، 3. ص ص 30-54.

المراجع الأجنبية

- Ahumada, H., Alvaredo, F., & Canavese, A. J. (2006). The demand for currency approach and the size of the shadow economy: a critical assessment. University of California, Berkeley.
- Alfar, A. (2014): The Shadow Economy and its Effect on the Palestinian Economy. Al-Azhar University. Palestine.
- Alkhdour, R. (2011): Estimating The Shadow Economy In Jordan: Causes, Consequences, And Policy Implications. Colorado State University. USA.
- Barbosa, E., Pereira, S, Brandão, E. (2013): The Shadow Economy in Portugal: An Analysis Using the MIMIC Model (Working Papers no.514), School of Economics and Management, University of Porto, Portugal.
- Dobre, I, Alexandru, A. (2009)" Estimating the size of the shadow economy in Japan: A structural model with latent variables", Economic Computation and Economic Cybernetics Studies and Research, 1, PP 67-82.
- Echavarria, P. (Jan ,2015): "Measuring Underground Economy Can Be Done, but It Is Difficult". The Regional Economist, PP 10-11.
- Ene, C, Stefanescu, A. (2011). Size and implication of underground economy in romania-a MIMIC approach. Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica, 1. PP 77-86.
- Feige, E. L. (1989). The underground economies: Tax evasion and information distortion. Cambridge University Press. Cambridge.
- Frank, R, et al. (2015): Principles Of Macro Economics. 6th Edition. McGraw-Hill Education, New York.
- The Financial Accounting Standards Board (FASB)
(<http://www.fasb.org/cs/BlobServer?blobkey=id&blobnocache=true&blobwhere=1175820899339&blobheader=application/pdf&blobcol=urldata&blobtable=MungoBlobs>, 3.11.2017)
- Georgiou, G. M. (2007): Measuring the size of the informal economy: a critical review. Central Bank Of Cyprus. Cyprus.
- Gutmann, P. (1977): " The Subterranean Economy", Financial Analysts Journal, 6. PP 26-27+34.
- Hair, J, Black, W, Babin, B, Anderson, R. (2014): Multivariate Data Analysis. 7th Edition. Pearson Education Limited. England.

- Hanousek, J, Palda, F. (2003): Mission impossible III: Measuring the informal sector in a transition economy using macro methods. CERGE-EI, Prague.
- Hassan, M, Schneider, F. (2016): Size and Development of the Shadow Economies of 157 Worldwide Countries: Updated and New Measures from 1999 to 2013,4.
- Internal Revenue Service (IRS)
(https://www.irs.gov/irm/part25/irm_25-001-001#idm140540668450224, 3.11.2017)
- Krstić , G. (2015): Formalizing the Shadow Economy in Serbia. Edited By Friedrich Schneider. Springer International Publishing. Serbia.
- Lackó, M. (1999). Do Power Consumption Data Tell the Story?-Electricity Intensity and Hidden Economy in Post-Socialist Countries (No. BWP-1999/2), Budapest University of Economics. Budapest
- Lackó, M. (2000): "Hidden economy—an unknown quantity? Comparative analysis of hidden economies in transition countries, 1989–95". *Economics of Transition*, 1.PP 117-149.
- Lippert, O, Walker, M. (1997): The underground economy: global evidence of its size and impact. The Fraser Institute. Vancouver.
- Nchor, D, Adamec, V. (2015): Unofficial Economy Estimation by the MIMIC Model: the Case of Kenya, Namibia, Ghana and Nigeria. *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*, 63. PP 2043-2049.
- The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)
(<https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=1679>, 3.11.2017)
- Ögünç, F, Yılmaz, G. (2000): Estimating the underground economy in Turkey (Discussion Paper), THE CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY. TURKEY.
- Pyle, D. (1989): Tax evasion and the black economy. Palgrave Macmillan. New York.
- Schneider, F. (1986): "Estimating the Size of the Danish Shadow Economy using the Currency Demand Approach: An Attempt", *The Scandinavian Journal of Economics*, 4. PP 643-668.
- Schneider, F, Buehn, A. (2016): Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions (Discussion Paper No. 9820), IZA Institute of Labor Economics. Bonn.

- Schneider, F. Enste, D. (2013): *The Shadow Economy, An International Survey*. 2ed. MPG Books Group.UK
- Schneider, F. Willams, C. (2013): *The Shadow Economy*. The Institute of Economic Affairs. UK
- Smith, P. (1994): *Assessing the Size of the Underground Economy: the Statistics Canada Perspective*(Catalogue no. 13-604-MIB — No. 28), Minister of Industry. Ottawa.
- Tanzi, V. (1980): "The underground economy in the United States: estimates and implications", *Banca Nazionale del Lavoro* , 135. PP 427-453.
- Tanzi, V. (1983): *The underground economy in the United States: annual estimates, 1930-80*. Staff Papers, International Monetary Fund, 2.PP 283-305.
- Thomas, J. (1999): "Quantifying the black economy: measurement without theory 'yet again?'" , *The Economic Journal*, 456. PP 381-389.
- Trebicka, B. (2014): *MIMIC model: A tool to estimate the shadow economy*. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 6. PP 295-300.
- Vo, D, Ly, T. (2014): "Measuring the shadow economy in the ASEAN nations: The MIMIC approach". *International Journal of Economics and Finance*, 10. PP 139-148.

فهرس الاشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
32	نموذج الأسباب المتعددة والاثار المتعددة	1.2
72	طريقة وإجراءات الدراسة	1.3
77	نموذج الدراسة	2.3
90	نسبة الاقتصاد الخفي في فلسطين من الناتج المحلي	1.4
92	اتجاه القيمة النقدية لحجم الاقتصاد الخفي	2.4
92	اتجاه مسببات نمو الاقتصاد الخفي في فلسطين	3.4

فهرس الجدول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
16	التصنيفات المختلفة للاقتصاد الخفي	1.2
73	معدل البطالة	1.3
73	نسبة الضرائب من الناتج المحلي	2.3
74	نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي	3.3
74	نسبة العاملين في القطاع العام	4.3
75	نسبة النمو في الناتج المحلي الحقيقي	5.3
75	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	6.3
78	نتائج اختبار معنوية سكون متغيرات الدراسة	7.3
80	نتائج مؤشرات المطابقة المطلقة	8.3
81	نتائج مؤشرات المطابقة التزايدية	9.3
84	نتائج معلمات ومعنوية متغيرات الدراسة	1.4
88	البيانات المستخدمة في حساب مؤشر الاقتصاد الخفي	2.4
89	مؤشر الاقتصاد الخفي	3.4
90	نسبة الاقتصاد الخفي وقيمه النقدية	4.4

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ا		الإقرار
ب		شكر وعران
ج		المصطلحات
د		المختصرات
هـ		ملخص بالعربية
ز		ملخص بالانجليزية
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة		
1		1.1 مقدمة
3		2.1 مشكلة الدراسة
3		3.1 مبررات الدراسة
4		4.1 أهمية الدراسة
4		5.1 اهداف الدراسة
4		6.1 أسئلة الدراسة
5		7.1 فرضيات الدراسة
6		8.1 هيكلية الدراسة
الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة		
7		1.2 تمهيد
9		2.2 الناتج المحلي الإجمالي
9		1.2.2 تعريف الناتج المحلي الاجمالي
10		2.2.2 طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي
12		3.2.2 أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي

14	الاقتصاد الخفي	3.2
14	تعريف الاقتصاد الخفي	1.3.2
17	أسباب نمو الاقتصاد الخفي	2.3.2
20	التعقيب على أسباب نمو الاقتصاد الخفي	1.2.3.2
21	طرق تقدير الاقتصاد الخفي	3.3.2
21	تمهيد	1.3.3.2
22	المدخل المباشر	2.3.3.2
24	المدخل غير المباشر	3.3.3.2
32	مدخل النموذج	4.3.3.2
34	التعقيب على أساليب قياس الاقتصاد الخفي	5.3.3.2
35	أثار الاقتصاد الخفي	4.3.2
35	تمهيد	1.4.3.2
35	الاثار السلبية للاقتصاد الخفي	2.4.3.2
38	الاثار الإيجابية للاقتصاد الخفي	3.4.3.2
38	التعقيب على اثار الاقتصاد الخفي	4.4.3.2
39	لمحة عن الاقتصاد الفلسطيني	4.2
44	التعقيب على ملامح الاقتصاد الفلسطيني	1.4.2
45	الدراسات السابقة	5.2
45	تمهيد	1.5.2
46	الدراسات المحلية	2.5.2
52	الدراسات العربية	3.5.2
60	الدراسات الاجنبية	4.5.2
68	التعقيب على الدراسات السابقة	5.5.2
الفصل الثالث: الاطار المنهجي للدراسة		
70	تمهيد	1.3

71	منهجية الدراسة	2.3
71	الطريقة والإجراءات	3.3
72	حدود الدراسة	4.3
72	نموذج الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة	5.3
الفصل الرابع: نتائج الدراسة		
83	تمهيد	1.4
83	النتائج المتعلقة بأسئلة وفرضيات الدراسة	2.4
الفصل الخامس: الاستنتاجات والمقترحات		
93	تمهيد	1.5
93	الاستنتاجات	2.5
94	التوصيات	3.5
96	المراجع	
103	فهرس الاشكال	
104	فهرس الجداول	
105	فهرس المحتويات	